



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت



شعبة: مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

عين أسماء

تحت عنوان

دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

-دراسة استطلاعية في مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية -تيارت من مارس

إلى ماي 2025 -

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
بلكرشة رابح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
زياني عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
بومدين فتيحة	أستاذة مساعدة-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

(سورة هود، الآية 88)

إهداء

إلى من غاب جسده لكن حضوره يسكنني في كل لحظة
أبي كل حرف كتبته وكل خطوة مشيتها في هذا الطريق كانت بدعائك الذي لا يزال
يرافقني...

نجاحي هذا لك، رحمك الله بقدر ما أحببتك وأكثر.

وإلى أمي، الحزن الذي لا ينكسر

إلى من حملتني حين كنت ضعيفة ودفعتني حين تراجعت

أمي فرحة العمر وسر التتويج.

إلى العوض الجميل ومن حمل عن أبي دوره ومضى على خطاه بحب وحنان

أبي الثاني الحاج أحمد.

إلى إخوتي وأخواتي عضدي وسندي أدام الله محبتنا.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي وعملي وفاء وامتناناً.

شكر وتقدير

﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

— سورة التكوير، الآية 29

الحمد لله الذي بمشيئته وتوفيقه تم إنجاز هذا العمل، أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ والبروفيسور زياني عبد الحق الذي كان لي خير معين وناصح وداعم طوال فترة إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ولا يفوتني أن أشكر زملائي وزميلاتي في رحلتي الأكاديمية وكل من كان لي عوناً في مسيرتي العلمية.

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
	إهداء
	شكر وتقبير
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الاختصارات
أ - ي	مقدمة
41-1	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الإقرارات الضريبية
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي
2	المطلب الأول: تعريف التدقيق الجبائي
5	المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتدقيق الجبائي وأهم المعايير المتبعة لإنجازه
9	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للتدقيق الجبائي
17	المبحث الثاني: جودة الإقرارات الضريبية
17	المطلب الأول: تعريف، أهمية وأنواع الإقرارات الضريبية
26	المطلب الثاني: معايير جودة الإقرارات الضريبية
28	المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بإعداد الإقرارات الضريبية وحلولها
33	المطلب الرابع: أهمية الدقة والشفافية في الإقرارات الضريبية
35	المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية
35	المطلب الأول: آليات تأثير التدقيق الجبائي على تحسين جودة الإقرارات الضريبية
36	المطلب الثاني: الأدوات والتقنيات المستخدمة في التدقيق الجبائي
37	المطلب الثالث: دور التدقيق في كشف الأخطاء والتلاعبات
38	المطلب الرابع: المنافع الاقتصادية والمالية للتدقيق الجبائي
41	خلاصة الفصل
91-42	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية
42	مقدمة الفصل
43	المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة

43	المطلب الأول: مديرية الضرائب لولاية تيارت
47	المطلب الثاني: مركز الضرائب لولاية تيارت
50	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
50	المطلب الأول: منهج وخصائص عينة الدراسة
56	المطلب الثاني: تصميم وصدق وثبات أداة الدراسة
63	المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية
64	المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة
64	المطلب الأول: تحليل البيانات
71	المطلب الثاني: تحليل وعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة
75	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
76	خلاصة الفصل:
77	خاتمة.
79	قائمة والمراجع
88	قائمة الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المنهجيات المستخدمة	ز
02	الفرق بين التدقيق والمحاسبة	3
03	جدول حساب IRG	20
04	ا لفرق بين الضريبة والرسم	23
05	آجال التصريحات بمختلف الضرائب في الجزائر	26
06	توزيع أداة الدراسة	51
07	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للعمر	51
08	توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	52
09	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة	53
10	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي	54
11	العبارات التي تقيس محور التدقيق الجبائي	57
12	العبارات التي تقيس محور الاقرارات الضريبية.	57
13	العبارات التي تقيس محور علاقة التدقيق الجبائي بجودة الاقرارات الضريبية	57
14	مقياس ليكارت الخماسي	58
15	نتائج الاتساق الداخلي لبعء التدقيق الجبائي	69
16	نتائج الاتساق الداخلي لبعء الاقرارات الضريبية:	60
17	نتائج الاتساق الداخلي لبعء علاقة التدقيق الجبائي بجودة الاقرارات الضريبية	61
18	قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرو نباخ	62
19	قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل التجزئة النصفية:	63
20	التوزيع الطبيعي	65
21	تصنيف مجالات درجات الموافقة على عبارات أداة الدراسة.	67
22	استجابة أفراد الدراسة حول متغير التدقيق الجبائي	67
23	استجابة أفراد الدراسة حول متغير الاقرارات الضريبية	69

70	استجابة أفراد الدراسة حول متغير علاقة التدقيق الجبائي بجودة الاقرارات الضريبية	24
71	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التدقيق الجبائي	25
74	تحليل التباين ANOVA	26

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	د
02	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	12
03	لهيكل التنظيمي مديرية كبريات المؤسسات	13
04	الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات	14
05	الهيكل التنظيمي للمراكز الجهوية للإعلام والوثائق	15
06	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب	16
07	هيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	44
08	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تيارت	46
09	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	48
10	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية	52
11	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	53
12	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة	54
13	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي.	55
14	التوزيع الطبيعي	66

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصارات	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
CPA	Certified public Accountant	محاسب قانوني معتمد
DRV	Direction de la Recherche et vérification	مديرية الأبحاث والمراجعات
DGE	Direction des Grandes Entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
CRID	Centres Régionaux d'information de documentation	المراكز الجهوية للإعلام والوثائق

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	L'organisation de coopération et de développement économiques	OCDE
مجموعة العمل المالي	Groupe d'action financières	GAFI
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le Revenu Global	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices	IBS
الضريبة الجرافية الواحدة	Impôt forfaitaire Unique	IFU
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle	TAP

مقدمة

1. توطئة:

-في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها الدول الحديثة، وعلى رأسها تقلبات الأسواق العالمية، الضغوط المالية المتنامية، وتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات العمومية، أصبحت الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية أمرا حتميا وضروريا لضمان استمرارية التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في قيادة عجلة التنمية وتوجيه الاقتصاد الوطني، تحتاج إلى تمويل كاف ومستدام لتنفيذ سياساتها العمومية في مختلف المجالات الحيوية، على غرار التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية، وهي قطاعات تعد ذات أولوية قصوى في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تعتبر الجباية من أهم الآليات وأكثرها استدامة التي تعتمد عليها الدول لتعبئة الموارد المالية. فالجباية تشكل مجموعة من الاقتطاعات الإلزامية، مثل الضرائب، الرسوم، والإتاوات، بالإضافة إلى اقتطاعات أخرى تفرض بموجب القانون وتحصل من قبل الدولة أو الجماعات المحلية من مختلف الفئات سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين وتستخدم هذه الموارد لتمويل الخدمات العامة كما تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق قدرا من العدالة الجبائية والاجتماعية.

هذا ما يفسر العناية الكبيرة التي أولاها المشرع الجزائري لتنظيمها، من خلال سن جملة من القوانين والنصوص التشريعية التي تضبط بدقة آليات فرض الضرائب، تقديرها، تحصيلها، ومراقبتها تحت ما يعرف ب النظام الجبائي، ويهدف هذا النظام إلى ضمان التوازن بين حقوق الدولة وواجبات المكلفين، وتحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد.

وبما أن تحصيل الضرائب في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على نظام التصريح الذاتي، فقد أصبح من الضروري أن يتحمل المكلفون بالأداء الجبائي مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية من خلال الإقرار بمدخلهم وأرقام معاملاتهم وأرباحهم بدقة وشفافية، باعتبارها من أهم الأوعية الضريبية التي يتم على أساسها احتساب المستحقات الجبائية. ويقصد بـ "الإقرار" هنا التصريح الصحيح والصادق، الذي يتم في الآجال القانونية المحددة، ويمثل شكلا من أشكال الامتثال الطوعي الذي يعزز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

وتعد هذه الإقرارات المحور الأساسي الذي تُبنى عليه عملية تقدير الضريبة، مما يجعل من دقتها ومصداقيتها أمرا بالغ الأهمية لحسن سير المنظومة الجبائية برمتها. ومن أجل تحسين جودة هذه الإقرارات وضمان

صحتها، برز التدقيق الجبائي كأداة استراتيجية وفعالة لتعزيز الرقابة، وتقليص الفجوة بين المصرح به والحقيقي، والحد من التهرب الجبائي. وتكمن أهمية التدقيق الجبائي في كونه يُعزز من شفافية التصريحات، ويدفع المكلفين إلى التقيد الصارم بالقوانين، مما يساهم في ترسيخ ثقافة جبائية قائمة على الالتزام والمسؤولية.

II. إشكالية الدراسة: وبناء على هذا الطرح سنقوم بصياغة الإشكالية التالية

- ما هو دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية؟

III. التساؤلات الفرعية:

1. ماهي العوامل التي تؤثر في فعالية التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية؟

2. هل يؤدي التدقيق الجبائي إلى تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية؟

3. كيف يؤثر التدقيق الجبائي في تعزيز الشفافية والعدالة في نظام الضرائب؟

4. كيف يساهم التدقيق في تقليل المخاطر الجبائية؟

IV. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضية التالية.

- تساهم عمليات التدقيق الجبائي في تحسين التزام المكلفين بالإقرارات الضريبية بشكل ملموس.

V. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وبيان دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية عبر ما يلي:

تحليل مفهوم التدقيق الجبائي وتحديد أنواعه ومجالات تطبيقه في البيئة الجبائية

تحديد عناصر جودة الاقرارات الضريبية ومعايير تقييمها

بيان العلاقة بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية، ومدى تأثيره في كشف الأخطاء والتلاعبات.

تقييم مدى فعالية التدقيق الجبائي في تقليص حالات التهرب والغش الضريبي.

VI. أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة "دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية" أهمية بالغة كونها تسلط الضوء على أحد الآليات الأساسية التي تساهم في تعزيز الشفافية والامتثال الطوعي والحد من التجاوزات. إلى جانب عناصر أساسية تتمثل في:

1. أهمية نظرية:

تكتسي هذه الدراسة أهمية نظرية من حيث مساهمتها في توضيح الأسس العلمية للتدقيق الجبائي وإبراز، علاقته الوثيقة بجودة الاقرارات الضريبية فهي تساعد على بناء قاعدة معرفية متينة حول هذا الموضوع مما يتيح للباحثين والمهتمين فرصة لفهم أعمق لدور التدقيق في تحسين الشفافية والموثوقية في التصريحات الضريبية.

2, أهمية عملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في سعيها إلى تحليل العلاقة السببية بين التدقيق الجبائي وجودة التصريحات الضريبية من خلال دراسة ميدانية مبنية على استبيان موجه للفاعلين في المجال الجبائي ويسمح هذا التحليل بالخروج بنتائج وتوصيات واقعية يمكن أن تعتمد عليها الإدارات الضريبية لتطوير أدائها، والرفع من فعالية التدقيق.

VII. أسباب اختيار الموضوع:

_ نابع هذا العمل من رغبتني في التخصص ضمن المجال الجبائي، واهتمامي بالبحث في القضايا التطبيقية التي تجمع بين الجوانب النظرية والواقع العملي، وهذا ضمن طموحي في الاسهام العلمي والمهني في هذا الميدان.

_ محاولة سد الفجوة المعرفية وتوفير مرجع إضافي معتمد.

_ ملامسة الواقع العملي من المؤسسات وغيرها وملاحظة ما يطرحه من تحديات متعلقة بالتصريحات ووجود قصور في الامتثال الجبائي.

VIII. حدود الدراسة:

1, الإطار المكاني: تم اختيار مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية تيارت كإطار عملي للدراسة الاستطلاعية.

2, الإطار الزمني: تمت معالجة الجانب النظري منذ بداية العام الدراسي لسنة 2024_2025 أما المجال الخاص بالجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة استطلاعية من خلال توزيع الاستبيان وجمع البيانات فقد تم من مارس إلى ماي 2025.

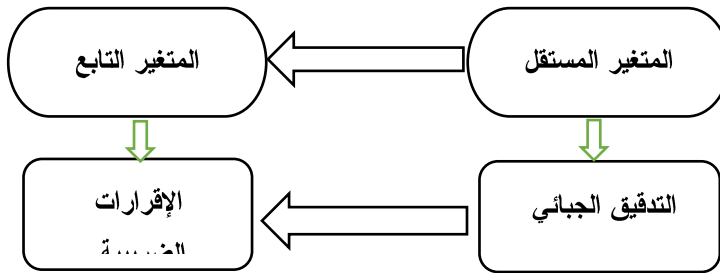
IX. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على التحليل لتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالتدقيق الجبائي والإقرارات الضريبية وتحليل العلاقة بينهما، بالإضافة إلى دراسة استطلاعية من أجل اختبار الفرضيات.

X. متغيرات الدراسة:

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها المتمثلة في تحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، تم تصميم نموذج خاص بهذه الدراسة استنادا على دراستنا السابقة حول الموضوع.

الشكل رقم 1: متغيرات الدراسة



XI. الدراسات السابقة:

-الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة سمية قحموش "المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية" مقال في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، سنة 2016، تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث اعتبرت ان المراجعة الجبائية

تمثل عنصرا أساسيا في النظام الضريبي التصريحي، لما لها من دور فعال في تعزيز العدالة والشفافية. واعتمدت على تقويمي مدعوم باستبيان ميداني، توصلت من خلاله إلى أن المراجعة الجبائية عندما تمارس بشكل فعال من طرف مراجعين مؤهلين علميا وعمليا تسهم في رفع مستوى دقة التصريحات الجبائية وتشجيع المكلفين على الالتزام مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحسين أداء الإدارة الجبائية.

2.دراسة عبد الرحيم لواج وآخرون " دور التدقيق الجبائي في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين بالضريبة"، مقال في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 العدد 01، سنة 2021، في هذا الإطار تناولت هذه الدراسة دور التدقيق الضريبي كأداة فعالة تعتمد الإدارة الضريبية للتأكد من حقيقة الأوعية الضريبية للمكلفين ، وقد أوضحت الدراسة أن التدقيق يسمح باكتشاف عمليات التلاعب والتضليل التي يلجأ إليها بعض المكلفين بهدف تخفيض قيمة الضرائب المستحقة عليهم، كما يمكن الإدارة من تحديد الوعاء الضريبي بشكل علمي ومنظم يحفظ حقوق الخزينة العامة وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق دورا مباشرا في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال كشف الاوعية الحقيقية واسترجاع مبالغ مالية مهمة في رفع الحصيلة الضريبية للدولة.

3.دراسة سميرة بوعكاز" مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب " (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للتدقيق الجبائي والتهرب الضريبي وتحليل واقع الممارسات الجبائية في الجزائر وقد كشفتت الباحثة عن جملة من الإشكاليات التي تعيق فعالية التدقيق الجبائيمن أبرزها ضعف الإمكانيات البشرية والمادية وغياب الاستقلالية الكاملة للمصالح الجبائية فضلا عن انتشار التهرب الضريبي بأساليبه المشروعة وغير المشروعة، أظهرت نتائج الدراسة أن حجم التهرب الضريبي في الجزائر قد بلغ حوالي 7مليارات دينار جزائري في سنة 2012 ما يشير إلى ضرورة تفعيل أدوات الرقابة والتدقيق بشكل أكثر فاعلية، كما أكدت الباحثة على أهمية تدعيم الكفاءات البشرية وتحديث نظم التدقيق وتعزيز العدالة الجبائية للرفع من فعالية التحصيل الجبائي.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1.دراسة (Wibowo.R, 2024)، بعنوان: Auditors Role in Ensuring Tax Compliance

Insights into Tax Audits and Regulatory Adherence، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى الامتثال الضريبي من خلال دراسة عوامل مثل جودة التدقيق، ونوع التدقيق الذي يتم إجراؤه، ومدى تعقيد الامتثال الضريبي، وتكرار عمليات التدقيق الضريبي بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه الدراسة لاستكشاف دور المدققين في تعزيز الامتثال الضريبي، لا سيما من خلال استخدام تقنيات التدقيق الحديثة وفهم تأثير المدققين الخارجيين مقابل المدققين الداخليين على مستويات الامتثال. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان منظم وتوزيعه على المدققين وموظفي الضرائب لجمع بيانات عن ممارساتهم في مجال التدقيق، وسلوكياتهم في مجال الامتثال، وتصوراتهم عن تعقيد اللوائح التنظيمية. وأجري تحليل انحدار متعدد على البيانات التي تم جمعها لإجراء اختبار الفرضية فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة التدقيق ونوع التدقيق والتكنولوجيا وتعقيد الامتثال الضريبي.

وقد وجدت الدراسة أن جودة التدقيق ومشاركة المدققين الخارجيين تؤثر بشكل إيجابي على التزام دافعي الضرائب بالامتثال الضريبي، مما يشير إلى أن التدقيق عالي الجودة يؤدي إلى نتائج امتثال أفضل بين دافعي الضرائب. كذلك تبين أن تعقيد اللوائح الضريبية يؤثر سلبا على العلاقة بين فعالية التدقيق والامتثال الضريبي، مما يشير إلى أن تبسيط اللوائح الضريبية يمكن أن يعزز فعالية التدقيق ويحسن معدلات الامتثال الإجمالية.

2.دراسة (Jaramillo J.M & Torres P, 2024)، بعنوان: Tax compliance auditing as

a tool for detecting and preventing tax risks for the detection and prevention of tax risks، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المعلومات المالية والتحقق منها من خلال التدقيق الضريبي لضمان الامتثال للوائح التنظيمية والشفافية، مع التركيز على أهمية الممارسات الجيدة في عمليات التدقيق الضريبي مثل التخطيط والحياد والالتزام باللوائح.

وتستكشف الدراسة منهجيات مبتكرة، بما في ذلك تحليل البيانات والتدقيق القائم على المخاطر، لتعزيز كفاءة عمليات التدقيق الضريبي، مع التأكيد في النهاية على الحاجة إلى إدارة ضريبية فعالة لمنع الأزمات

الاقتصادية في المؤسسات. وقد اعتمد الباحثان على منهجيات مبتكرة مثل تحليل البيانات والتدقيق القائم على المخاطر، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة عملية التدقيق الضريبي.

وأبرزت نتائج الدراسة ضرورة الإدارة الضريبية الفعالة، مؤكدة أن الممارسات السليمة في مجال التدقيق الضريبي يمكن أن تسهم بشكل كبير في الوقاية من الأزمات الاقتصادية داخل المؤسسات، كما أكدت هذه الدراسة على أهمية التدقيق الضريبي في ضمان الامتثال للالتزامات الضريبية، مما يعزز الإدارة المالية للمؤسسات ويشجع الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية

XII. الفرق بين الدراسات السابقة:

أوجه التشابه بين الدراسات

1. جميع الدراسات تتناول موضوع التدقيق الجبائي وأهميته في النظام الضريبي، مع التركيز على دوره في تحسين الامتثال الضريبي وضمان الشفافية. كما تتفق الدراسات على أن التدقيق الجبائي يمثل أداة فعالة لتعزيز العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة.
2. تهدف جميع الدراسات إلى تقييم فعالية التدقيق الجبائي في تحقيق الامتثال الضريبي، مع التأكيد على أهمية جودة عمليات التدقيق في تحسين الأداء الضريبي. كما تركز على دور المدققين في كشف التهرب الضريبي وضمان تطبيق القوانين الضريبية.
3. تتفق جميع الدراسات على أن التدقيق الجبائي الفعال يؤدي إلى تحسين مستويات الامتثال الضريبي وزيادة الإيرادات الحكومية. كما تؤكد على أهمية التدقيق في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام الضريبي.

أوجه الاختلاف بين الدراسات:

1. تختلف الدراسات في الإطار الجغرافي، حيث تركز الدراسات العربية على البيئة الجزائرية والعربية، بينما تتناول الدراسات الأجنبية مجالات دولية أوسع. كما تتفاوت الفترات الزمنية للدراسات من 2016 إلى 2024.

2. المنهجيات المستخدمة

الدراسة	المنهجية
دراسة قريش (2016)	تقييم ميداني باستخدام الاستبيان
تحليل نظري ودراسة حالة	دراسة لواج وآخرون (2021)
تحليل وصفي لواقع الممارسات	دراسة بو عكاز
تحليل انحدار متعدد واستبيان منظم	دراسة (Wibowo 2024)
منهجيات مبتكرة وتحليل البيانات	دراسة (Jaramillo & Torres 2024)

المصدر: من اعداد الطالبة

3. أما فما يخص التركيز الموضوعي المتخصص، فإن دراسة قريش تركز على جودة المعلومات الضريبية وعلاقتها بالمراجعة الجبائية بينما دراسة لواج وآخرون تهتم بشكل خاص بكشف الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين في المقابل فإن دراسة بو عكاز تحلل الإشكاليات العملية التي تواجه التدقيق الجبائي في الجزائر. 4. في موضوع النتائج والتوصيات، فقد جاءت دراسة بو عكاز لتكشف أن حجم التهرب الضريبي في الجزائر بلغ حوالي 7 مليارات دينار جزائري في سنة 2012 بينما الدراسات الأجنبية ركزت على التقنيات الحديثة مثل التدقيق القائم على المخاطر وتحليل البيانات.

5. في إطار التحديات والإشكاليات المختلفة، تركز الدراسات العربية على تحديات مثل ضعف الإمكانيات البشرية والمادية، وغياب الاستقلالية الكاملة للمصالح الجبائية، كما تشير إلى انتشار التهرب الضريبي بأساليبه المشروعة وغير المشروعة. بينما الدراسات الأجنبية ركزت على تعقيد اللوائح الضريبية وتأثيرها السلبي على فعالية التدقيق. كما تهتم بالتطورات التكنولوجية ودورها في تحسين عمليات التدقيق.

أما من جانب التوصيات، فقد أكدت الدراسات العربية على ضرورة تدعيم الكفاءات البشرية وتحديث نظم التدقيق وتعزيز العدالة الجبائية. كما تركز على أهمية تفعيل أدوات الرقابة والتدقيق بشكل أكثر فاعلية، بينما ركزت الدراسات الأجنبية على تبسيط اللوائح الضريبية وتطوير المنهجيات المبتكرة مثل التدقيق القائم على المخاطر. كما تؤكد على أهمية استخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات التدقيق.

XIII. ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

- من حيث تناول الموضوع في إطار محلي أو إقليمي:

-معظم الدراسات السابقة ركزت على دور التدقيق الجبائي في تحسين الامتثال الضريبي أو ضمان الشفافية في إطار نظم ضريبية عالمية أو في دول متطورة.

دراستي تقدم تحليلاً معمقاً لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية في بيئة محلية (الجزائر)، مع التركيز على التحديات والضوابط القانونية والإدارية الفريدة لهذا الإطار.

من حيث المنهجية المختلطة:

استخدمت في دراستي منهجية وصفية وتحليلية، مع دمج دراسات سابقة تتضمن دراسة حالة وتحليل إحصائي لبيانات ميدانية، وهو ما يزيد من مصداقية النتائج وقابليتها للتطبيق.

العديد من الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي فقط أو التحليل النظري دون دمج بيانات ميدانية متكاملة

من حيث التركيز على الجوانب القانونية والإدارية:

دراستي تبرز دور الضوابط القانونية والإدارية في ضمان جودة الاقرارات الضريبية، وهو جانب لم يتم التركيز عليه بشكل كاف في الدراسات السابقة التي ركزت أكثر على الجوانب المحاسبية أو الإجرائية

كخلاصة دراستي تميزت بالتركيز على الإطار المحلي واستخدام منهجية مختلطة تجمع بين التحليل النظري والعملي، وتناول التحديات الفعلية التي تواجه الإدارة الضريبية والمكلفين.

هذه الجوانب تمثل فجوة بحثية حقيقية في الأدبيات المتعلقة بالتدقيق الجبائي وجودة الاقرارات الضريبية، خاصة في البيئات النامية أو ذات الأنظمة الضريبية المعقدة.

XIV. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي أثرت بدرجات متفاوتة على سير البحث، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

-واجهت بعض العراقيل في الوصول إلى معلومات دقيقة ومفصلة حول إجراءات التدقيق الجبائي المطبقة في الواقع.

-لوحظ نوع من التحفظ لدى بعض العاملين في مديرية الضرائب لولاية تيارت في تقديم إجابات صريحة أو دقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالإشارة إلى النقائص الأخرى، في حين قوبلت بالرفض القطعي من طرف بعض المراكز حتى قبل معرفتهم بنوع التربص.

XV. هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين رئيسيين، يضم كل فصل ثلاثة مباحث بهدف تغطية مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع التدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الاقرارات الضريبية.

حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري تحت عنوان "مدخل مفاهيمي للتدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الاقرارات الضريبية" وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول إلى مفهوم التدقيق الجبائي التدقيق الجبائي ومختلف جوانبه، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم جودة الاقرارات الضريبية، أما المبحث الثالث فقد ركز على العلاقة التكاملية بين التدقيق الجبائي وجودة الاقرارات الضريبية.

والفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي بعنوان "دراسة استطلاعية لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية" وتضمن بدوره ثلاث مباحث، المبحث الأول التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فقد عرض الإطار المنهجي للدراسة، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في المبحث الثالث.

**الفصل الأول: مدخل مفاهيمي
للتدقيق الجبائي ودوره في
تحسين جودة الإقرارات**

تمهيد:

تعتبر الأنظمة الضريبية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في أي دولة. فهي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية التي تستخدم في تمويل مختلف الخدمات العامة والبنية التحتية، وتلعب دوراً محورياً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع العبء المالي بين أفراد المجتمع بشكل متوازن. ولكن لضمان فعالية هذه الأنظمة يتعين أن يتم تطبيقها بشكل عادل ودقيق، وهو ما يبرز أهمية التدقيق الجبائي كأداة رقابية حيوية في هذا السياق إن التدقيق الجبائي لا يقتصر على مراقبة تحصيل الضرائب فقط، بل يمتد إلى التأكد من تطبيق القوانين واللوائح الضريبية بدقة، مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية. وتعد جودة الإقرارات الضريبية أحد العوامل التي تحدد مدى قدرة النظام الضريبي على أداء وظائفه بكفاءة حيث إن تقديم إقرارات دقيقة وواضحة يعزز من فعالية التحصيل الضريبي ويضمن العدالة الضريبية مما يساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين لذلك فإن تحسين آليات التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز كفاءة النظام الضريبي بما يحقق الاستدامة لمالية ويسهم في تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية.

من هذا المنطلق تم تقسيم الفصل الأول كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي

المبحث الثاني: جودة الإقرارات الضريبية

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية

المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي

-يعد التدقيق الجبائي من المواضيع الأساسية في مجال الضرائب، حيث يساهم في ضمان الشفافية والمصادقية في التعاملات. من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع، سنتمكن من التعرف على أدوات وطرق التدقيق المستخدمة من قبل الجهات المختصة.

المطلب الأول: تعريف التدقيق الجبائي

-التدقيق الجبائي في الجزائر هو عملية تحقق تقوم بها الإدارة الضريبية بهدف فحص الإقرارات الضريبية للمكلفين وضمان دقتها ومطابقتها للتشريعات الضريبية المعمول بها، وقبل التطرق إلى التدقيق الجبائي من الضروري إبراز التطور التاريخي لمهنة التدقيق والتعريف به بصفة عامة، وذلك لتوفير إطار مفاهيمي يسهل فهم الموضوع بشكل أعمق.

1. التطور التاريخي لمهنة التدقيق:

-نشأت عملية التدقيق منذ العصور القديمة إبان حكم الملوك والقيصرة حيث كانت تضم الممالك والإمبراطوريات آلاف العمال والعبيد كما هو الحال في مصر القديمة وبابل وروما واليونان، وكانت عملية التدقيق تتخذ أساسا في التحقق من صحة الحسابات الحكومية المتعلقة بحصر الممتلكات والثروات والأفراد والمحاصيل والضرائب وغيرها وذلك عن طريق قيام المدقق بالاستماع إلى العمليات المسجلة في الدفاتر بشكل إحصائي لمختلف العمليات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة. (عبد الناصر، 2023، صفحة 09) ولقد صاحب تطور التدقيق تطور النشاط التجاري والاقتصادي حيث تحسنت عملية التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الإيطالي Luca Pacioli في كتابه (summa de arthmetice geometria proptioni et propationlita)، (أحمد حلمي، 2005، صفحة 07) حيث يتم تسجيل كل معاملة في حسابين مختلفين.

لكن لم تكن الحاجة ملحة إلى عملية التدقيق حتى القرن الثامن عشر بعد ظهور الشركات الضخمة نتيجة للثورة الصناعية، وتنسم هذه الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة هذا الانفصال كان الدافع لظهور التدقيق كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه، ونظرا لأهمية التدقيق كعلم ومهنة فقد اتجهت العناية إثر ذلك إلى تدريس علمي التدقيق والمحاسبة في الجامعات والمعاهد، فظهرت أول منظمة مهنية في هذا الميدان في فرنسا بإيطاليا سنة 1581 وتأسست كلية Roxonati لتكوين خبراء المحاسبة، وأصبح على مزاو مهنة التدقيق أن يكون عضوا في هذه الكلية، ومن ثم لقي التدقيق رواجا كبيرا حيث تم انشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 2012 الذي أصبح يمنح شهادة CPA حول كيفية أداء التدقيق وفقا للمعايير المتفق عليها، أما استراليا فقد عرفت التدقيق سنة 1896، كندا

سنة 1902، فلندا سنة 1911 حتى وصلت إلى أنه لا يخلوا بلد اليوم من وجود التدقيق. (محمد و كمال، 2022، صفحة 17)

وبما أن ظهور علم التدقيق اقترن بظهور المحاسبة سنتطرق في الجدول الموالي إلى أوجه الاختلاف بينهما.

الجدول رقم 1: الفرق بين التدقيق والمحاسبة

التدقيق	المحاسبة	التسلسل
فحص انتقادي منظم للسجلات والقوائم المالية.	تسجيل وتبويب وتصنيف وتلخيص البيانات المالية وإيصالها إلى متخذ القرار	1
المدقق جهة خارجية مستقلة محايدة	المحاسب هو موظف يتبع إدارة المنشأة	2
التدقيق يبدأ عند انتهاء أعمال المحاسبة	يبدأ عمل المحاسبة من اليوم الأول في العام وينتهي لحظة إعداد القوائم المالية	3
المدقق يجب أن يكون ملما بجميع الأمور المحاسبية	المحاسب لا يجب أن يكون ملما بالتدقيق	4
المدقق ملزم بتقديم تقرير حول عدالة القوائم المالية	المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية	5

المصدر: إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر 2012 ص 14

-الجدول يوضح الفروقات الرئيسية بين المحاسبة والتدقيق. المحاسبة تتعلق بتسجيل وتصنيف وتلخيص البيانات المالية بشكل مستمر داخل المنشأة. حيث يقوم المحاسب بتحضير القوائم المالية دون الحاجة للمعرفة بالتدقيق. بالمقابل التدقيق هو عملية فحص انتقادي للسجلات والقوائم المالية من قبل مدقق خارجي مستقل بعد إتمام أعمال المحاسبة. والمدقق يجب أن يكون ملما بالمحاسبة وهو ملزم بتقديم تقرير يوضح عدالة القوائم المالية، مما يضمن صحتها وموثوقيتها.

2. تعريف التدقيق:

- قد تطرق العديد من المفكرين والباحثين إلى مفهوم التدقيق في مختلف مجالاته، حيث تناولوا جوانبه وأبعاده من منظور أكاديمي ومهني.

- حيث ورد في كتاب التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق لخالد عبد الله الوردات أن التدقيق هو "فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، (خالد عبد الله، 2006) وقد استدل في تعريفه على تعريف اتحاد المحاسبين الأمريكيين بأن "التدقيق هو إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الضريبية والأحداث الاقتصادية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقاييس معينة وإيصال النتائج إلى المستفيدين".

- كما أفاد Arens Alvin وآخرون أن التدقيق هو "جمع وتقييم الأدلة حول المعلومات لتحديد وتقديم تقرير عن درجة التطابق بين المعلومات والمعايير المحددة، ويجب أن يتم ذلك بواسطة شخص مختص ومستقل." (Alvin, Randal, Mark, & Chris, 2003, p. 09)

- ويعرف أيضا بأنه "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة." (إيهاب و هاني ، 2012، صفحة 19)

- استنادا إلى هذه التعريفات الثلاثة للتدقيق، يمكن استخلاص استنتاج بسيط وهو أن التدقيق يشمل عملية فحص وتحليل البيانات المالية والمعلومات ذات الصلة بشكل موضوعي ومنظم بواسطة شخص مستقل، بهدف تقييم مدى تطابق هذه البيانات مع المعايير المحددة وتقديم تقرير محايد حول صحتها وموثوقيتها.

3. تعريف التدقيق الجبائي

- يعد التدقيق الجبائي من الأدوات الأساسية في النظام الضريبي، حيث يسهم بشكل كبير في ضمان التزام الأفراد والشركات بالقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها وقد اهتم العديد من الباحثين بهذا المفهوم من جوانب مختلفة، وقد تعددت التعريفات والتصورات التي طرحها الباحثون حول التدقيق الجبائي، والتي سنتناول بعضها فيما يلي.

- جاء في مقال لمحي الدين وسفيان أن "التدقيق الجبائي هو عملية فحص مستقلة وتقييم للمعلومات الواردة في تصريحات المكلفين بالضريبة وكل السجلات والوثائق المتعلقة بها، وذلك بهدف التأكد من مدى صحة وموثوقية تلك المعلومات وتوافقها مع القانون الجبائي المعمول به، وهي عملية يخضع لها جميع المكلفين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين." (محي الدين و سفيان، 2022، صفحة 156)

- وعلى حد تعبير (M.P. Colin) " التدقيق الجبائي يعني احترام اللوائح والقوانين الجبائية " (صالح، المراجعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، 2019، صفحة 82)

-بينما تشير عائشة إلى أن التدقيق يمثل "أحد الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتأكد من صحة القيود المحاسبية الواردة في دفاتر المكلف ومستنداته للوصول إلى الدخل الحقيقي الذي تسعى الإدارة إلى معرفته، ويتضمن فحص القوائم المالية للمكلفين التي سبق أن تم تنظيمها وصياغتها ونشرها بما فيها الميزانية العامة والحسابات الختامية." (عائشة، 2019)

-ويرى محمد أمين ذبيح وبوعلام ولهي في مقال مشترك لهما أن التدقيق الجبائي عبارة عن " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين بموجب البيانات الضريبية المقدمة من قبلهم لتحديد فيما إذا كانت الالتزامات الضريبية المقدمة صحيحة بشكل جوهري في ضوء القوانين وأنظمة الضريبية والتقارير عن ذلك ويجب أداء عمليات التدقيق من قبل مدقق أو فريق يتصف بالكفاءة والموضوعية." (محمد أمين و بوعلام، 2019)

-وفي ضوء التعريفات التقليدية للتدقيق الجبائي، التي تركز غالبا على الفحص البسيط للبيانات المالية والتحقق من دقتها ومطابقتها للقوانين الضريبية، يمكننا ملاحظة أن هذه المفاهيم تقتصر على الجوانب الشكلية فقط.

لكن مع تطور الأنظمة الضريبية وتعقيد المعاملات الاقتصادية، أصبح من الضروري تبني منظور أوسع وأكثر شمولاً. وبالتالي فإن التدقيق الجبائي في تعريفه المعاصر يجب أن يتجاوز مجرد المراجعة الروتينية للأرقام، ليشمل فحصاً أعمق للالتزام الكامل بالقوانين الضريبية، بالإضافة إلى تقديم إشارات حول الإجراءات التصحيحية الضرورية لضمان النزاهة والشفافية في النظام الضريبي.

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للتدقيق الجبائي وأهم المعايير المتبعة لإنجازه

يتناول هذا المطلب أهداف التدقيق الجبائي التي تشمل التحقق من التزام المكلفين بالأنظمة الضريبية، تحسين الأداء الإداري والمالي، وتحقيق العدالة الاجتماعية كما يستند إلى معايير دقيقة لضمان دقة البيانات المالية وتعزيز الشفافية في النظام الضريبي.

1. أهداف التدقيق الجبائي:

يتضمن التدقيق الجبائي مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والضريبية ويمكن تصنيفها إلى هدف (قانوني، إداري، مالي أو اقتصادي وهدف اجتماعي)

أ. **الهدف القانوني:** الهدف القانوني للتدقيق الجبائي هو التأكد من التزام الأفراد والشركات (المكلفين) بالقوانين واللوائح الضريبية السارية والتحقق من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة من قبلهم ولسلامة هذه الأخيرة يرتكز التدقيق الجبائي على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمحاسبة المكلفين عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من مستحقاتهم. (محمود و زكرياء، 2000، صفحة 48)

ب. **الهدف الإداري:** يؤدي التدقيق الجبائي دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي يقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية.
-التنبية إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على ملأ الثغرات القانونية وتصحيحها.

-تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء ومعرفة أسبابها وتقييم آثارها، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تتجم عن ذلك.

-اعداد جملة من الإحصاءات من بينها نسب التهرب الضريبي والغش الضريبي (عبد الحليم و بن شهرة، 2017، صفحة 357)

ج. **الهدف المالي والاقتصادي:** يهدف التدقيق الجبائي إلى المحافظة على أموال الخزينة العمومية من التهرب الجبائي ودخول موارد إضافية والتي من خلالها يمكن تغطية الإنفاق العمومي، (عبد الله خالد، 2007، صفحة 14)، إذا الهدف الاقتصادي موجود ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

د. **الهدف الاجتماعي:** الهدف الاجتماعي يكمن في ضمان العدالة والمساواة في النظام الضريبي حيث يتم التأكد من أن جميع الأفراد والشركات يدفعون الضرائب بشكل صحيح ومتساو وفقا للقوانين والأنظمة السارية وهذا يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث يتم تقليل التهرب الضريبي وضمان توزيع عادل للأعباء الضريبية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والدولة.

-بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف ثانوية للتدقيق الجبائي التي قد تشمل:

-تحسين بيئة الاستثمار من خلال ضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة في بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

-تجسيد الحكومة الراشدة من خلال القدرة على إدارة شؤون الدولة بشكل فعال، مع مراعاة حقوق المواطنين وتحقيق مصالحهم حيث يساعد التدقيق الجبائي على تطبيق معايير الحكومة الراشدة داخل المؤسسات.

-تحسين إدارة الموارد المالية للدولة من خلال تحديد الثغرات المالية والأخطاء في جمع الإيرادات (زغيب مليكة و رميته عبد الغني ، 2013 ، صفحة 455)

2. معايير التدقيق الجبائي:

تعتبر معايير التدقيق الجبائي الإطار المرجعي الذي يستند عليه المدققون في تقييم الأنشطة الضريبية للمؤسسات. هذه المعايير تضع قواعد وأسس تضمن تحقيق نتائج دقيقة وموثوقة، كما تساعد في تحسين مستوى الامتثال الضريبي وتقليل فرص حدوث التلاعب أو الأخطاء. ومن خلال تطبيق هذه المعايير يتمكن المدققون من توفير تقييم موضوعي للالتزامات الجبائية، مما يساهم في تعزيز الشفافية المالية وزيادة الثقة بين المؤسسة والسلطات الضريبية.

1) معايير السلوك المهني: (المعايير الشخصية)

أ. النزاهة:

تعتبر النزاهة القيمة الجوهرية لأي مهنة حيث يقع على عاتق أعوان الإدارة الجبائية مهمة احترام قواعد السلوك أثناء ممارستهم لوظائفهم سواء داخل المصلحة أو خارجها، لأن عدم احترام قواعد السلوك كالأمانة والنزاهة والاستقامة يلحق أضراراً فادحة بسمعة الإدارة قبل المدقق حيث تفقد الإدارة ثقة المكلفين، وتجعل المدقق في مستوى الشبهات والانتقادات. (محمد امين و بوعلام، 2019، صفحة 142)

ب. الموضوعية:

- إن الموضوعية تفرض على المفتش عدم التهاون في حكمه المهني، حيث تقتضي تجرد المدقق من أي مصالح قد تكون سببا في تحيزه وتضعف من موضوعيته، كالتأثر باهتمامات شخصية خلفيات، علاقات أو أحكام مسبقة، لذا وجب تجنب العلاقات التي من المحتمل أن تفقده حكمه المهني وألا يقبل أي شيء من أي طرف. (محمد امين و بوعلام، 2019، صفحة 143)

ج. الاستقلالية والحياد:

- تسعى الأطراف المستفيدون من التدقيق الجبائي للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية إذ أن تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المراجع بحيث يجب أن يكون مستقلا عن باقي الأنشطة التي هي موضوع المراجعة لذا يجب ألا يكون في موضع يعرضه للخطر المتعلق بحريته التامة في التصرف والتفكير ومنه ينبغي أن يتوفر شرطين أساسيين لتحديد مدى استقلالية المدقق هما:

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع وهذا لضمان حياده التام، والاستقلال الذاتي للمراجعة.

- يجب توفر الاستقلالية في كل أوجه التدقيق خلال استقلال المدقق في اعداد برامج المراجعة

الجبائية المناسبة وكذا استقلاله في مجال الفحص.

د. السر المهني:

-إن طبيعة عمل المدقق تعطيه الشرعية في الدخول أو الحصول على كم مهم من المعلومات التي تعتبر سرية فلا يمكنه تخطي القاعدة التي ينطوي تحتها كل من لديهم أسرار مهنية وعلمه بإجبارية السرية المهنية. هذه الاجبارية تناولتها المادة 18 من قانون 08/91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والذي يرى أن الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ملزمون بالسرية المهنية. (عثمان و محمد أمين، 2020، صفحة 784)

1) المعايير العامة لعملية التدقيق:

(أ) معيار التأهيل العلمي والعملية:

-لكي يتم تنفيذ عملية التدقيق على أفضل ما يكون فإن المدقق يجب أن يتوفر لديه الكفاءة العلمية والخبرة العملية في مجال عمله كمدقق ولكي يتم التدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فإن المدقق يجب أن يكون مؤهلا لتدقيق الحسابات، أي يجب أن يكون حاصلًا على التأهيل الازم في المحاسبة والتدقيق والقانون والعلوم الأخرى التي لها علاقة بمهنته.

(ب) معيار العناية المهنية:

-أي أن يؤدي المراجع عمله بإنقان وأن يبذل العلة المهنية المعقولة عند أداء عمله وإلال إعداد تقريره وهذا لضمان الجودة المطلوبة، حيث يقصد العلة المهنية أن أي شخص يقوم بعرض خدماته للأرن عليه يكون مؤهلا ويملك المتطلبات المهنية أي لديه المهارات ما هو مطلوب من المهن الأرى كالتبيب وإله. (هادي، 2004، صفحة 31)

(ج) معيار العمل الميداني:

هو المعيار المطبق والمعتمد ميدانيا أثناء عملية التدقيق من خلال التخطيط السليم للعمل والإشراف على المساعدين وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمنشأة العمل، حيث أن ضعف أو قوة الرقابة يحدد أدلة التدقيق وتحديد الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة الداخلية فقد يكون متين نظريا ولكنه غير مطبق واقعا. (تامر، 2023، صفحة 14)

د) معيار كفاية الأدلة:

يجب على المدققين جمع أدلة كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأيهم. يتضمن ذلك إجراءات تفصيلية مثل الفحص والمراقبة والتأكيد. على سبيل المثال، تأكيد أرصدة الحسابات مع أطراف ثالثة أو مراقبة عمليات جرد المخزون. (فاستر كابيتل، 2024)

ه) معايير إعداد التقارير: وهي أربعة معايير كالتالي

– يجب أن يوضح التقرير فيما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بكل أبعادها.

– يجب أن يبين التقرير بأن تلك المبادئ مطبقة بثبات وتجانس من فترة إلى أخرى أو الإشارة إلى غير ذلك.

– يجب أن يبين التقرير إفصاحاً كاملاً عن الحقائق المالية.

– يجب أن يبين التقرير رأي محافظ الحسابات الخارجي المستقل عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

(Dauber, Quresh, Levine , & Siegel, 2008, p. 34)

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للتدقيق الجبائي

– تمثل هذه الأطر الهيكل الأساسي الذي ينظم عملية التدقيق والمراجعة لذا سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

1. الإطار القانوني للتدقيق الجبائي:

– يشمل الإطار القانوني للتدقيق الجبائي جانبين رئيسيين، حيث يتضمن أولاً حقوق و ضمانات إدارة الضرائب في تطبيق وتنفيذ القوانين الضريبية بكفاءة. كما يضمن الإطار نفسه حقوق المكلف، بما يتيح له حماية عادلة خلال عملية التدقيق.

أ. الحقوق المخولة لإدارة الضرائب

– حق الرقابة: تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوى، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي لها صفة التاجر والتي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، كما يتعين على المؤسسات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. (المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية ، 2025)

-**حق الاطلاع:** منح المشرع أعوان الإدارة الجبائية حق الاطلاع على الملفات والمستندات قصد التأكد من احترام المكلف لقواعد تأسيس وعاء الضريبية من جهة ولإتمام والتحقق من المعلومات المقدمة من جهة أخرى، يوجب على الأعوان أثناء أداء مهامهم احترام المرتبة المهنية وعلى المكلف تسهيل مهام الأعوان من أجل تأدية وظائفهم وفي حالة رفضه حق الاطلاع تفرض عليه غرامات مالية. (المادة 60 و62 من قانون الاجراءات الجبائية، 2017)

-**حق المعاينة:** خول المشرع الجبائي لأعوان الضرائب حق الزيارة الميدانية لمقرات المكلفين في إطار مباشرة الرقابة والمتمثلة في المعاينة المادية، فيمكنهم التحرك بحرية في المقرات المهنية وبالتالي متابعة حركة البضائع عبر مراحل التسويق، ومراقبة الصفقات التي تبرم مع المنتجين، وتكون هذه المراقبة عندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسيه ويكون الترخيص من رئيس المحكمة المختص إقليميا يفوضه هذا الأخير، كما أن طلب الترخيص يكون من مسؤول الإدارة الجبائية، وتتم معاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة ، حيث تكون هذه الزيارة حاضرا فيها ضابط شرطة قضائية يعينه وكيل الجمهورية ومعه عنوان من الإدارة الجبائية. (مولود و محمد ، 2020 ، صفحة 27)

يبلغ الأمر بالمعاينة في عين المكان للشخص نفسه، أو أحد ممثليه أو أي شخص يشغل المكان، يمارس الحق في المعاينة أعوان برتبة مفتش على الأقل ومؤهلين قانونا.

يتم تعيين ضابط من شرطة من طرف وكيل الجمهورية حيث يعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية. (محمد ق.، 2022)

-**حق استدراك الأخطاء الإدارية:** يتمثل حق استدراك الأخطاء في منح الإدارة الجبائية الفرصة لإعادة النظر في فرض الضريبة من خلال تعديلها أو فرض ضرائب جديدة وطبقا للمادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يجوز استدراك كل الأخطاء سواء من نوع الضريبة أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم. (المادة 327 من قانون الاجراءات الجبائية ، 2025)

ب. حقوق المكلفين بالضريبة

-تمتلك الإدارة الجبائية صلاحيات واسعة في الرقابة إلا أن المشرع حرص على موازنتها بضمانات تحمي حقوق المكلفين تأكيدا على العدالة والشفافية ومن بين هذه الضمانات.

-**الإعلام المسبق وآجال التحضير:** أعوان الإدارة الجبائية لا يستطيعون إجراء أي مراقبة بدون إرسال إشعار بالتحقيق في مقابل إشعار بالاستلام من المكلف مرفقا بميثاق وواجبات المكلف الخاضع للضريبة من أجل

اعلامه ومنحه أجل 30 يوم للتحضير ابتداء من تاريخ الاستلام كحد أدنى في حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة يجب أن يوضح الإشعار بالتحقيق الفترة موضوع التحقيق.

-**الاستعانة بمستشار:** في الإشعار بالتحقيق يخطر عون إدارة الضرائب المكلف بالضريبة بأن له الحق في الاستعانة بمستشار يختاره هو، والهدف هو السماح للمكلف بالضريبة الذي لا يعرف جيدا التشريع الضريبي بأن يضمن دفاعه، ويبقى المكلف هو الذي يحكم بمدى أهمية الاستعانة بمستشار.

هذا المستشار قد يكون محاميا أو خبيراً محاسبياً أو مستشاراً جبائياً أو أي شخص آخر يتم اختياره من قبل المكلف بالضريبة، والذي إما أن يحضر مع المكلف بالضريبة وإما أن يمثله. (أحمد، 2013، صفحة 194)

-**مدة التحقيق:** لقد قرر المشرع وضع إطار لمدة التحقيق في عين المكان، كما أنه من الناحية العملية توصي الإدارة مصالحتها بإنجاز الرقابة في أسرع وقت ممكن، وقد حدد المشرع تحت طائلة البطلان مدة التدقيق في المحاسبة بدلالة نوعية النشاط الممارس ورقم الأعمال المصرح به من 04 الى 06 أشهر في الحالات العادية، ولا يتجاوز السنة في الحالات الاستثنائية.

2. الإطار التنظيمي للتدقيق الجبائي:

-**الإطار التنظيمي للتدقيق الجبائي** يعتمد على تقسيم المسؤوليات بين المصالح الوطنية والجهوية والمحلية مما يضمن التنسيق والتنظيم الفعال للعمليات الضريبية. هذا التوزيع يساهم في ضمان الامتثال الضريبي عبر مختلف مستويات الإدارة، ويعزز القدرة على مراقبة الامتثال بشكل شامل وفي هذا السياق سيتم توضيح هذه المصالح فيما يلي:

أ. على المستوى المركزي:

-**مديرية الأبحاث والمراجعات:** أنشئت مديرية الأبحاث والمراجعات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 1998/07/13 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي والتي هي تحت غطائها، مهمتها الرئيسية هي المصادقة على برامج انتقاء الملفات الجبائية والمكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات. (Bulletin des services fiscaux DJI, 2000, p. 74)

-**مهام مديرية الأبحاث والمراجعات:** تتمثل مهام مديرية الأبحاث والمراجعات فيما يلي:

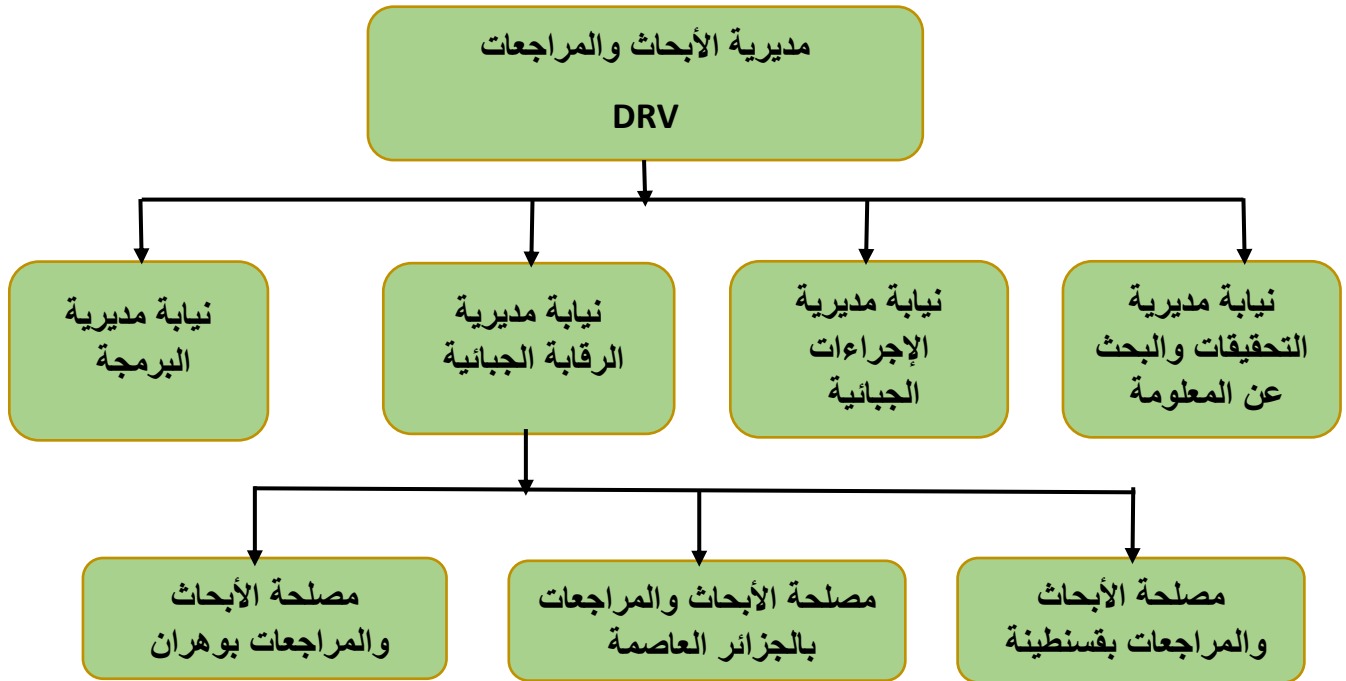
- الكشف عن التيارات الكبرى للغش والتهرب الجبائين.

- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلف بالضريبة من جهة أخرى.

- إجراء سلسلة من العمليات لتقييم أداء المصالح الجبائية بهدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى.

- إجراء سلسلة من العمليات إلى جانب المفتشية العامة للمصالح الجبائية لتقسيم أداء المفتشيات المحلية للضرائب وتحقيق مردودية الجباية العادية. والشكل التالي يبين لنا الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59 المؤرخة في 2006/09/24 الجزائر،

ص 9

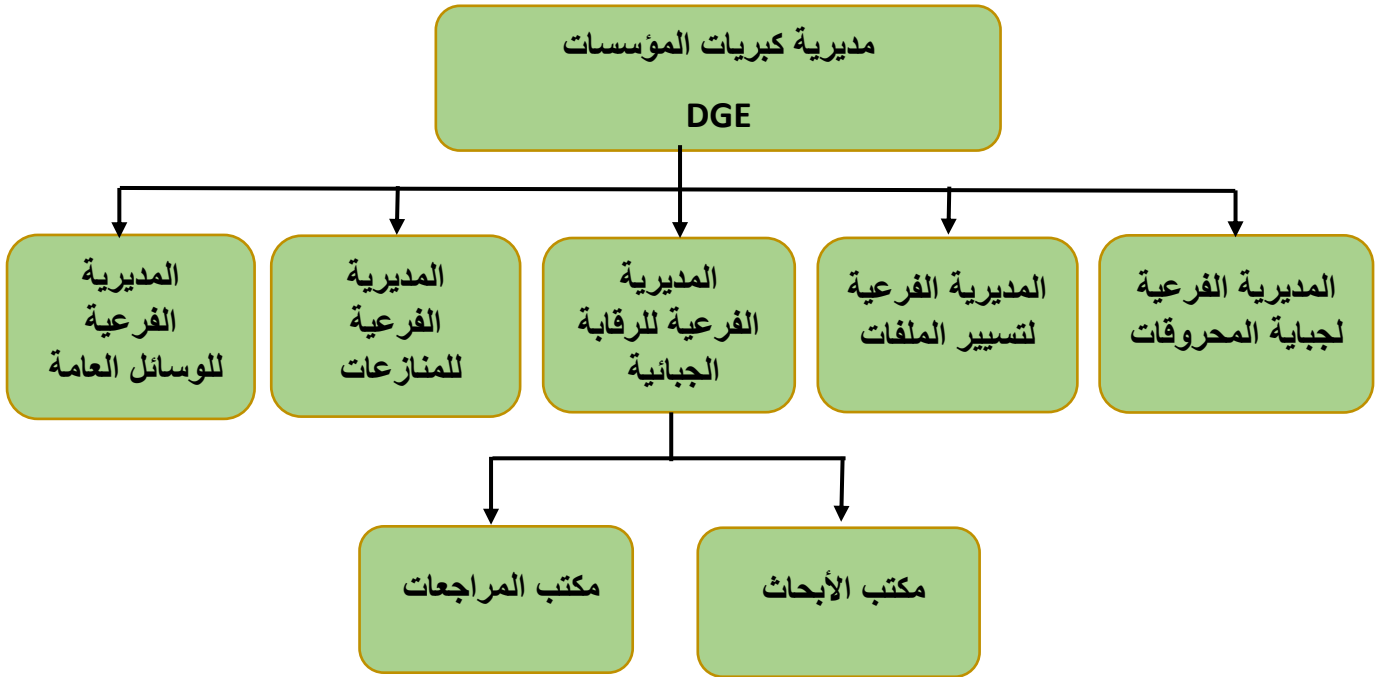
- مديرية كبريات المؤسسات: أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 2005/12/26 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الخاصة بالشركات وكبريات المؤسسات بمختلف طبيعتها القانونية التي يساوي أو يفوق رقم أعمالها السنوي مئة مليون دينار جزائري 100.000.000.

- مهام مديرية كبريات المؤسسات: تتمثل مهام مديرية كبريات المؤسسات فيما يلي:

- مسك ومتابعة مستمرة ودقيقة لكل ملف جبائي خاص بالمكلفين المتواجدين تحت سلطتها.

- البحث عن المعلومات الجبائية من مختلف المصادر لجمعها وتبويبها بغرض الاستغلال الأمثل.
- اعداد برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج.
- التحقيق في التظلمات والشكاوى ومعالجتها ضمن متابعة المنازعات الإدارية منها والقضائية، والشكل الموالي يبين لنا الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات. (المادة 2 من القرار الوزاري المشترك، (2005

الشكل 3: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006

ب. على المستوى الجهوي:

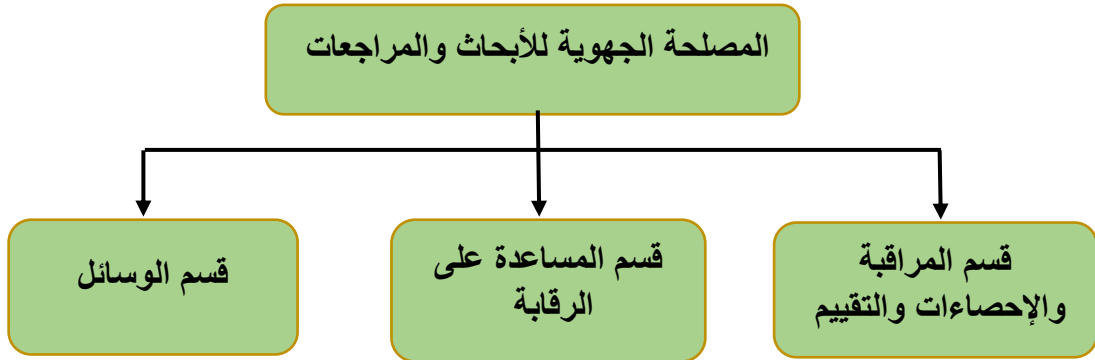
- المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات: يوجد ثلاث مصالح جهوية للأبحاث والمراجعات لها صلاحيات على المستوى الجهوي توضح هذه المصالح من خلال المخطط التالي:

مهام المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات:

- تنفيذ برامج التحقيق والبحث ومراقبة النشاطات والمداخل، وتعد الاحصائيات المتعلقة بها.
- تضمن تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي.

-تنفذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها. (سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، 2012)

الشكل رقم4: الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للأبحاث



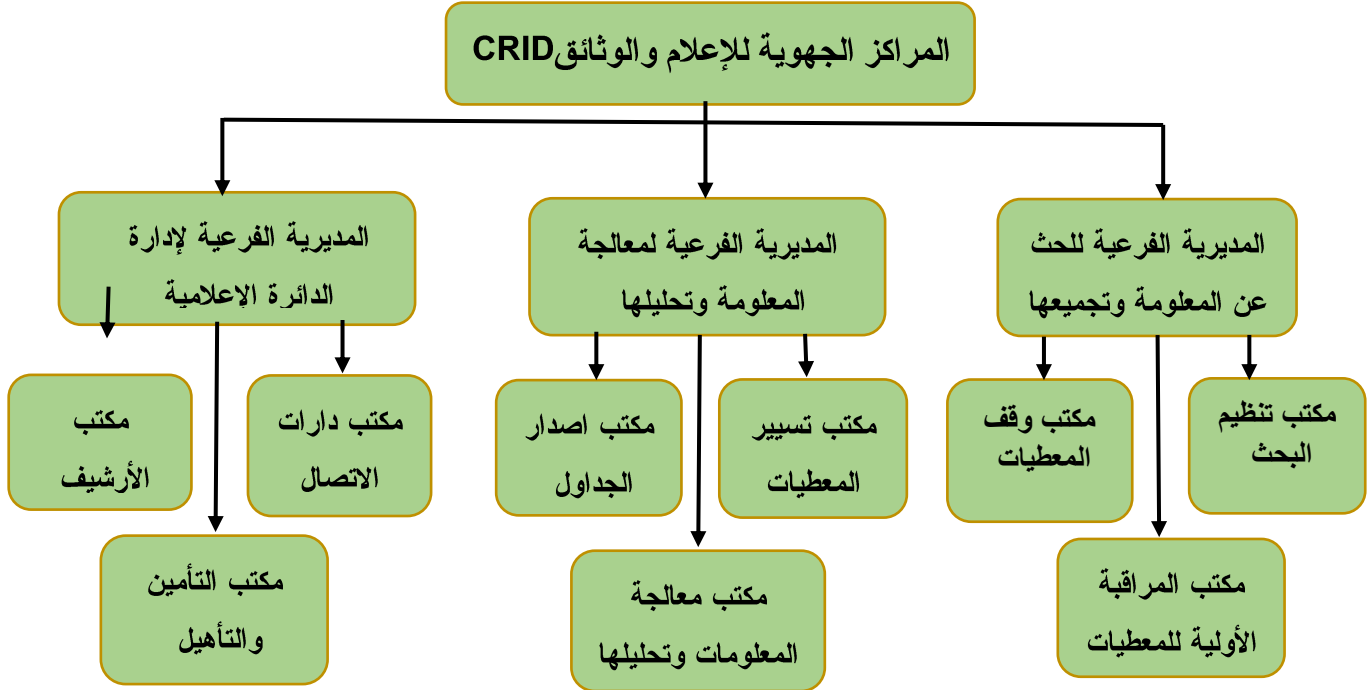
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مكتسبات قبلية.

-المراكز الجهوية للإعلام والوثائق: تنسق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الاقتصادية والمالية المحلية، تتواجد المراكز الجهوية للإعلام والوثائق في كل من: الجزائر، وهران، قسنطينة وورقلة.

مهام المراكز الجهوية للإعلام والوثائق: تتمثل مهامها في

- استغلال السجلات الأصلية ونشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ونشر الإنذارات الموافقة لها.
- تقديم أوراق النتائج التي تعطى، بالنسبة للجداول العامة للبلدية والولاية، ملخص عن عدد المكلفين بالضريبة الذين فرضت عليهم الضريبة وأسس العناصر الخاضعة للضريبة والنتائج الإجمالي.
- إصدار سندات إيرادات جداول الضريبة العامة التي تعطي لها المديرية الولائية للضرائب طابعا تنفيذيا.
- إعداد الكشوف الملحقة المتعلقة بالخاضعين للضريبة "المفقودين"، وبالحصص الكبيرة وبالأرصدة السلبية.
- تقديم كل الوثائق الإحصائية الأخرى التي تسمح لمديرية الإعلام والوثائق بقياس أثر الأحكام الجبائية الجديدة. (أمال ، 2024)

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي للمراكز الجهوية للإعلام والوثائق



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مكتسبات قبيلة

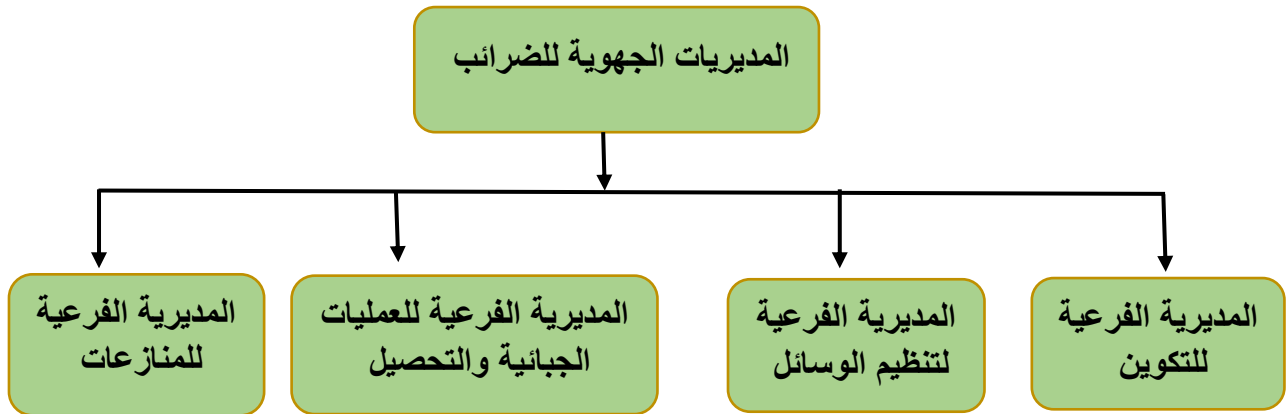
-المديرية الجهوية للضرائب: نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 91/ 60 الصادر بتاريخ 23 فيفري 1991المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم بموجب القرار المؤرخ في 1991/04/30 الذي يخص إنشاء وتنظيم اختصاصات المديريات الجهوية للضرائب والذي عدل وتمم بالقرار الصادر بتاريخ 1994/09/12 وأخيرا القرار المؤرخ في 2007/05/24 المحدد للاختصاصات الإقليمية للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب. (مولود ، 2010 ، صفحة 128)

-مهام المديرية الجهوية للضرائب: تتمثل مهامها فيما يلي

-تنشيط الخدمات الجبائية على مستوى المديريات الولائية.

-تكوين وتحسين مستوى الأعوان المحققون.

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي للمديريات الجهوية للضرائب



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مكتسبات قبلية

ج. على المستوى الولائي:

-مراكز الضرائب: يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم كرقم الأعمال، يعتبر مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهو بذلك ينشط في مجال الوعاء، التحصيل، الرقابة الجبائية والمنازعات وكذلك مجال الاستقبال والاعلام للمكلفين بالضريبة. (محي الدين و فيصل ، 2021، صفحة 155)

-مهام مراكز الضرائب: تتمثل مهامه فيما يلي

-تمسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتصادق عليها.

-تدرس الشكاوى وتعالجها.

-تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.

-المديريات الولائية للضرائب: تضمن المديريات الولائية للضرائب ممارسة السلطة السليمة لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب. وبهذه الصفة تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

مهام المديريات الولائية للضرائب: تتمثل فيما يلي

-تحصيل الضرائب.

-تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.

-تنظم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم.

-تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء.

المبحث الثاني: جودة الإقرارات الضريبية

المطلب الأول: تعريف، أهمية وأنواع الإقرارات الضريبية

-يعنى هذا المطلب ببيان أهمية الإقرارات الضريبية وأنواعها، لما لها من دور محوري في تنظيم العلاقة بين المكلف والإدارة الوصية.

1. تعريف الإقرارات الضريبية:

-الإقرارات الضريبية تعد جزءا أساسيا من النظام الضريبي لأي دولة حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يستخدمها المكلفون بالضريبة للإفصاح عن دخولهم، نفقاتهم وبياناتهم المالية التي تعتمد عليها السلطات الضريبية لتحديد قيمة الضرائب المستحقة عليهم، تعتبر هذه الإقرارات بمثابة الوسيلة القانونية والشرعية التي من خلالها يتم الالتزام بالمتطلبات الضريبية وتقدير المبالغ التي يجب دفعها للدولة ونظرا لما يكتسبه هذا الطرح من أهمية قد تفاوتت آراء الباحثين في تعريفها وكل عرفها حسب وجهة نظره.

_عرفها يوسف بوعكاز على أنها" وثيقة قانونية مهمة تستخدم لربط المكلفين بالضرائب بالإدارة الجبائية وتحتوي هذه الوثائق على معلومات حول الوضع المالي للمكلف وأنشطته التجارية." (يوسف و مسعود، 2024)

_ وذكر قاسم صلاح في مذكرته المعنونة ب " التهرب من ضريبة الدخل" أن" الإقرار الضريبي هو بيان مالي يقر فيه المكلف بأموره المالية من إيرادات ونفقات وإعفاءات وصافي الدخل الخاضع خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، ويعتبر الإقرار الضريبي التزاما إداريا." (قاسم ، 2003 ، صفحة 44)

_وجاء في كتاب لعادل العلى تحت عنوان المالية العامة والقانون المالي الضريبي أن" التصريح الضريبي هو كشف أو نموذج تعده الإدارة الضريبية وتسلمه إلى المكلف بالضريبة الذي يلتزم بتعبئة المعلومات المتعلقة بدخله." (عادل ، 2008 ، صفحة 132)

_الإقرارات الضريبية وكاستنتاج بسيط هي عملية تنظيمية يقوم بها الأفراد أو الشركات لتقديم بيانات مالية دقيقة إلى السلطات الضريبية تتضمن معلومات عن الدخل، المصروفات والأرباح بهدف حساب الضرائب المستحقة أو استرداد المدفوعات الزائدة، وتعتبر هذه الإقرارات أداة قانونية لضمان الالتزام بالأنظمة الضريبية.

2. أهمية الإقرارات الضريبية:

- الإقرارات الضريبية ليست مجرد التزام موثق، بل وسيلة لتنظيم العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية وضمان تحقيق العدالة في تحديد الحقوق والواجبات وتكمن أهمية الإقرارات الضريبية في دورها المحوري في ضبط الموارد المالية للدولة وتقدير الوعاء الضريبي حيث تمثل حجر الأساس لتحقيق التوازن بين حقوق وواجبات كل من المكلف والإدارة الجبائية.

- **بالنسبة للمكلف:** المكلف بالضريبة هو الشخص الطبيعي أو معنوي مثل (الشركات) الذي يقع عليه عبء دفع الضريبة وفقا للقوانين المعمول بها في أي دولة.

يعتبر المكلف دفع الضريبة مسؤولية اجتماعية إذ انه يقوم بتقديم تصريحاته أو اقراراته كما نص عليها القانون لأنه يعلم أنها الممول الرئيسي لإيرادات الدولة حيث تسهم في دعم الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، البنى التحتية مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع وفيما يلي سنوضح أين ظهرت اهتمامات المكلفين بالإقرار عن ضريبة الواجبة عليه.

- قد أظهر المستشار الجبائي Piet vendendriessche في شركة Deloitte اهتمامات المكلفين بالتصريحات الجبائية في مقابلة له مع صحيفة De tijd البلجيكية حيث قال "نحن نشهد اتجاهها نحو حوسبة الإجراءات الجبائية ليس فقط على ضريبة القيمة المضافة ولكن أيضا في ميدان ضريبة الشركات، فالمؤسسات تفضل السرعة والراحة الموفرة من الإجراءات المحوسبة المتبعة في هذه الخطوة." (Piet, 2017)

- وفي هذا الصدد أشار Piet إلى ضرورة توسيع نطاق الرقمنة لتقديم تصريحات دقيقة وفي وقت قياسي. (Piet, 2017)

- وفي نفس السياق يرى باحث آخر أن "التصريح الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف، والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه، فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته، مما ينعكس إيجابا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب." (ابراهيم خليل، 2008)

- **بالنسبة لإدارة الضرائب:** الإقرارات الضريبية تشكل أداة رئيسية معتمدة في عمل إدارة الضرائب، حيث توفر لها البيانات الأساسية التي تحتاجها لتقييم الدخل والمصروفات والالتزامات الضريبية، وتمكن إدارة الضرائب من مراقبة الامتثال للقوانين الضريبية بين الأفراد والشركات بالإضافة إلى ذلك تتيح للإدارة متابعة الأنشطة الاقتصادية والتخطيط للسياسات المستقبلية.

بهذا الصدد سنتطرق إلى أهمية هذه الإقرارات بالنسبة لإدارة الضرائب والتي كانت محط اهتمام العديد من الطلبة والباحثين.

"يعطي التصريح الجبائي لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة، حيث تصبح الإدارة على اطلاع بمكان مزاوله نشاط المكلف وبدايته مما يتسنى لها حساب الضرائب وتحصيلها،" (نجاه، 2003\2004) أي توسيع القاعدة الضريبية بضمان ادخال المزيد من المكلفين ضمن النظام الضريبي.

3. أنواع الإقرارات الضريبية:

-قبل التطرق إلى أنواع الإقرارات الضريبية من الضروري التعرف على أنواع الضرائب التي تفرض على المكلفين، حيث يعد كل نوع ضريبي جزءا أساسيا من النظام الجبائي ويستلزم تقديم إقرارات دقيقة ومحددة. لذا سنعرض أولا أنواع الضرائب الرئيسية التي يعتمد عليها في زيادة الإيرادات ليتسنى بعدها التعرف على الإقرارات المرتبطة بها وكيفية تقديمها.

أ. أنواع الضرائب

-تصنف الضرائب في الجزائر إلى نوعين رئيسيين هما: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
-الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على دخل أو ثروة الأفراد والشركات ويتم دفعها من قبل المكلف بالضريبة مباشرة أهمها:

-الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: حسب المواد 3.2.1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف المحدد وفقا لأحكام المواد من المادة 85 إلى المادة 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويتكون الدخل الصافي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية: أرباح صناعية وتجارية، أرباح المهن غير التجارية، أرباح فلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية. (المادة 1,2,3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2025)

حيث يخضع لضريبة الدخل الإجمالي IRG الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لهذه الضريبة على عائداتهم من مصدر جزائري الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

-معدل فرض الضريبة IRG:

-يخضع الدخل الصافي السنوي إلى الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي أدناه:

الجدول رقم 3: جدول الشرائح لحساب IRG

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.000 دج إلى 480.000 دج
27%	من 480.000 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.000 دج إلى 1.920.000
33%	من 1920.000 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2025

-بحيث يستفيد من تخفيضات

-الربح الناتج عن نشاط انتاج الخبز دون سواه، بتخفيض قدره 35%

-الأرباح المعاد استثمارها تخفيض نسبته 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب ادراجه في أسس الضريبة

-الربح المحقق خلال سنتي النشاط الأولى من طرف الأشخاص الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني وأرامل الشهداء بتخفيض نسبته 20%.

-حسب المادة 13 من نفس قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يستفيد من الإعفاء الدائم:

-المدخيل المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

-مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

-المدخيل الناتجة عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج.

ويستفيد من اعفاء مؤقت من ضريبة الدخل الإجمالي وفقا للمادة 13 مكرر:

-الأنشطة التي يمارسها أصحاب الاستثمارات المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل، وذلك لمدة 3

سنوات من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة

عمال، وترفع إلى 6 سنوات عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها. (المادة 1" مكرر قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

-المدخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي لمدة 10 سنوات

الضريبة على أرباح الشركات IBS: جاء في المادة 135 والمادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمدخيل حيث تخضع لها الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري

الإذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. (المادة 135 و136 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

معدل فرض الضريبة

-يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات.

26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

-تخضع الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من ق.ض.م.ر.م للضريبة **IRG** بمعدل مخفض قدره 10% ويطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 والسنوات التي تليها.

الضريبة الجزافية الوحيدة IFU: بموجب المادة 282 مكرر من ق.ض.م.ر.م تؤسس ضريبة وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على القيمة المضافة ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون والشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو غير تجاري او حرفي وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000DA) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط لمهن غير التجارية يستثنى من هذا النظام. (المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025)

معدلات فرض الضريبة:

-عندما يتعدى رقم الاعمال المحقق ثمانية مليون دينار (8.000.000DA) فإن الفارق بين رقم الاعمال المحقق ورقم الاعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة.

-يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

05% بالنسبة لأنشطة انتاج وبيع السلع

12% بالنسبة للأنشطة الأخرى

تخضع بمعدل **10.5%** للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاوم الذاتي

الضرائب غير المباشرة: هي ضرائب تفرض على السلع والخدمات بدلا من الدخل أو الأرباح، ويتم تحصيلها من المستهلكين بشكل غير مباشر عبر البائعين أو مقدمي الخدمات، وهي غير مرئية للمستهلك يدفعها ضمن سعر السلعة أو الخدمة، ولا تراعي القدرة المالية أو مقدار الدخل، أهم هذه الضرائب ضريبة القيمة المضافة TVA، الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك.

الضريبة على القيمة المضافة TVA:

-حسب المادة الأولى من قانون الرسم على رقم الاعمال يخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والاعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا او تجاريا أو حرفيا ويتم إنجازها في الجزائر. (المادة 01 قانون الرسم على رسم الاعمال ، 2025)

معدلات فرض الضريبة:

-المادة 21: يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%

-المادة 23: يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة 9%

الضرائب على الاستهلاك: تفرض على الدخل عند انفاقه، وتفرض على المراحل التي تنتقل فيها السلعة من المنتج الى المستهلك، وتتمثل في مراحل من المنتج الى تاجر الجملة، ومن تاجر الجملة الى تاجر التجزئة الى المستهلك ويعلل فرض هذه الضريبة بأن الاستهلاك يدل على مستوى الدخل وقد تكون هذه الضريبة. ضريبة عامة على الانفاق.

تفرض ضريبة على كافة أشكال الاستهلاك وتتميز بالعدالة بين المستهلكين وتدر إيرادات عالية.

الضريبة على بعض أنواع السلع (الانتقائية):

ضرائب استهلاك البنزين (مكافحة التلوث)

الكحوليات (حماية الصحة)

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

المشروبات المضاف اليها السكر (للحد من السمنة)

في الغالب يدفع البائع الضريبة للحكومة ثم يضيفها الى نفقة الإنتاج ويدفعها للمستهلك النهائي. (منى، 2022، صفحة 08)

الرسوم الجمركية: الرسوم الجمركية تفرضها الحكومات على السلع والمنتجات التي تستورد أو تصدر عبر الحدود الدولية. يتم تحصيل هذه الرسوم من قبل السلطات الجمركية في كل بلد بهدف تنظيم التجارة وحماية الاقتصاد المحلي. تفرض الرسوم عادة على البضائع عند دخولها إلى البلد أو عند بيعها في السوق المحلية، وتختلف معدلاتها حسب نوع البضاعة وقوانين كل دولة. الهدف الرئيسي من الرسوم الجمركية هو تحقيق التوازن بين المنتجات المحلية والمستوردة، وضمان منافسة عادلة بينهما.

ملاحظة: من بين هذه الالتزامات الجبائية التي ذكرناها هناك ما هو ضريبة وهناك ما هو عبارة عن رسم لذلك يجب توضيح الاختلاف بين هاذين المصطلحين.

الجدول رقم 4: الفرق بين الضريبة والرسم

الضريبة	الرسم
مبلغ مالي يتم فرضه من قبل الحكومة دون منفعة خاصة	مبلغ مالي يدفع مقابل خدمة أو منفعة معينة
تمويل خزينة الدولة	تمويل خزينة الدولة
إلزامية ولا يمكن تجنبها إلا في حالة إعفاءات	إلزامية ولكنها مرتبطة بخدمة معينة
تمويل الميزانية العامة	تمويل الميزانية العامة
تدفع عادة مرة واحدة أو حسب الحاجة	تفرض بشكل دوري أو سنوي
تفرض على أساس القدرة التكلفة للمكلف	لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التكلفة للفرد

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مكتسبات سابقة

-على العموم يمكن إطلاق اسم الضريبة على الرسوم.

ملاحظة: تم الغاء الرسم على النشاط المهني وفقا للمنشور رقم 09 المؤرخ في 12 فيفري 2024 من خلال حذف المواد من 217 الى 231 ومن 357 الى 364 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على التوالي، بموجب المواد 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024 وكذا بتعديل المادة 166 من قانون

الإجراءات الجبائية، وهذا بموجب أحكام المادة 58 من نفس قانون المالية، جاء هذا الإلغاء من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات ودعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

التعريف بهذه الضريبة: هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسون لنشاط صناعي، تجاري، وهذا مهما كانت نتيجة المؤسسة. وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية. (المادة 217 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2023)

2- معدلات الرسم على النشاط المهني (TAP):

بموجب نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن معدل الرسم على النشاط المهني يحدد ب 02%، حيث تقدر حصة الولاية من هذه النسبة ب 0.59%، أما حصة البلدية فتقدر ب 1.30%، كما تقدر حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية ب 0.11%. (المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2023)

ب. أنواع الإقرارات الضريبية:

التصريح بالوجود G8: هو التصريح الأول الذي يودعه المكلف بالضريبة لدى الإدارة الجبائية، حيث يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجزائرية الوحيدة أن يقدموا خلال الثلاثين يوما من بداية النشاط تصريحا الى رئيس مفتشية الضرائب، رئيس المركز الجوارى للضرائب أو مركز الضرائب حسب الحالة والمختص إقليميا ومهما كانت طبيعة هذا التصريح سواء تعلق بالنشاطات الخاضعة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، فهو يهدف بالدرجة الأولى الى اعلام الإدارة الجبائية بوجود نشاط تجاري جديد. (المادة 183 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2025)

يتم هذا التصريح باستخدام نموذج رسمي يمكن تحميله إلكترونيا عبر الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ويتضمن المعلومات التالية.

الاسم واللقب

العنوان بالجزائر أو خارج الجزائر إذا كان المكلف بالضريبة من جنسية أجنبية

طبيعة النشاط

رقم التعريف الاحصائي

التصريح بالوعاء الضريبي: يتمثل هذا التصريح بتوضيح الأساس الخاضع للضريبة الذي من شأنه استخراج المبالغ المستحقة على المكلف بالضريبة تجاه الإدارة الضريبية، وقد قام المشرع الجبائي الجزائري بتصميم عدة أنواع من هاته التصريحات المتعلقة بالأساس الضريبي وتختلف حسب نوع النشاط الممارس وحسب النظام المنتمي اليه أهمها، التصريحات الشهرية، الفصلية والتصريحات السنوية.

التصريح الشهري G50: هو عبارة عن وثيقة تأخذ مكان اشعار بالضرائب والرسوم التي تدفع نقداً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر والخاضعون لهذا التصريح هم:

التصريحات من صنف G50 باللون الأزرق: وتلتزم بها المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي.

التصريحات من صنف G50 باللون البني: تلتزم بها المؤسسات غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة. (سمية، 2012، صفحة 60)

التصريح السنوي: يتعين على كل مكلف خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تقديم تصريح بمداخله سنويا وذلك من خلال النموذج الذي توفره الإدارة الجبائية.

وقد نصت المادة 151 من ق.ض.م.ر.م انه يجب على الأشخاص المذكورين في المادة 136 أن يكتتبوا قبل 30 أفريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتش الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة، والى جانب تقديم التصريح المنصوص عليه فانهم ملزمون بأن يسجلوا على الاستثمارات التي تعدها وتقدمها الإدارة.

التصريح بتوقف النشاط: حسب المادة 229 من ق.ض.م.ر.م فان المكلف بالضريبة في حالة تنازله عن النشاط او توقفه كلياً أو جزئياً ملزم بإبلاغ الإدارة الجبائية خلال 10 أيام من توقفه عن النشاط، والهدف من هذا التصريح هو تصفية حسابات الضريبة وتظهر الوضعية الجبائية للمكلف تجاه مصالح الإدارة الجبائية. (المادة 229 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، 2025)

ويأخذ هذا الاجراء العديد من الاشكال منها

تغيير طبيعة النشاط: يمكن ان يغير المكلف نشاطه من مجال معين الى مجال اخر، مثل الانتقال من نشاط صناعي الى نشاط تجاري

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

تقليص أو توسيع النشاط: التوقف عن ممارسة نشاط معين أو التوسع فيه

تغيير الموقع الجغرافي للنشاط: الانتقال الى مكان جديد أو إضافة فروع

تعديل الشكل القانوني: مثل التحول من مؤسسة فردية الى شركة

أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة، يقدم ذوي حقوق الفقيده المعلومات اللازمة لتأسيس الضريبة المستحقة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ الوفاة، والمتمثلة في مداخله العامة والخاصة.

الجدول رقم 5: آجال التصريحات بمختلف الضرائب في الجزائر:

التصريح	نموذج التصريح	نوع التصريح	آجال تقديم التصريح
التصريح بالوجود ل IBS و IRG او IFU	G N° (08)	تصريح بالوجود	30 يوم من بداية النشاط
التصريح بالدخل الإجمالي IRG	G N° (1)	تصريح سنوي	قبل 30 أفريل من كل سنة
التصريح بالضريبة على أرباح الشركات IBS	G N° (04)	تصريح سنوي	قبل 30 أفريل من كل سنة
الضريبة على الدخل الاجمال IRG للمرتبات والأجور	G N° (50)	تصريح شهري	قبل 20 يوم من الشهر الموالي
التصريح بالرسم على النشاط المهني TAP	G N° (50)	تصريح سنوي	قبل 01 أفريل من كل سنة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مكتسبات قبلية

المطلب الثاني: معايير جودة الاقرارات الضريبية

1. مفهوم جودة الاقرارات الضريبية:

تعد الجودة من المفاهيم الأساسية في مختلف المجالات، حيث تعبر عن مستوى الإتقان والقدرة على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات.

- حيث عرفها أحمد محمد في كتابه المعنون ب الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك على أنها "مجموعة خصائص محددة بشكل مقدم تهدف لإتباع احتياجات المستفيدين بهدف تحقيق الامتياز في الأداء وصولا إلى تحقيق الأهداف المطلوبة." (محمد س.، 2009، صفحة 63)

ومنه فإن جودة الإقرارات الضريبية يقصد بها أنها "مطابقة لبعض المواصفات التي تجربها الإدارة الضريبية ضمن شروط اعداد التصريح من أجل الحصول على منتج (تصريح) ذا جودة بما يتضمنه من معلومات تبين وضعية المكلف الحقيقية وكذلك صحة معلوماته الشخصية ونشاطاته والأجال المحددة لكل تصريح وأن مفهوم الجودة يتجسد في هذا المجال من خلال الصحة والمصدقية في التصريحات المقدمة والتي تظهرها التقارير المالية وما ينجم عنها من منفعة للمستخدمين." (فاطمة و حياة، 2021، صفحة 23)

2. معايير جودة الإقرارات الضريبية:

-تعد الإقرارات الضريبية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الإيرادات الضريبية في تحصيل الضرائب وتقييم الوضع المالي للمكلفين، ومع ازدياد تعقيد الأنظمة المالية والاقتصادية أصبح من الضروري تحسين جودة هذه الإقرارات بضمان دقتها وشفافيتها يتطلب ذلك الامتثال لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى توفير معلومات صحيحة ومتكاملة تسهل عمليات التدقيق والمراجعة، وتساهم في تعزيز الثقة بين الجهات الضريبية والمكلفين من بين هذه المعايير نذكر:

-الملائمة: يشير معيار الملائمة إلى مدى توفيق الإقرار مع الاحتياجات الفعلية للمكلفين بالضريبة، أيضا مع متطلبات السلطات الضريبية، يتعلق هذا المعيار بمدى قدرة الإقرار الضريبي على تقديم المعلومات الضرورية والملائمة التي تساعد في تحديد القيمة الدقيقة للضريبة المستحقة، بما يتناسب مع الوضع المالي والاقتصادي للمكلف.

ونقول إن معلومات الإقرارات الضريبية ملائمة عندما تؤثر على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين تلك المعلومات واتخاذ القرار، إن التعرّف السليم للملائمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين. (فؤاد و محمد الخطيب)

-التوقيت المناسب: يجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها، أي أن المعلومات إلى مستخدمها في الوقت المناسب، فوصولها للتأخر يفقدها أهميتها وملائمتها. هناك علاقة وطيدة بين الملائمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي تكون ووقيتها مناسب وُر على القرار الذي سيتم إتيانه ن تتلقى المعلومة، والمعلومات الملائمة أن صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات الموجهة إليه، (ظاهر و هيثم، 2009، صفحة 13) فتأخر الإقرارات الضريبية يؤدي إلى التأخر في دفع الضريبة المستحقة في آجالها المطلوبة.

-القابلية للتحقق: هذه الخاصية مبدأ أساسي، وهي تشير إلى وجود دالة عالية في الاتفاق بين القامين القياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات أنهم توصلوا

إلى نفس النتائج. (ناصر محمد علي، 2009، صفحة 316) عند اسقاط هذا التعريف على الإقرارات الضريبية نجد أنه يجب أن تتوافق النتائج المحاسبية التي هي ضمن الإقرارات مع النتائج الجبائية بعد التحقيق أو مراجعة الإقرار.

المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بإعداد الإقرارات الضريبية وحلولها

-تعد عملية اعداد الإقرارات الضريبية من أكثر العمليات المحاسبية حساسية وتعقيدا، حيث تواجه الأفراد والشركات العديد من المشاكل والتحديات الدقيقة التي تؤثر على دقة ومثالية الإقرارات المقدمة، هذه التحديات ليست مقتصرة على الصعيد الوطني فقط بل تتزايد تعقيداتها في السياقات الدولية مع توسع الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود.

-فعلى الصعيد الوطني، يواجه المكلفون تحديات متعددة تعيق اعداد الإقرارات الضريبية بشكل صحيح تنصدر هذه التحديات المنازعات الضريبية الناتجة عن اختلاف وجهات النظر بين المكلفين والجهات الضريبية، إلى جانب تعقيد القوانين وكثرة التشريعات إضافة إلى ثقل العبء المالي، نقص الوعي الضريبي، الاقتصاد الموازي وضيق الوقت المخصص لتقديم الإقرارات يؤدي إلى احتمالية حدوث اخطاء نتيجة الضغط.

وتصبح التحديات أكبر نتيجة للنشاطات العابرة للحدود حيث تبرز مشكلات مثل الازدواج الضريبي، تسعير التحويل، الاقتصاد الرقمي. وغيرها كلها مشاكل سنتطرق إليها ونحاول إيجاد حلول لها:

1. المشاكل والتحديات على المستوى الوطني: في البداية سنحاول التعرف على أهم المشاكل التي تواجه المكلفين على الصعيد الوطني.

المنازعات الضريبية: تعتبر المنازعات الضريبية إحدى أهم المعوقات التي تحد من تحقيق النظم الضريبية لأهدافها، فهي تتولد من توافر العديد من الأسباب المؤدية إليها كما أنها تؤدي إلى آثار سلبية على نفسية المكلف الضريبي من جهة وعلاقته بالإدارة الضريبية من جهة أخرى كما أنها تسهم في عرقلة عمل السلطات الضريبية من خلال انشغال موظفي الإدارة بمتابعة هذه المنازعات والتفصيل فيها، (يوسف ق.، 2007، صفحة 196) فالمنازعات الضريبية تنشأ بين دافعي الضرائب والإدارة الوصية، وتؤثر على جودة الإقرارات الضريبية من خلال زيادة التعقيد وعدم اليقين ويصبح من الصعب على الشركات والأفراد تحديد كيفية التعامل مع المسائل الضريبية بشكل صحيح ، بسبب المنازعات وتأخر تسويتها يجد المكلفون صعوبة في التخطيط المالي للسنة المقبلة مما يعكس على توقيت ومستوى وجودة الإقرارات المقدمة لاحقا.

المنازعات الضريبية قد تعطي انطباعا بعدم التزام المكلفين بالقوانين المالية وفقدان ثقة العملاء والمستثمرين والموردين مما يؤدي إلى نزع سمعة المكلف.

تعقيد القوانين الضريبية وكثرة التغيير فيها: هناك عدة أقوال على التعقيد الضريبي وكل يراه حسب وجهة نظره ومن زاويته الخاصة كالآتي:

-بالنسبة لمحامي الضرائب قد يشير إلى الصعوبة التي يجدها الأشخاص في قراءة النص التشريعي، فهمه أو تطبيقه في مختلف الحالات المهنية.

-بالنسبة للمحاسبين التعقيد يشير للوقت الذي يحتاج استغراقه من أجل تحضير إقرارات الدخل أو تقديم المشورة الضريبية.

-بالنسبة لرجال الأعمال التعقيد الضريبي يعني كمية المال الذي يتم انفاقه للامتثال مع متطلبات قوانين ضرائب الأعمال. (Evans & Tani-Nam, 2014, p. 353)

-وفي دراسة ل حيمران محمد وبورنيسة عبد النور تخلص تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب الضريبي وبعتمادهما على دراسات سابقة ل (se & RusydiĀBrainy & Kra) وجدا أن الأنظمة الضريبية المعقدة تساهم في زيادة التهرب الضريبي ومن ثم إلغاء الإقرار ببعض المداخل التي تضمنها هذا التعقيد. (محمد و بورنيسة عبد النور ، 2021)

ومنه فإن تعقيد النظام الضريبي يؤثر بشكل كبير على اعداد الإقرارات الضريبية حيث يجعل من الصعب فهم القوانين واللوائح، مما يزيد من احتمالية حدوث أخطاء، كما أن هذا التعقيد قد يؤدي إلى تأخير في تقديم الإقرارات مما يعرض المكلفين لعقوبات قانونية.

ثقل العبء الضريبي: إن العبء الضريبي باعتباره يدرس الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع أو على أسعار عوامل الإنتاج بحيث أنه إذا فرضت ضريبة معينة على المكلف إن هناك حد معين يستطيع المكلف تحمله من عبئها فإذا زاد عبء الضريبة عن هذا الحد فإن المكلف يسعى إلى التملص من دفعها بشتى الطرق، وبالتالي فإن هناك عبء ضريبي أمثل يحقق حصيله ضريبية وفيرة للخزينة العمومية وفي نفس الوقت يقبل به المكلف ويستطيع تحمله، (بوبر، 2020، صفحة 121) كما أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتغيرة والظروف الاستثنائية التي تتسم باضطراب اقتصادي، يزداد العبء الضريبي ثقلا على كاهل الأفراد والمؤسسات.

حيث شهدت الجزائر كغيرها من الدول جائحة كورونا منذ مارس 2020، وعرفت البلاد فترة من الركود الاقتصادي بسبب القيود الصحية التي فرضت على الأنشطة التجارية، و عنونت مجلة العربي الجديد سنة

2022، التوسع الضريبي يهدد استثمارات الجزائر وأفادت " يشكو مستثمرون في الجزائر من الضغط الضريبي الذي تمارسه الحكومة منذ بداية أزمة "كورونا" لتعويض تهاوي عائدات الخزينة العمومية من أموال النفط في السنتين الماضيتين، في ظل سعيها المتواصل لتوسيع القاعدة الضريبية. وتتجج الحكومة بانخفاض موارد الدولة، مما يدفعها إلى رفع نسبة الضرائب التي وصلت إلى 60 بالمائة من مجموع مداخيل الميزانية هذا العام. إلا أن هذه السياسة الضريبية خلفت ضغطا ضريبيا إضافيا على المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين المنهكين من مخلفات جائحة "كورونا". (حمزة ، 2022)

الاقتصاد الموازي: ان الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن أعين الحكومة أجهزتها الرقابية، في ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة وبمرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق. (سفيان، 2015، صفحة 05)

وجراء الاقتصاد الغير رسمي انتشرت في الجزائر ظاهرة اكتناز الأموال في البيوت، او ما يعرف محليا بـ "الشكارة" والتي تتأتى خصوصا من نشاطات غير مصرح بها.

ومن المساوئ الكبرى للاقتصاد الموازي هو حرمان الخزينة العمومية من أموال التحصيل الضريبي، وما يتبعه من شعور لدى المكلفين بعدم عدالة الرقابة الجبائية مما يدفعهم الى الابتعاد عن الطرق القانونية واستعمال الممارسات غير الشرعية للحفاظ على مكتسباتهم. (سفيان، 2015، صفحة 05)

نقص الوعي الضريبي: الوعي الضريبي هو فهم الافراد والشركات لحقوقهم وواجباتهم الضريبية ومدى ادراكهم لكل الأمور ذات العلاقة بالضريبة المفروضة عليهم، (سعيدة و ملاك، 2023، صفحة 366) ونقص هذا الادراك لدى المكلفين بالضريبة قد يؤدي الى تقديم اقرارات غير دقيقة أو انكارهم للضريبة كليا.

ومن جهة أخرى الضريبة تصيب الانسان في شيء عزيز عليه، وهو المال فان الكثير من المكلفين يحاولون التهرب منها بأساليب شتى، وسبب التهرب يرجع معظمه الى عوامل نفسية متعددة كحب المكلف ان يبقى ماله في يده، أو لاعتقاده ان الضريبة غير عادلة، أو انه لا يرى مبلغ النفع الذي يعود عليه من نشاط الدولة، أو لاعتقاده أن الحصيلة تنفق لغير الصالح العام، أو لاعتقاده ان الدولة تطلب منه أكثر مما تعطيه. (حسين، 2021، صفحة 436_437)

ضيق الوقت المخصص للإقرارات: ضيق الوقت المخصص لتقديم الإقرارات الضريبية يمثل تحديا كبيرا للأفراد والشركات حيث يؤدي الى تأثيرات سلبية تشمل.

الاستعجال في اعداد الإقرارات يزيد من احتمالية الأخطاء الحسابية وإدخال معلومات غير دقيقة.

عدم توفر الوقت الكافي قد يؤدي الى تقديم اقرارات ناقصة أو بدون المستندات الداعمة المطلوبة.

الاستعانة بمستشارين ضريبيين في اللحظات الأخيرة غالبا تكون بتكاليف مرتفعة.

الفساد الإداري: تتعدد مظاهر وأوجه الفساد الإداري في الدولة، وعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فان هذا الوضع يؤدي ببعض المكلفين الى تقديم اقرارات ضريبية غير حقيقية، مما يحرم القطاع المالي في الدولة من إيرادات كانت متوقعة، كما يؤدي الفساد الإداري الى تنامي شعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي لديه. (سفيان س.، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر، 2015، صفحة 05)

2.المشاكل والتحديات على المستوى الدولي: تتمثل اهم المشاكل على الصعيد الدولي فيما يلي

الازدواج الضريبي الدولي: الازدواج الضريبي الدولي يعني فرض دواتين نفس الضريبة على ذات الوعاء ويتحملها المكلف نفسه عن فترة زمنية واجدة المحصل عنها الضريبة، ويتحقق نتيجة انتشار مظاهر التجارة الدولية والتداخل الواضح في المجتمع الدولي. (حرية و عبد الله ، 2011، صفحة 14)

بالإضافة الى ممارسة الدول لسيادتها الضريبية حتى خارج اقليمها مع انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، وبالتالي عدم التنسيق بين التشريعات الضريبية فيما بين الدول كما يجب، من شأنه أن يسبب عرقلة انتقال العمالة ورؤوس الأموال بين البلدان خشية منهم ان تفرض عليهم ضريبة ما أكثر من مرة دون وجه حق (سامي، 2018، صفحة 92)، وهذا النقل لابد ان يكون مصحوب بإقرارات ضريبية من طرف المكلف وفي هذه الحالة يتم الغائها كليا.

عدم الالتزام بقواعد تسعير التحويل: تسعير التحويل هو السعر الذي يتم تحديده للسلع أو الخدمات أو الأصول التي يتم تبادلها بين الوحدات المختلفة لنفس الشركة أو الكيان الاقتصادي من دولة الى أخرى ، وقد تقوم هذه الشركات العابرة للحدود (متعددة الجنسيات) باستخدام المعاملات والترتيبات بين كياناتها التابعة في نقل الأرباح بشكل صوري وذلك من خلال نقل الأرباح من كيانات المجموعة القائمة في دولة تفرض الضريبة بنسب أعلى إلى دولة تفرض الضريبة بنسب أقل (الجنات الضريبية) ومن كيانات تدفع ضرائب أكثر إلى كيانات تدفع ضرائب أقل أو لا تدفع ضرائب على الإطلاق. (الهيئة الاتحادية للضرائب، 2023) مما يسفر عنه تآكل للوعاء الضريبي في الدول ذات الضرائب المرتفعة وهذا التمويه يؤدي الى تقديم اقرارات ضريبية ناقصة.

الاقتصاد الرقمي (التجارة الالكترونية): الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يوظف التقنيات الرقمية في تطوير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة كفاءة السلع وإنجاز الخدمات وتوفير فرص لخلق سلاسل قيمة جديدة. (طارق، 2019، صفحة 193)

ويؤثر الاقتصاد الرقمي على الامتثال الضريبي واعداد الإقرارات الضريبية من خلال مشكلة الحصر الضريبي التي تعني الطبيعة المتنقلة وغير الملموسة للسلع والخدمات الرقمية، حيث أدى إلى ظهور تلك المشكلة أن جزءا كبيرا من التجارة عبر الانترنت تتم بشكل غير منظور، وتأخذ أبعاد ومستويات عديدة فهي تتم بين المؤسسات التجارية بعضها البعض أو بين المؤسسات التجارية والمستهلكين كما أنه في ظل المعاملات الالكترونية لا مجال للالتزام بمسك دفاتر تجارية منتظمة ولا وجود حتى لقوانين تنص على فحص هذه الدفاتر. (آمال ، 2021، صفحة 275)

-بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالإقرارات الضريبية على الصعيد الوطني والدولي، يأتي التهرب الضريبي ليشكل تحديا بالغ الأهمية ورغم اعتباره في الغالب مشكلة بحد ذاته إلا أنه في واقع الامر يعد نتيجة طبيعية للعديد من هذه المشاكل، فالتعقيدات في الإجراءات وعدم وضوح التشريعات بالإضافة الى التكاليف العالية للامتثال الضريبي تدفع بعض الأفراد والشركات إلى اللجوء للتهرب الضريبي، بمعنى آخر التهرب الضريبي ينشأ كرد فعل مباشر على بيئة ضريبية غير ملائمة أو غير مشجعة على الامتثال.

3.الحلول المقترحة

-لمعالجة المشاكل التي تواجه اعداد الاقرارات الضريبية ولتعزيز جودتها سنتطرق فيما يلي الى جملة من الحلول العملية الرامية الى تبسيط الإجراءات وإرساء الامتثال الطوعي.

-أشارت دراسة ل بلعوجة حسيبة الى ضرورة تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في الجزائر، بإعلام المكلفين بكل جديد وتجنب التطبيقات المخالفة للقوانين وألا تصدر تعليمات مخالفة لصريح نصوص القوانين وبالتالي تجنب المنازعات الضريبية بالإضافة الى تعميق وسائل الاتصال بين الإدارة والمكلفين وهذا لا يكون إلا من خلال الاعداد الجيد لرجال الإدارة الضريبية. (حسيبة، 2019، صفحة 93)

-ضمان أن تكون القوانين واللوائح بسيطة بصورة معقولة يسهل قراءتها والحصول عليها وأن تتميز بالاتساق فيما يخص جميع الضرائب وأن تكفل حماية المكلف الملتزم. (سفيان و لخضر، 2023، صفحة 710)

-تطوير نظم رقمية لتقديم ومراجعة الاقرارات الضريبية لتقليل التدخل البشري ومكافحة الفساد.

-محاربة الاقتصاد الموازي حيث احتضنت الجزائر الاجتماع الأول لمشروع التعاون الدولي "سوليفام" الرامي لدعم الاقتصاد القانوني ومحاربة الاقتصاد الموازي، برعاية منظمة العمل الدولية من خلال الحوار الاجتماعي الثلاثي (الحكومة، ارباب العمل والنفابات العمالية) وتتمثل حلوله في تحسين البيئة القانونية، توفير الحوافز المالية والضريبية، تعزيز نظام الضمان الاجتماعي. (الفجر، 2016)

-توقيع اتفاقيات بين الدول لتنظيم المسائل المتعلقة بالضرائب والجبائية ومنع فرض ضرائب مزدوجة على نفس الدخل مع المحافظة على سيادة الدول.

-إعادة دمج الأرباح المحولة من الخارج حيث نصت المادة 141 مكرر من ق.ض.م.ر.م. على وضع إطار قانوني يمكن الإدارة الجبائية من إعادة ادماج في الدخل الخاضعة للضريبة المحولة بطريقة مبهمة خارج الجزائر والمتأتية من الأسعار المطبقة على الصعيد الدولي بين المؤسسات وفروعها. (المادة 141، 2007)

-محاربة الملتازات (الجنات) الضريبية، فقد عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في الحد من الملتازات الضريبية، وقد أنشأت مجموعة العمل المالية الدولية GAFI بدأت عملها بوضع معايير من خلالها تحدد ان كانت هذه الدولة تصنف ضمن الدول التي ترفض التعاون معها ومن ثم تضيفها الى الخانة السوداء (عبد السلام، 2015، صفحة 193)

-تحسين إدارة شبكة الانترنت العالمية من خلال التنسيق فيما بين الدول لأن التطور التكنولوجي يعتبر أداة قوية لتسهيل التعاون العالمي، ومن بين الأولويات هي إدارة الانترنت وخلق سوق رقمية علمية (البنك الدولي، 2016، صفحة 36) خاضعة للوائح وقوانين تضبط التجارة الالكترونية ومما لا شك فيه ان الحكومات ستستولي على ارادات ضخمة لأن من يتخفى وراء الاقتصاد الرقمي اليوم ليس مجرد مكلف ذو دخل بسيط إنما إننا نتحدث عن شركات ضخمة مثل جوجل، فيسبوك، امازون، يوتيوب وغيرهم ذات دخل حقيقية.

المطلب الرابع: أهمية الدقة والشفافية في الإقرارات الضريبية

-تعتبر الدقة والشفافية في التعامل مع البيانات الضريبية من العناصر الأساسية لضمان فعالية النظام الضريبي ونجاحه. فالدقة تضمن أن الضرائب المحسوبة تعتمد على معلومات صحيحة مما يقلل من فرص الأخطاء والتلاعبات أما الشفافية فهي تعزز أصول الثقة بين المكلفين والأطراف المتعاملة معه ومن خلال هذا الطرح سنتطرق الى أهمية تحقيق هاتين الخاصيتين في اعداد الإقرارات الضريبية.

1. تحقيق الدقة: يجب أن تكون جميع المعلومات الواردة في الإقرار الضريبي صحيحة وموثوقة تعكس الإيرادات والنفقات بشكل صحيح على سبيل المثال يجب ان يتم حساب الدخل بشكل صحيح دون أي تضخيم او تقليل.

لأنه فإن هذه الخطأ تشير إلى مدى خلو المعلومات من الخطأ لأن المعروف أن هناك نوعان من الأخطاء التي قد ترتكب عند تناول عدد كبير من البيانات وهي أخطاء النسخ والأخطاء الحسابية، وفي ظل استخدام الحاسوب والبرامج المسطرة للقياس والتحليل، أصبح من السهل تحديد خاصية الدقة والصحة كميًا،

كاستخدام البرامج الإحصائية. (فاتح، 2004، صفحة 05)

نصائح لتقديم الإقرار الضريبي بشكل صحيح

- الاحتفاظ بسجلات مالية دقيقة لتسهيل عملية إعداد الإقرار.

- استخدام الأنظمة المحاسبية الحديثة لمتابعة الإيرادات والنفقات.

- الاستعانة بمحاسب قانوني أو خبير ضرائب لضمان الامتثال التام.

- التحقق من المواعيد النهائية لتجنب التأخير في التقديم (الإقرار الضريبي التعريف _ الأهمية وتطبيقاته،

(2024)

مدى ضرورة رقمنة النظام الجبائي لتحسين دقة الإقرارات الضريبية: عرفت رقمنة الإدارة الجبائية بأنها

تقنية حديثة تسعى إلى تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة وكذا تنفيذ إجراءات

التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية، والميزة التي توفرها رقمنة الإدارة الضريبية

هي تقديم الخدمات عبر منصات رقمية على سبيل المثال (الترقيم الجبائي، الإقرار الضريبي، الوثائق

الجبائية). (سعيدة و ملاك، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي

للمكلفين بالضريبة، 2003، صفحة 364)

وأبرز مثال للرقمنة في الجزائر هو نظام جبايتك حيث يرى قوادي محمد أن "إنشاء نظام المعلوماتية

للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة لإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة

التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، وقد تم أولاً

اقتراح خدمات بوابة " جبايتك " على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب وسيتم تعميمه تدريجياً ليشمل

مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب لخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات. (محمد ق.، 2022،

صفحة 241)

2.تحقيق الشفافية والمصداقية: من خلال تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها، يظهر للأفراد

والشركات التزامهم بالشفافية والمصداقية في الإفصاح عن دخلهم وأنشطتهم المالية. وهو ما يعزز الثقة

لدى الجهات المعنية مثل المستثمرين، والبنوك، والشركاء التجاريين. (مفهوم الإقرار الضريبي وكيفية

إعداده مع نموذج قابل للتحميل، 2024)

أهمية الشفافية في تقديم الإقرار الضريبي:

وسيلة ناجحة للحد من الفساد الإداري، وذلك لأن عملية وصول المعلومات الضريبية إلى المكلف تساعد في الحد من الفساد الإداري حيث إن موظف السلطة المالية لا يستطيع أن يتلاعب بمقدار الضريبة إذا كان المكلف على اطلاع بالقوانين والتعليمات.

تساعد على تطبيق مبدأ المساءلة.

زيادة وعي المكلف ضريبيا، لأن مفهوم الشفافية الضريبية يتمحور حول كيفية توفير البيئة المناسبة التي تسمح للمكلف بالاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات التحاسب وكل ما يتعلق بعملية تقدير واقتطاع الضريبة.

زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي لثقة المكلف بالضريبة. (سليمان ، نور الدين ، و عمر الفاروق ، بلا تاريخ، صفحة 573)

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية

المطلب الأول: آليات تأثير التدقيق الجبائي على تحسين جودة الإقرارات الضريبية

يعد التدقيق الجبائي أحد الأدوات الرئيسية في ضمان الامتثال للأنظمة وتحديد دقة وجودة الإقرارات الضريبية المقدمة من طرف المكلفين. مما يستدعي الوقوف عند أبرز آلياته المؤثرة في جودة الإقرارات الضريبية والتعرف عليها فيما يلي:

1. التقارير الدورية والتقييم: يقوم المدققين الجبائين بإعداد تقارير دورية تتضمن تقييما دقيقا للإقرارات الضريبية لكل فترة زمنية. هذه التقارير تحتوي الملاحظات المتعلقة بأي مخالفات مما يسمح بتحسين عملية الإقرار الضريبي بشكل مستمر ومراجعة مدى التزام المكلفين بالقوانين الضريبية.

2. التفاعل مع المكلفين لتوضيح أي غموض: يرى جانب المدقق أن تقدير وعاء الضريبة يتم بناء على اتفاق بين المكلف وإدارة الضرائب حول عناصر التقدير والغاية من ذلك هو إيجاد اتفاق يحقق مصلحة الطرفين في تحديد قيمة الضريبة، (فريدة ، 2012، صفحة 13) يؤدي هذا الاتفاق الى خلق نوع من الثقة بين الطرفين (المكلف والإدارة الجبائية).

هذه الثقة لا يمكن أن تحقق إلا بوجود علاقة يسودها الوضوح والشفافية التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الجبائية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي الى زيادة قدرتهم على معرفة

مقدار الضريبة المفروضة عليهم من أجل القضاء على أي نوع من الغموض الذي قد يسود هذه العلاقة. (محمد و الهادي، 2020، صفحة 995)

ويلعب التدقيق الجبائي دورا مهما في توضيح القانون وتوعية دافعي الضرائب على تدابير الالتزام الضريبي المناسبة، مثل الإيداع القانوني للتحصيلات، الخصومات وتحسين مسك السجلات والتوجيه المباشر لدافعي الضريبة أثناء نشاط المراجعة. وهذا يمكنه أن يساهم في تحسين الالتزام الضريبي من قبل المكلفين مستقبلا. (Edmund, 2010, p. 03)

3. تحفيز الالتزام الطوعي: يجب تعزيز دور الإدارة الضريبية في مواجهة المكلفين لتعزير قدرتها على تحقيق الامتثال الضريبي، بل وتميمته وهذا يتوقف على قدرتها على اكتشاف المكلفين غير الممتثلين ومعاقبتهم، (إبراهيم، 2019، صفحة 28)

المطلب الثاني: الأدوات والتقنيات المستخدمة في التدقيق الجبائي

يشهد التدقيق الجبائي تطورا ملحوظا بفضل استخدام أدوات وتقنيات حديثة تهدف إلى تعزيز دقة المراجعة وكشف التجاوزات، مما يساهم في تحسين مردودية الرقابة الجبائية ومن بين هذه الأدوات والتقنيات نذكر ما يلي:

1. التحليل المالي: التحليل المالي هو دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، (مفلح، 2000، صفحة 79) هذه الطريقة تساعد أكثر المدقق الجبائي الداخلي في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

2. التدقيق الرقمي: يقصد بالتدقيق الرقمي أو الإلكتروني "عملية تدقيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق" (Williams on A.L, 1994)، حيث أن هذا النوع من التدقيق يزيد في الكفاءة والدقة وسرعة الإنجاز والإحاطة بالبيانات الضخمة، مما يساعد في التعرف على الأنماط والتوجهات المهمة التي قد لا تكون واضحة باستخدام الطرق التقليدية.

من أهم الطرق الحديثة في المراقبة نجد:

الحوسبة السحابية: هي مصطلح يشير الى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تستطيع توفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية، وتشمل هذه الموارد مساحة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية. (حوسبة سحابية، 2024)

يعتبر السبب الأكبر وليس الوحيد في استخدام الحوسبة الحسابية (تكنولوجيا المعلومات) في عملية التدقيق هو السهولة في الحصول على المعلومات وبالتالي السرعة في اتخاذ القرارات مما يوفر الوقت والجهد، ويظهر ذلك في أن برمجيات المراجعة المحوسبة عامة تعمل على توفير الوقت حيث يمكن ببساطة اختبار عدد أكبر من العمليات الحسابية واختبار الصحة للعديد من القيود. (ماجدة و فالح، 2019، صفحة 262)

3. المقارنة بين البيانات: هي إحدى الأدوات الأساسية في التدقيق الجبائي، وتستخدم للكشف عن التباينات أو الأخطاء أو التلاعبات في السجلات المالية أو الإقرارات الضريبية للمكلفين. تهدف المقارنة بين البيانات إلى التأكد من صحة البيانات المدخلة وتوافقها مع معايير وبيانات أخرى التي يتوقع أن تكون متوافقة هذه التقنية تعتمد على مقارنة معلومات محددة داخل السجلات المالية أو بين فترات زمنية مختلفة.

4. التدقيق المستند إلى المخاطر: قبل الشروع في التدقيق سيكون المدققون على دراية بالمراكز الحساسة في المؤسسة التي قد تتضمن مخاطر يشمل هذا دراسة الأنشطة، العمليات أو الأقسام التي تتمتع بمخاطر عالية، من حيث التلاعب والاحتيال والاختفاء المالية على سبيل المثال قد تكون الأقسام المالية التي تشمل النقدية الأكثر عرضة للمخاطر.

المطلب الثالث: دور التدقيق في كشف الأخطاء والتلاعبات

التدقيق الجبائي يعد أداة أساسية للكشف عن الأخطاء والتلاعبات في الإقرارات الضريبية، ويسعى المدققون لاكتشاف أي تباين أو تحريف في البيانات المقدمة من المكلفين يتضمن ذلك تحليل المعاملات المالية لمقارنة الإيرادات والنفقات مع ما تم تقديمه كما يشمل التدقيق التحقق من صحة الفواتير والسجلات بهدف اكتشاف التلاعبات مثل إخفاء الإيرادات أو تضخيم النفقات ويمكن أن تكون هذه الأخطاء دون قصد.

1. اكتشاف الغش والتهرب الضريبيين وسد الفجوات الضريبية: الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها تعد أداة فعالة لمحاربة الغش الضريبي وهو إجراء ضروري وحتمي يهدف لتصحيح المخالفات والنقائص المتعلقة بالواجبات الجبائية للمحافظة على حقوق الدولة وضمان صحة التصريحات والبيانات التي يقدمها المكلف، (الهادي و محمد السعيد ، 2015) فعندما يعرف المكلفون أن هناك تدقيقا جبائيا دوريا، يكونون أكثر حرصا على تقديم إقرارات ضريبية صحيحة ودقيقة لتجنب المشاكل القانونية والمالية.

2. اكتشاف الثغرات في القوانين الضريبية: يمكن تعريف الثغرة القانونية على أنها النفاذ على القانون بصيغة قانونية من دون أي مخالفة لقواعد القانون أو الاخلاق ولكن هناك من الثغرات ما يتم فيها هدم القيم والقواعد القانونية والعبث بسلوكيات المهنة، ومن يفعل ذلك يرفع شعار أن "الغاية تبرر الوسيلة" (محمد م.،

(2022) ومن خلال التدقيق الجبائي يتم كشف هذه الثغرات القانونية المستغلة من طرف المكلفين المتتهربين من دفع الضريبة وطرحها على الجهات الوصية لإعادة النظر فيها وتصحيحها.

3. الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة: تشير التدفقات المالية غير المشروعة الى حركة الأموال عبر الحدود والتي تكون غير مشروعة من حيث مصدرها (مثل الفساد او التهريب)، أو سبب تحويلها (مثل التهرب الضريبي)، أو استخداماتها مثل (تمويل الحركات الإرهابية)، وقد عمل صندوق النقد الدولي على محاربة هذه الظاهرة من خلال تقديم المساعدة الفنية بغرض تعزيز النظم الضريبية لدى البلدان الأعضاء لإجراء تحقيقات والكشف عن مصادر هذه السيولة والقضاء عليها. (صندوق النقد الدولي، 2023)

4. التقليل من المخاطر الضريبية: يساعد التدقيق الضريبي الشركات على تقليل المخاطر الضريبية من خلال الكشف المبكر عن الأخطاء واجراء التعديلات اللازمة، يمكن الشركات من تجنب الغرامات والعقوبات. من خلال إجراء مراجعات دورية وتدقيق شامل للسجلات المالية يمكن للمدققين تحديد المخاطر المحتملة قبل ان تتحول الى مشكلات قانونية، وتتمكن الشركات من تحديد مناطق الضعف في نظمها ومعالجتها بشكل فعال. (Pillars, 2024)

المطلب الرابع: المنافع الاقتصادية والمالية للتدقيق الجبائي

يعد التدقيق الجبائي أداة حيوية لا تقتصر على العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة ، بل له منافع كبيرة تمتد الى الاقتصاد الوطني بشكل عام، فالى جانب ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية، يسهم التدقيق الجبائي في تحسين فعالية النظام الضريبي ، وتعزيز العدالة المالية ، وتوفير إيرادات مستقرة للدولة . كما يساهم في تحديد نقاط الضعف في النظام الضريبي ويعمل على تطوير السياسات المالية التي تخدم الاقتصاد الوطني بناء على هذه الفوائد ، يبرز التدقيق الجبائي كأداة استراتيجية تعزز الاستدامة المالية وتدعم النمو الاقتصادي الشامل.

1. دور التدقيق الجبائي في صياغة السياسات المالية: يمكن تعريف السياسات المالية على انها "مجموعة الإجراءات والتوجهات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله مع مواجهة كافة الظروف المتغيرة. (حسين و زكرياء ، 2007، صفحة 212)

ويظهر دور التدقيق الجبائي في صياغة هذه السياسات فيما يلي:

المساهمة في وضع الموازنة العامة: الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة تكون سنة. معتمد من السلطة التشريعية المختصة ويمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها، (أحمد و صلاح الدين، 2017) من خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن التدقيق الجبائي يوفر للحكومة معلومات دقيقة حول الدخل والارباح التي تحققها الشركات وبالتالي تساعد في تقدير الارادات الضريبية التي يمكن تحصيلها.

تحليل القطاعات الاقتصادية: يعتبر التحليل الاقتصادي أسلوباً منهجياً يهدف إلى تقييم وفحص المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالاقتصاد وتطوراتها. كما أنه يساهم في رسم السياسات الاقتصادية ومساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بمختلف التغيرات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة والإعداد لمواجهةها. (معهد التدريب وبناء القدرات، 2024) طبقاً لهذا التعريف يمكن ان يلعب التدقيق دوراً محورياً في تحليل القطاعات الاقتصادية بعدة طرق رئيسية منها:

توفير بيانات دقيقة حول الأداء الاقتصادي للقطاعات

معرفة القطاعات الأكثر ربحية والاقبل ربحية

معرفة النشاطات السائدة في السوق والمتباطئة

2. خفض التكاليف طويلة الأجل: عندما يتم اكتشاف المخالفات الضريبية مبكراً من خلال التدقيق يمكن تقليل التكاليف المرتبطة بمعالجة هذه المشكلات في المستقبل ومنه كشف الفجوات الضريبية وهي الفرق بين الضرائب المستحقة التي كان يجب على دافعي الضرائب دفعها في فترة زمنية محددة ومقدار الضرائب المحققة فعلياً.

3. تعزيز المواطنة الضريبية: ان المقصود بالمواطنة الضريبية عموماً هي الانتساب والعضوية الرسمية لنظام سياسي معين، وهي تعني العلاقة القانونية بين الفرد أو المواطن والدولة. (شرين، 2008) يتم ذلك من خلال ضمان العدالة والشفافية في النظام الضريبي، مما يعزز الثقة بين الدولة والمواطن، ومن خلال التدقيق الجبائي يمكن التأكد من ان الضرائب تجمع وتستخدم بشكل عادل وفعال، مما يدفع المواطنين للمساهمة في تمويل الخدمات العامة والتنمية المستدامة.

4. إعادة توزيع الدخل: قد ينتج على فرض الضريبة خلق نوع من التفاوت بين فئات المجتمع، حيث يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، وتعمل كل الدول المتقدمة والنامية الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نظراً لأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل دراسة شاملة حول التدقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة الإقرارات الضريبية، حيث يتم مناقشة الموضوع عبر ثلاثة مباحث رئيسية .

في المبحث الأول، تم التطرق إلى التدقيق الجبائي من حيث مفهومه وأهدافه وأشكاله وأنواعه. تم التأكيد على أهمية التدقيق الجبائي كأداة رقابية حيوية تساهم في ضمان تطبيق الأنظمة الضريبية بشكل عادل وشفاف. كما تم استعراض أنواع التدقيق الجبائي، وكذلك أهدافه التي تشمل ضمان دقة البيانات الضريبية المقدمة من المكلفين، وتحقيق العدالة الضريبية. كما تم تفصيل أهمية التدقيق الجبائي في تحسين شفافية النظام الضريبي بشكل عام.

في المبحث الثاني، تم التركيز على مفهوم جودة الإقرارات الضريبية، حيث تم تعريفها وتوضيح أهميتها بالنسبة للأنظمة الضريبية. تمت مناقشة أنواع الإقرارات الضريبية ومعايير تقييم جودتها، كما تم تسليط الضوء على التحديات والمشاكل التي تواجه جودة الإقرارات الضريبية، مثل غياب الوعي الضريبي، وعدم كفاية المعلومات المقدمة من المكلفين، وأثر هذه المشاكل على فعالية النظام الضريبي ككل .

في المبحث الثالث، تم استعراض العلاقة التكاملية بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية. تم تحليل دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية من خلال اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات في البيانات المقدمة وضمان تصحيحها. كما تم مناقشة آليات التدقيق الجبائي المختلفة التي تساهم في رفع مستوى دقة الإقرارات الضريبية، مثل الفحص الميداني والتقارير الضريبية التفصيلية. إضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على المنافع الاقتصادية التي تحققها الدولة من خلال التدقيق الجبائي، مثل زيادة الإيرادات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وتعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية. في الختام، يظهر الفصل أن التدقيق الجبائي يعد أداة أساسية لتحسين جودة الإقرارات الضريبية، وأن العلاقة التكاملية بينهما تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي بشكل عام، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستقرار المالي والعدالة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الدراسة

التطبيقية لدور التدقيق الجبائي

في تحسين جودة الاقرارات

تمهيد:

يعتبر الانتقال من الإطار النظري إلى الدراسة التطبيقية خطوة حاسمة في البحث العلمي، حيث يتيح للباحث فرصة اختبار الفرضيات النظرية وتطبيق المفاهيم المدروسة في بيئة علمية حقيقية. وفي إطار دراستنا حول دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية، يأتي هذا الفصل ليجسد الجانب العملي للبحث من خلال دراسة استطلاعية معمقة.

يهدف هذا الفصل إلى ترجمة المفاهيم النظرية التي تم استعراضها في الفصل الأول إلى واقع ملموس، وذلك من خلال إجراء دراسة استطلاعية داخل مؤسسات ضريبية فعلية تعمل في الميدان. هذا التوجه التطبيقي يمكننا من فهم الممارسات الفعلية للتدقيق الجبائي وتأثيرها الحقيقي على جودة الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين.

كما تكمن أهمية هذا الفصل في كونه يوفر إجابات عملية لإشكالية البحث المطروحة، حيث لا يكتفي بالتحليل النظري بل يسعى إلى قياس وتحليل العلاقة الفعلية بين متغيرات الدراسة في بيئة العمل الحقيقية كما يساهم في تعزيز المصداقية العلمية للنتائج المتوصل إليها من خلال الاعتماد على بيانات ميدانية موثوقة.

وفي هذا الصدد، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول يقدم تعريفا شاملا بالمؤسسات محل الدراسة، مما يوفر فهما عميقا للإطار التنظيمي والعملي الذي تتم فيه ممارسة التدقيق الجبائي. بينما المبحث الثاني يركز على الإطار المنهجي للدراسة، حيث يتم عرض الأدوات المستخدمة وخصائص العينة المدروسة، بالإضافة إلى التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة. أما المبحث الثالث فيعرض نتائج التحليل الإحصائي ويختبر فرضيات الدراسة للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.

من خلال هذا الفصل نسعى إلى تقديم مساهمة علمية متميزة في مجال التدقيق الجبائي حيث نهدف إلى سد الفجوة بين النظرية والتطبيق في هذا المجال الحيوي. كما ننطلع إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تساهم في تطوير ممارسات التدقيق الجبائي وتحسين فعاليتها في الواقع العملي.

هذا التوجه التطبيقي يجعل من دراستنا أداة ذات أهمية شاملة، حيث لا تقتصر فائدتها على إثراء الجانب الأكاديمي وتعزيز المعارف النظرية لدى الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم المالية والمحاسبة بل تمتد أيضا إلى المجال العملي من خلال تقديم رؤى واقعية وتوصيات عملية من شأنها أن تدعم الممارسين في

قطاع الضرائب والتدقيق الجبائي، وتسهم هذه النتائج في تحسين الأداء المهني، وتطوير آليات العمل، ورفع جودة الخدمات الجبائية المقدمة بما يعزز من كفاءة النظام الجبائي ككل.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل الثاني والذي يمثل جزء الدراسة الميدانية إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة

يعد الجانب التطبيقي من أهم مراحل إنجاز البحوث الميدانية، لما يوفره من فرصة للاحتكاك المباشر بالواقع العملي للمؤسسات وفهم كيفية تطبيق المفاهيم النظرية في بيئات العمل المختلفة وفي إطار هذا البحث تم القيام بتربص ميداني على مستوى مؤسستين تابعتين لقطاع الضرائب بولاية تيارت وهما مديرية الضرائب، ومركز الضرائب لولاية تيارت.

وقد أتاح هذا التربص المزدوج الفرصة للاطلاع على مختلف الجوانب التنظيمية والعملية.

المطلب الأول: مديرية الضرائب لولاية تيارت

سيتم في هذا المطلب تقديم تعريف شامل لمديرية الضرائب لولاية تيارت نشأتها هيكلها التنظيمي ومهامها الأساسية.

1. النشأة:

-تأسست المديرية الولائية للضرائب مع تأسيس المديرية العامة للضرائب التابعة لها في 19 أبريل 1963، بمقتضى المرسوم رقم 63-127 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتنشط تحت وصاية وزارة المالية. (مديرية الضرائب لولاية تيارت)

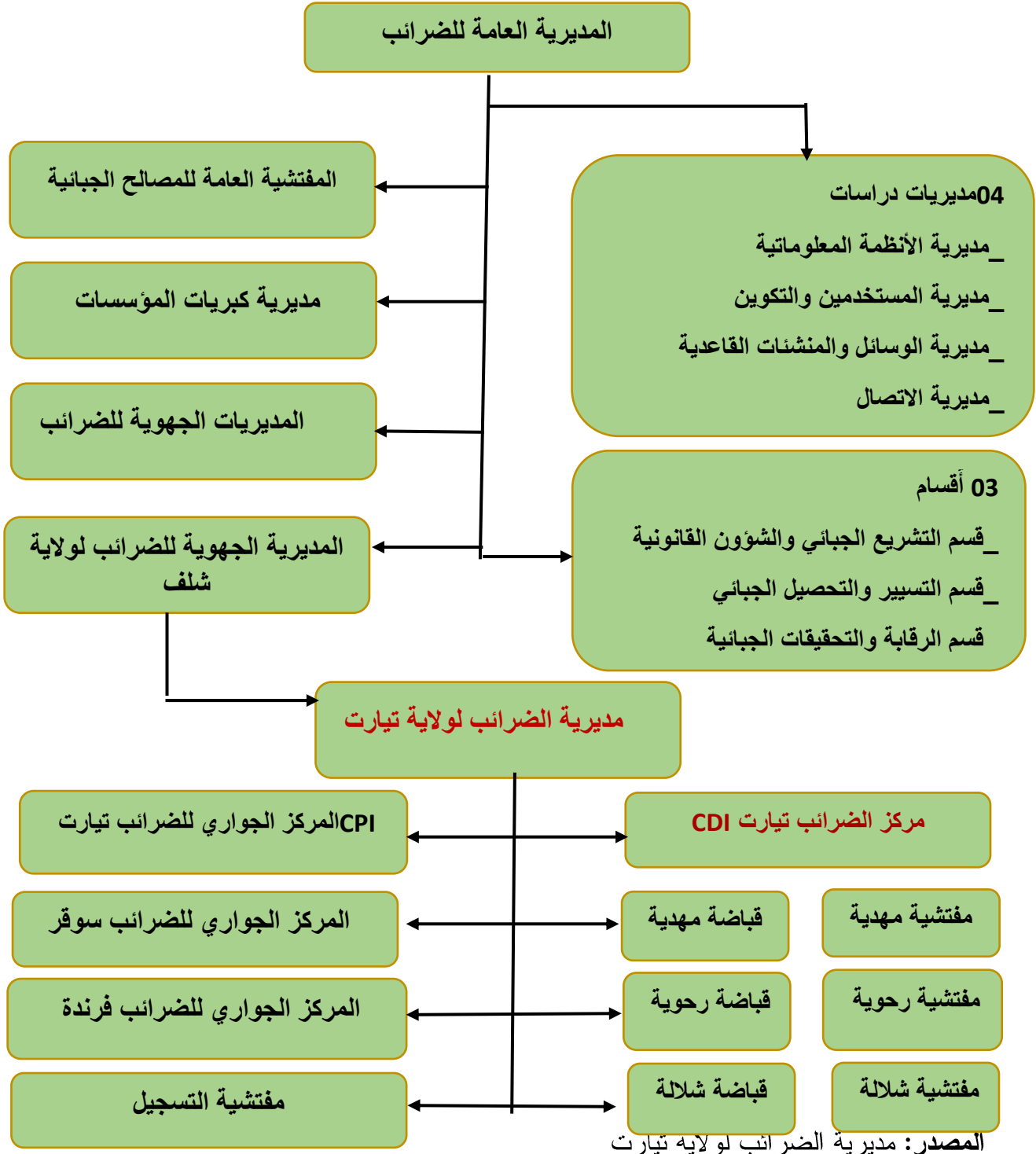
2. مفهوم المديرية الولائية للضرائب:

-تعتبر المديرية الولائية للضرائب جزءا لا يتجزأ من الهيكل العام للإدارة الضريبية، فهي الركيزة الأساسية له، إذ تعتبر إدارة جبائية ذات طابع مالي خدماتي تقوم بتحصيل الضرائب وفق قوانين محددة تسمى بالقوانين الجبائية. (مديرية الضرائب لولاية تيارت)

حيث يبين موقع مديرية الضرائب لولاية تيارت من الهيكل العام للإدارة الضريبية الجزائرية في الشكل التالي:

3. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب:

الشكل رقم 7: هيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



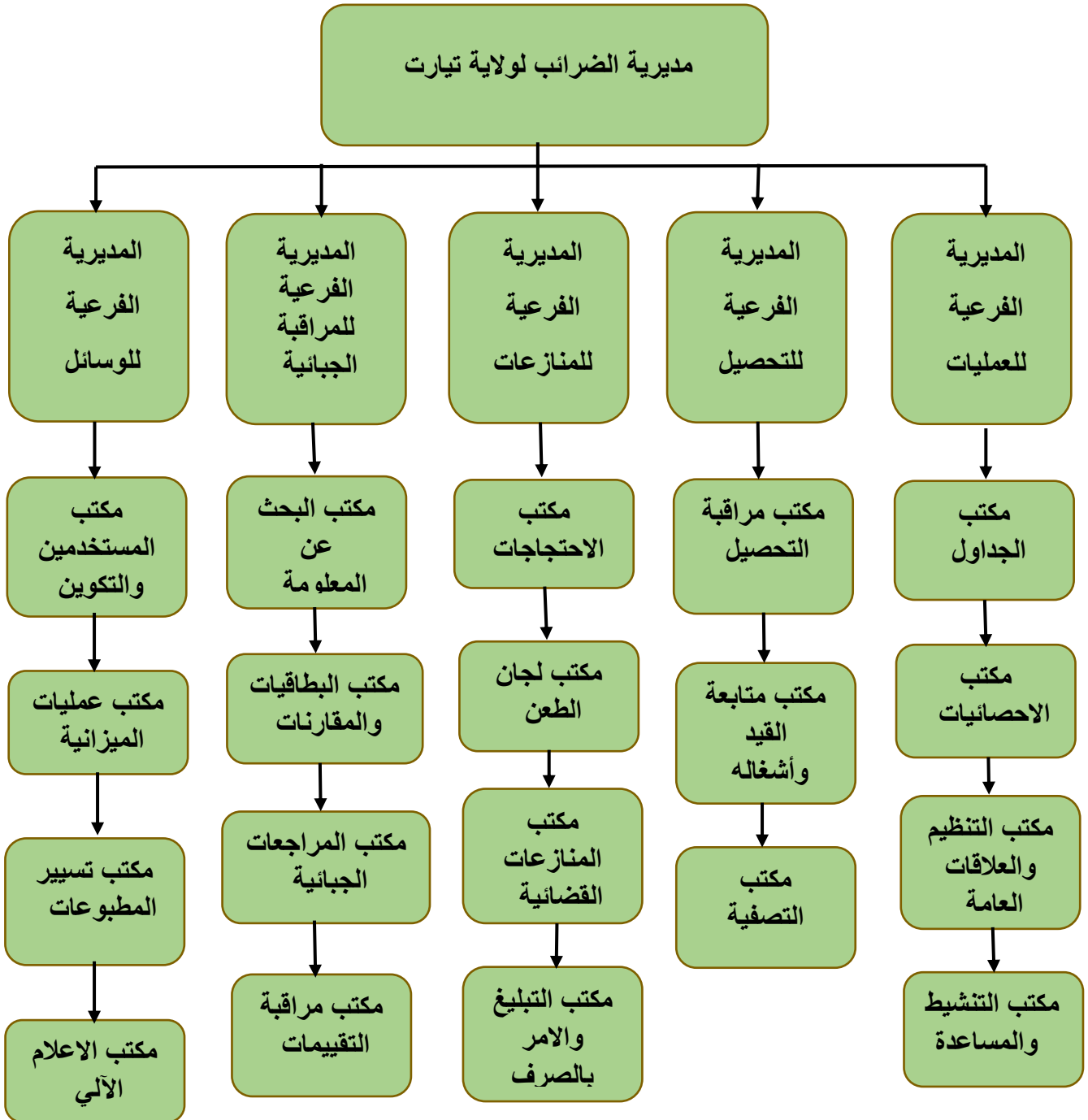
يبين هذا الشكل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب التي تقع في الجزائر العاصمة حيث تضم أربع مديريات وثلاث أقسام في مقرها، بالإضافة إلى مفتشيات الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها والمديريات الجهوية التي تقع في المدن الكبرى، وكما نلاحظ في الشكل، مديرية

الضرائب لولاية تيارت التي هي محل دراستنا تابعة للمديرية الجهوية لولاية شلف، وتعمل تحت وصايتها هي الأخرى كل من مركز الضرائب CDI والمركز الجوي للضرائب CPI بالنسبة لمركز الضرائب فيوجد مركز واحد فقط على مستوى كل ولاية أما المركز الجوي للضرائب فيتجاوز عدد الثلاث مراكز في كل ولاية.

ومن خلال الشكل الموالي سنتعرف على الهيكل لتنظيمي لمقر مديرية الضرائب لولاية تيارت

4. الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تيارت

الشكل 8: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تيارت



المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق ل 21 فبراير سنة 2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، من المادة 59 إلى 83.

من خلال الشكل السابق يمكن تلخيص مهام مديرية الضرائب لولاية تيارت فيما يلي:

5. مهام مديرية الضرائب لولاية تيارت: (مديرية الضرائب لولاية تيارت)

-السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

-تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

-إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.

-مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب تابع لها.

-تنظيم وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها.

-إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.

- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

-تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.

المطلب الثاني: مركز الضرائب لولاية تيارت

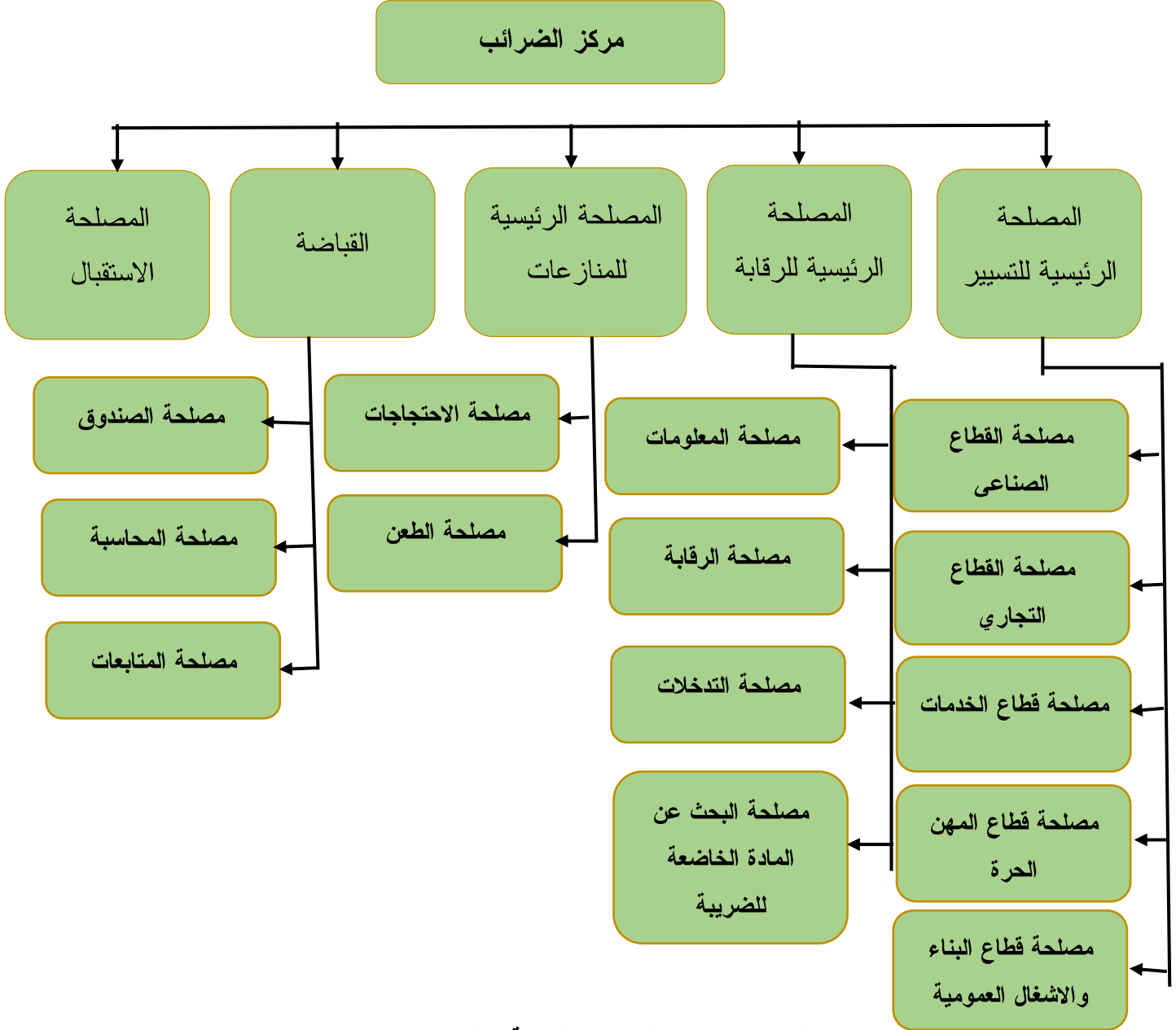
يعد مركز الضرائب لولاية تيارت من بين الهياكل التابعة لمديرية الضرائب، ويؤدي دورا أساسيا في تنفيذ المهام الجبائية على المستوى المحلي فهو يتكفل باستقبال المكلفين بالضريبة ومعالجة ملفاتهم والسهر على تطبيق القوانين الجبائية وفي هذا المطلب سيتم التعريف بهذا المركز من حيث تنظيمه ومهامه الرئيسية.

1. تعريف مركز الضرائب لولاية تيارت:

هو وحدة تنفيذية تابعة للمديرية الولائية للضرائب، تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من المكلفين بالضريبة يهدف المركز إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة عمل أكثر فعالية وشفافية. وقد تم إنشاء مراكز الضرائب في إطار جهود الدولة الجزائرية لعصرنة الإدارة الجبائية، وتعزيز فعالية النظام الضريبي على المستوى المحلي. (سهام، 2022، صفحة 20) والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.

2. الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت:

الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت



المصدر: مركز الضرائب لولاية تيارت

3. مهام مركز الضرائب لولاية تيارت:

تتوزع مهام مركز الضرائب لولاية تيارت على مجموعة من المصالح، حيث تقوم كل مصلحة بدور محدد يساهم في تحسين الأداء الجبائي وضمان السير الحسن للعمل الإداري وفيما يلي عرض لأهم هذه المهام.

-مصلحة التسيير:

التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة في مجال الوعاء.

القيام بالمراقبة الجبائية.

متابعة الامتيازات الجبائية.

-مصلحة التحصيل:

تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة.

متابعة عمليات التحصيل وضمان تنفيذها بفعالية.

-مصلحة المنازعات:

معالجة المنازعات الجبائية.

التمثيل القانوني للمركز في القضايا المتعلقة بالضرائب.

-القبضة:

إدارة العمليات المالية المتعلقة بالضرائب.

ضمان تسجيل وتوثيق المعاملات المالية بدقة.

-مصلحتا المراقبة والبحث.

جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.

إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة. (مديرية الضرائب لولاية تيارت)

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث منهج الدراسة وحدودها، بالإضافة إلى كيفية بناء أداة الدراسة وخصائص المجتمع المستهدف كما يستعرض الإجراءات المتبعة للتحقق من صدق الأداة وثباتها فضلا عن مختلف أساليب المعالجة الإحصائية.

المطلب الأول: منهج وخصائص عينة الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية، وتبعا لطبيعة هذه الدراسة تمت الاستعانة بالاستبيان الذي يعتبر أحد أدوات المنهج الوصفي القائم على التحليل، الذي يعبر عن الظاهرة المراد دراستها، وذلك لغرض جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وتوضيح العلاقة التكاملية بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى نتائج تسهم في حل المشكلة التي تدور حولها الدراسة.

-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسستين تابعتين لقطاع الضرائب بولاية تيارت وهما: المديرية الولائية للضرائب لولاية تيارت ومركز الضرائب لولاية تيارت، حيث تم التوجه إلى المديرية الولائية للحصول على الموافقة. وقد تم توجيهنا إلى المراكز التابعة لها. ومع ذلك، قوبل الطلب بالرفض من معظم هذه المراكز، مما أدى إلى اقتصار الدراسة على هاتين المؤسستين فقط. يتميز مجتمع الدراسة بالتجانس، حيث أن أفراد من موظفي القطاع من الأعلى رتبة إلى الأدنى، مما يعزز موضوعية اختيار العينة وملاءمتها لأهداف الدراسة التطبيقية حول دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

-عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من موظفي القطاع من الأعلى رتبة إلى الأدنى في المؤسستين المدروستين (المديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب لولاية تيارت). تم توزيع 50 استمارة على أفراد العينة، وتم استرجاع 41 استمارة بنسبة استرجاع بلغت 82% بعد استبعاد 6 استمارات غير صالحة للتحليل، أصبح العدد النهائي للاستمارات الصالحة للتحليل 35 استمارة بنسبة 70% من إجمالي الاستمارات الموزعة.

وتمثلت عينة الدراسة في موظفي القطاع من الأعلى رتبة إلى الأدنى، وقد قمنا بتوزيع 50 استمارة تم استرجاع 41 منها، أي ما يعادل 82%. تم استبعاد 6 استمارات غير صالحة للتحليل، وعليه أصبح لدينا 35 استمارة صالحة للتحليل، أي ما يعادل 70%.

الجدول رقم6: توزيع أداة الدراسة

عدد الاستبيانات	التوزيع	الضائع	العائد	المستبعد	النهائي
المجموع	50	09	41	6	35
النسبة %	100%	18%	82%	12%	70%

المصدر: من اعداد الطالبة.

-خصائص عينة الدراسة

تضمن الجزء الأول من الاستبيان البيانات الشخصية حول أفراد العينة الذين يتميزون بعدة خصائص سيتم توضيحها فيما يلي:

1.الفئة العمرية: يوضح الجدول رقم07 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عمرهم كما يلي:

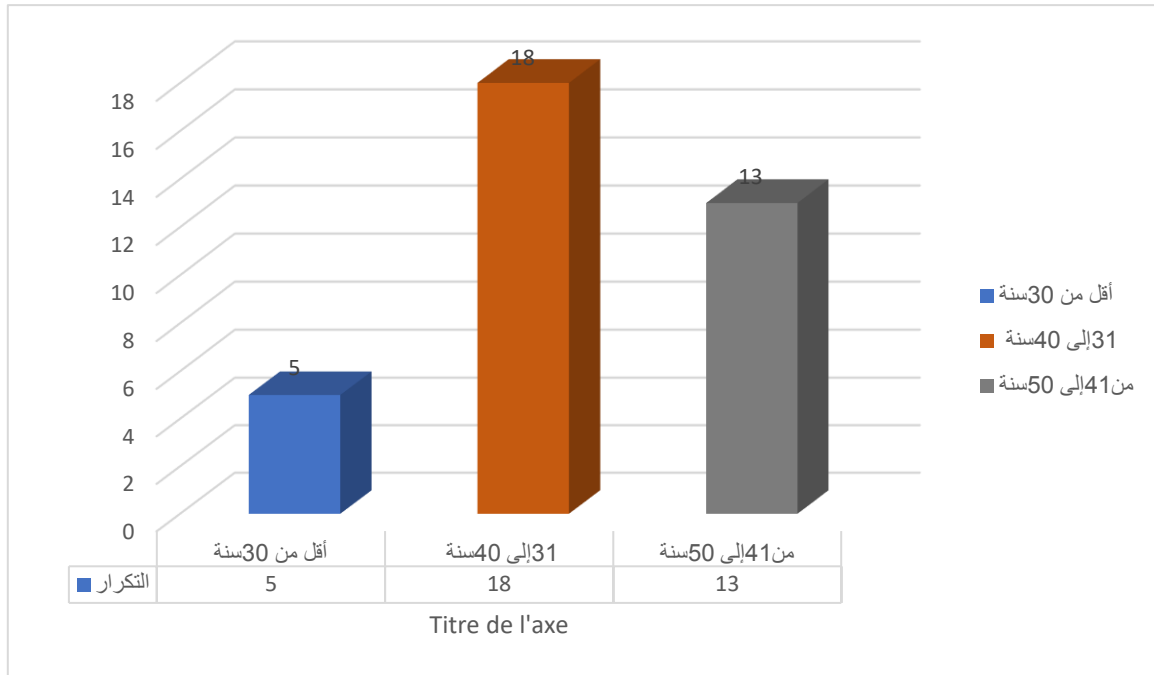
الجدول رقم7: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للعمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	05	14,3
31 إلى 40 سنة	18	51,4
من 41 إلى 50 سنة	13	34,3
المجموع	35	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة بتكرار 18 ما يعادل 51,4%، يليها أفراد العينة الذين سنهم من 41 إلى 50 سنة بتكرار 13 أي ما يعادل 43,3%، أما الفئة الأقل تمثيلا هم الأفراد الذين سنهم أقل من 30 سنة بتكرار 05 وبنسبة 14,3%، وبه نستنتج أن ما يعادل 85,6 من أفراد العينة أعمارهم من 31 سنة فما فوق مما يدل على أن كوادر المؤسسة أكثر نضجا ومتقدمة نسبيا في العمر، مما يعكس نوعا من الاستقرار الوظيفي، لكنه قد يشير أيضا إلى ضعف في استقطاب الكفاءات الشابة وتجديد الموارد البشرية، والجدول الموالي يوضح هذه الفوارق.

الشكل رقم 10: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. المؤهل العلمي: يبين الجدول رقم 8 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمؤهلهم العلمي

الجدول رقم 8: توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

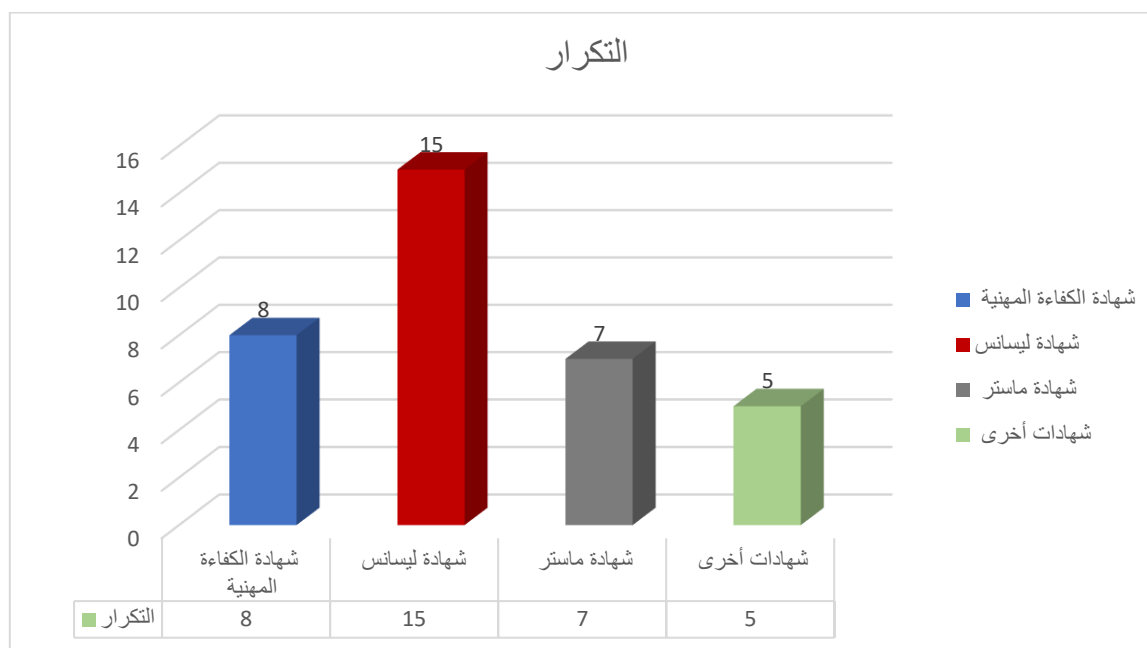
النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
22,9	08	شهادة الكفاءة المهنية
42,9	15	شهادة ليسانس
20	07	شهادة ماستر
14,3	05	شهادات أخرى
100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة كان أغلبهم حاملين لشهادة ليسانس وذلك بتكرار 15 أي بنسبة 42,9%، يليه حاملي شهادة الكفاءة المهنية بتكرار 08 ونسبة مئوية 22,9%، في حين بلغ تكرار حاملي شهادة الماستر 07 بنسبة 20%، وجاء حاملي الشهادات الأخرى كأقل تمثيل بتكرار 05 ما يعادل

14,3%، من هنا نستنتج أن أغلب العاملين هم خريجي الجامعة وحاملي الشهادات الجامعية. ويظهر ذلك من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم 11 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3. سنوات الخبرة: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

الجدول رقم 9: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة

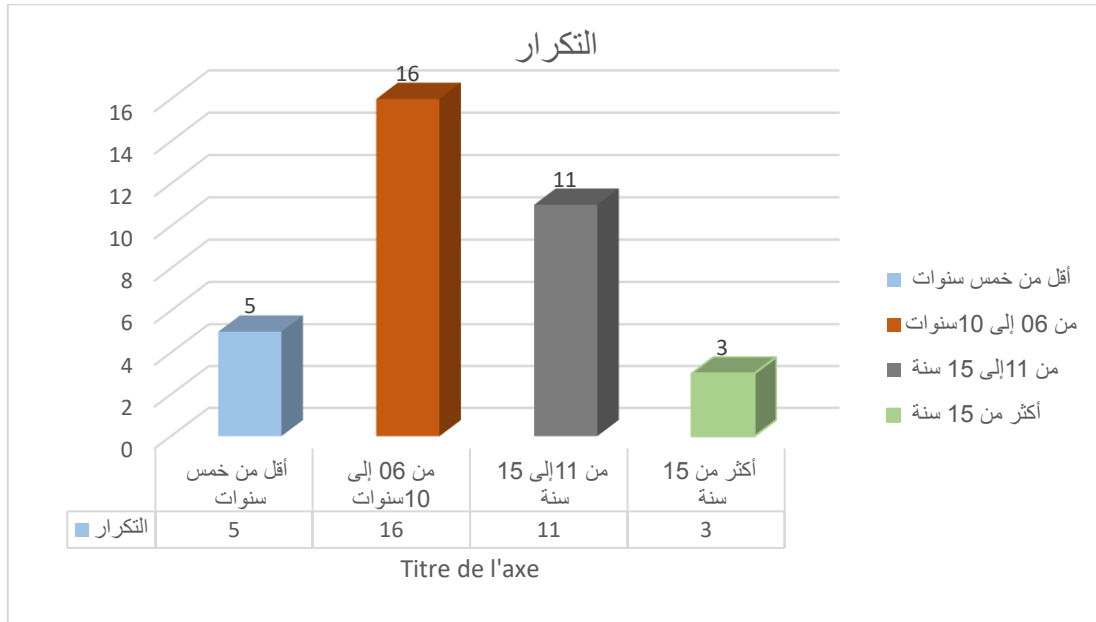
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	05	14,3%
من 06 إلى 10 سنوات	16	45,7%
من 11 إلى 15 سنة	11	31,4%
أكثر من 15 سنة	03	8,6%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه (الجدول رقم 08) تبين أن عدد الأفراد الذين لديهم خبرة ما بين 06 إلى 10 سنوات هم أعلى أفراد العينة تمثيلا بتكرار 16 ما يعادل 45,7% يليها أفراد العينة ذوو خبرة ما بين 11

إلى 15 سنة، ثم أفراد العينة أصحاب الخبرة أقل من 15 سنة، أما أفراد العينة الأقل تمثيلاً فكانوا أصحاب الخبرة أكثر من 15 سنة بتكرار 03 ونسبة مئوية 8.6%، يظهر توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة أن معظم المشاركين ينتمون إلى الفئات ذات الخبرة المتوسطة، مما يشير إلى أن بيئة العمل المدروسة يغلب عليها الطابع العملي والتجريبي، كما قد يعكس ذلك توازناً بين الخبرة والمعرفة العملية، كما أن قلة تمثيل أصحاب الخبرات العالية قد تعكس إما محدودية عددهم أو انتقالهم إلى مناصب إدارية عليا تقل فيها المشاركة في العمليات التنفيذية، والشكل الموالي يعتبر كتوضيح لهذا التوزيع

الشكل رقم:12 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المستوى الوظيفي: يمثل الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفي

الجدول رقم:10 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفي

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى الوظيفي
34,3	12	إطار
42,9	15	عون تحكم
22,9	08	عون تنفيذ
100	35	المجموع

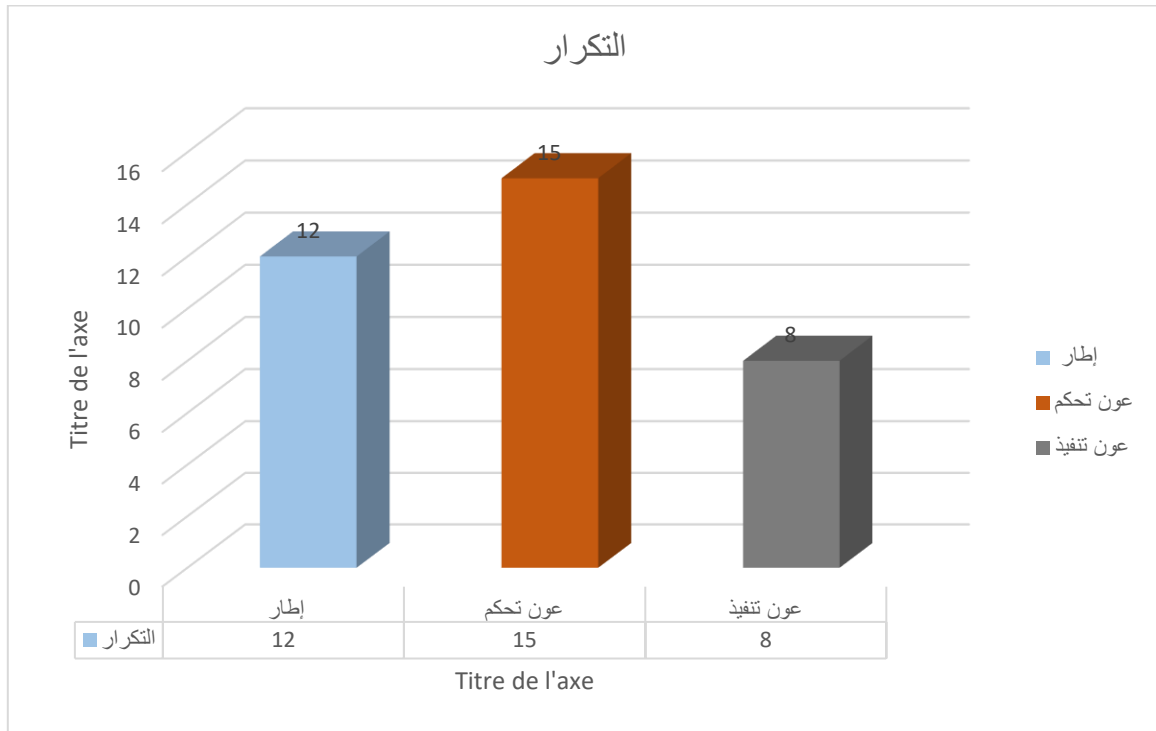
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الوظيفة الأكثر تكرارا بعينة الدراسة هي فئة عون تحكم بتكرار 15 ما يعادل 42,9%، ويحتمل ذلك أن يعود إلى طبيعة المهام التي تتطلب توازنا بين التنفيذ والاشراف مما يجعل الفئة ضرورية لضمان سير العمل بفعالية، تليها فئة إطار تسيير بالمؤسسة بتكرار 12 ونسبة 34.3% ، مما يدل على وجود عدد معتبر من الكفاءات المسؤولة عن التسيير واتخاذ القرارات وهو أمر طبيعي في بيئة تحتاج إلى التخطيط والتوجيه وقد جاء أعوان التنفيذ في المركز الأخير من عينة الدراسة بتكرار 08 وسجلوا نسبة أقل 22,9% ، وهو ما قد يعكس أحد الأمرين

-إما المؤسسة تعتمد على الوسائل التكنولوجية التي تقلل الحاجة إلى العمالة التنفيذية المباشرة.

-أم أن هناك نقص في هذا الصنف قد يؤدي إلى ضغط في المهام اليومية. وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل أدناه

الشكل رقم 13: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المطلب الثاني: تصميم وصدق وثبات أداة الدراسة

في هذا المطلب، سنتناول إجراءات تصميم وإعداد أداة الدراسة بما في ذلك اختبار صدقها الظاهري والباطني.

1. تصميم أداة الدراسة

انطلاقاً من الاطلاع على الدراسات السابقة التي تضمنت استبيانات مرتبطة بأحد متغيرات دراستنا تم اعداد استبيان أولي من خلال تحديد المحاور الأساسية وصياغة عبارات مناسبة لكل محور بما يتماشى مع أهداف البحث. بعد الانتهاء من اعداد الاستبيان، تم عرضه على الأستاذ المشرف وعدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجالات المحاسبة، التدقيق والجبائية، وذلك بهدف تقييمه من حيث مدى شموليته وارتباطه بموضوع الدراسة، وضمان صلاحيته للتحليل باستخدام برنامج SPSS.

اشتمل الاستبيان على ما يلي:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهي: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي.

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء ثلاث محاور أساسية تشمل متغيرات الدراسة:

-المحور الأول: التدقيق الجبائي

-المحور الثاني: الإقرارات الضريبية

-المحور الثالث: علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

-المحور الأول:

خصص هذا المحور لدراسة التدقيق الجبائي، حيث تضمن 17 عبارة موجهة لأفراد العينة لقياس استجاباتهم حول موضوع هذا المحور كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 11: العبارات التي تقيس محور التدقيق الجبائي

العبارات	البعد
-12-11-10-09-08-07-06-05-04-03-02-01 17-16-15-14-13	التدقيق الجبائي

المصدر: من اعداد الطالبة

ملاحظة: نظرا لصغر العينة فإن كل محور يتكون من بعد واحد أي ان المحور هو نفسه البعد.

المحور الثاني: تضمن هذا المحور 12 عبارة لدراسة لقياس استجابة أفراد العينة حول الإقرارات الضريبية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 12: العبارات التي تقيس محور الإقرارات الضريبية.

العبارات	البعد
-26-25-24-23-22-21-20-19-18 29-28-27	الإقرارات الضريبية

المصدر: من اعداد الطالبة

المحور الثالث: يعالج هذا المحور علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية، يتضمن 06 عبارات لقياس استجابة أفراد العينة حول مدى علاقة التدقيق الجبائي بالإقرارات الضريبية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: العبارات التي تقيس محور علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

العبارات	البعد
35-34-33-32-31-30	علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

المصدر: من اعداد الطالبة

-تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس العبارات كما يلي:

الجدول رقم 14: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
النقاط	05	04	03	02	01

المصدر: وليد عبد الرحمان خلد لورا. تحليل بيانات باستخدام البرنامج الإحصائي **spss**. الدوة العالمية لشباب الإسلامي، 4532. ص7.

2. صدق وثبات أداة الدراسة

يعكس صدق أداة الدراسة مدى قدرتها على قياس الموضوع الذي صممت من أجله أي مدى ملاءمة وصلاحية العبارات المستخدمة لقياس المحاور المحددة، وفي إطار دراستنا، تم الاعتماد على نوعين من الصدق لضمان دقة الأداة وملائمتها لأهداف البحث.

-الصدق الظاهري:

-تم عرض الاستبيان في صورته الأولية، بعد تصميمه وتصنيفه بما يتوافق مع أهداف الدراسة، على مجموعة من الأساتذة والمحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وجاء ذلك بهدف التأكد من وضوح العبارات وتصحيح ما قد يكون غير مناسب منها، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاية الاستبيان من حيث عدد العبارات وشمولها للمحاور المطلوبة واستنادا إلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، تم تعديل وصياغة الاستبيان بصيغته النهائية المعتمدة للدراسة.

-الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: من أجل التحقق من الصدق البنائي لأداة القياس، تم استخدام أسلوب تحليل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد تم ذلك من خلال احتساب معاملات الارتباط بهدف التأكد من مدى اتساق الفقرات مع البعد الذي تقيسه، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**.

صدق الاتساق الداخلي لبعد التدقيق الجبائي:

الجدول رقم 15: نتائج الاتساق الداخلي لبعد التدقيق الجبائي

رقم الفقرة	01ف	02ف	03ف	04ف	05ف	06ف	07ف	08ف	09ف
العلاقة مع البعد	0,987	0,992	0,252	0,992	0,992	0,978	0,992	0,957	0,992
العلاقة مع المقياس	0,980	0,979	0,256	0,979	0,979	0,966	0,979	0,956	0,979
قيمة Sig	0,000	0,000	0,114	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
الدلالة الإحصائية	دالة احصائيا	دالة احصائيا	غير دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا
رقم الفقرة	10ف	11ف	12ف	13ف	14ف	15ف	16ف	17ف	
العلاقة مع البعد	0,992	0,992	0,957	0,992	0,992	0,992	0,957	0,992	
العلاقة مع المقياس	0,979	0,979	0,956	0,979	0,979	0,979	0,956	0,979	
قيمة Sig	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
الدلالة الإحصائية	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	دالة احصائيا	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

-تظهر نتائج التحليل أن الفقرة (03) غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط مع البعد $0,252 = \text{Sig}$ وقيمة الدلالة الإحصائية $0,144 = \text{Sig}$ ، وهي أعلى من الحد المقبول $0,05$ ، مما يشير إلى ضعف العلاقة وعدم دلالتها الإحصائية، وبالتالي فإن الفقرة لا تتمتع بصدق الاتساق الداخلي.

صدق الاتساق الداخلي لبعد الإقرارات الضريبية.

الجدول رقم 16: نتائج الاتساق الداخلي لبعد الإقرارات الضريبية:

رقم	ف18	ف19	ف20	ف21	ف22	ف23
العلاقة مع البعد	0,976	0,976	0,966	0,976	0,976	0,976
العلاقة مع المقياس	0,979	0,979	0,956	0,799	0,979	0,979
قيمة Sig	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
الدلالة الإحصائية	دال5	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة
رقم الفقرة	ف24	ف25	ف26	ف27	ف28	ف29
العلاقة مع البعد	0,996	0,976	0.137	0,976	0,976	0,966
العلاقة مع المقياس	0.956	0,766	0.135	0,979	0,979	0,956
قيمة sig	0,000	0,000	0.380	0,000	0,000	0,000
الدلالة الإحصائية	دالة	دالة	غير دالة	دالة	دالة	دالة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج التحليل أن الفقرة (26) غير دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط مع البعد $0,137 = r$ وقيمة الدلالة الإحصائية $Sig = 0,380$ ، وهي أعلى من الحد المقبول $0,05$ ، مما يشير إلى ضعف العلاقة وعدم دلالتها الإحصائية، وبالتالي فإن الفقرة لا تتمتع بصدق الاتساق الداخلي.

-صدق الاتساق الداخلي لبعد علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

الجدول رقم17: نتائج الاتساق الداخلي لبعد علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

رقم الفقرة	ف30	ف31	ف32	ف33	ف34	ف35
العلاقة مع البعد	0,941	0,941	0,941	0,434	0,941	0,941
العلاقة مع المقياس	0,979	0,979	0,979	0,295	0,979	0,979
قيمة Sig	0,000	0,000	0,000	0,010	0,000	0,000
الدلالة الإحصائية	دالة	دالة	دالة	دالة مع البعد وغير دالة مع المقياس	دالة	دالة

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر النتائج أن الفقرة 33 غير دالة احصائيا حيث بلغت قيمة معامل الارتباط مع البعد الأول $r=0,434$ وقيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0,010$ ، وهي أعلى من الحد المقبول 0,05، مما يشير إلى ضعف العلاقة وعدم دلالتها الإحصائية، وبالتالي فإن الفقرة لا تتمتع بصدق الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة:

قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرونباخ.

يشير هذا المقياس إلى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تتضمنها الدراسة، تتراوح قيمته بين 0 و1 يعتبر المقياس مقبولا إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) أكبر من 0,60، وكلما اقتربت

القيمة من 1,00 دل ذلك على درجة ثبات أعلى لأداة الدراسة ويعرض الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج SPSS. والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها من خلال البرنامج الاحصائي.

الجدول رقم 18: قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرو نباخ

المحور أو البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
التدقيق الجبائي	17	0,985
الإقرارات الضريبية	12	0,958
علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية	06	0,865
أداة الدراسة	35	0,988

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

-بلغ معامل الثبات لمحور التدقيق الجبائي (0,985) وهو معامل مرتفع جدا يدل على اتساق قوى بين عبارات هذا المحور.

-أما محور الإقرارات الضريبية فقد سجل معامل ثبات قدره (0,958)، مما يعكس ثباتا ممتازا في المقياس.

-حتى المحور الذي له أدنى معامل (0,865) وهو محور العلاقة بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية يعد جيدا جدا.

-وبالنسبة للأداة ككل، فقد بلغ معامل الثبات (0,988) وهو ما يعكس درجة عالية جدا من الثبات ويؤكد على مصداقية الأداة، وعليه فإن جميع القيم المتحصل عليها أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائيا (0,60) وتشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات والموثوقية، مما يجعل النتائج المتحصل عليها جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل والاستنتاج.

قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل التجزئة النصفية:

معامل التجزئة النصفية يقيس الثبات من خلال تجزئة الفقرات إلى قسمين ثم يحسب الارتباط بين الجزأين من خلال هذه الدراسة سنقيس الارتباط بين المتغير المستقل (التدقيق الجبائي) والمتغير التابع (الإقرارات الضريبية)، والجدول التالي يبين القياس بهذا المعامل.

الجدول رقم 19: قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل التجزئة النصفية:

المؤشر الاحصائي	القيمة
عدد الفقرات الكلية	35
عدد فقرات في الجزء الأول	18
عدد الفقرات الجزء الثاني	17
الارتباط بين الجزئين (معامل الارتباط)	0,978
معامل سبيرمان براون (طول متساو)	0,989
معامل سبيرمان براون (طول غير متساو)	0,989
معامل التجزئة النصفية لغوتمان	0,984
معامل الثبات الكلي بعد التجزئة	0,987

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام أسلوب التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم فقرات الاستبيان إلى جزأين متقاربين، واحتسب معامل الثبات بينهما. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين النصفين بلغ 0,978 وهي قيمة تدل على وجود ارتباط قوي جدا واتساق كبير بين الجزأين كما بلغ معامل سبيرمان براون في حالتي الطول المتساوي وغير المتساوي 0,989 وهي قيمة مرتفعة جدا تفوق بكثير الحد الأدنى المقبول (0,70)، مما يعكس ثباتا ممتازا للأداة أما معامل غوتمان فقد بلغ 0,984 وهو كذلك يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي إضافة إلى ذلك أظهر وبناء على هذه النتائج يمكن القول إن أداة الدراسة تتسم بثبات مرتفع وموثوقية عالية، مما يعزز من صلاحيتها لقياس الظاهرة المدروسة.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

سعى لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، وتحقيق الأهداف المحددة، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، تم توظيف مجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لطبيعة البحث. وقد تم ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)

وتتمثل هذه الأدوات الإحصائية فيما يلي:

- مقاييس النزعة المركزية: تستخدم مقاييس النزعة المركزية مثل الكرات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة واستجاباتهم تجاه المحاور والأبعاد المختلفة التي تتناولها الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون: **Pearson**: لتحديد الاتساق الداخلي للعبارات لمعرفة صدق أداة الدراسة، ولتحديد العالقة بين التدقيق الجبائي ومصداقية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- معامل ألفا كرونباخ ومعامل التجزئة النصفية: لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.
- معامل التجزئة النصفية: لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يساعد في تحديد اتجاه استجابات الافراد تجاه أبعاد الدراسة.
- معامل الانحدار الخطي البسيط: وذلك لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- اختبار ستودنت (**t**):

-تحليل التباين الأحادي ANOVA:

المبحث الثالث: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

في هذا المبحث سنعرض نتائج المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة، وتحليلها بشكل مفصل بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات

من خلال هذا المطلب سيتم عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك لدراسة استجابات أفراد العينة حول عبارات محور التدقيق الجبائي، ومحور الإقرارات الضريبية ومحور العلاقة بينهما، وقد تم توظيف أدوات إحصائية مناسبة لتحقيق أهداف التحليل من بينها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لرصد الاتجاهات العامة للإجابات، واختبار t لحسن المطابقة.

ولكن قيل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة من الضروري التأكيد من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك لأن العديد من الاختبارات الإحصائية المعنوية تعتمد على هذا الشرط لضمان صحة النتائج ومصداقيتها.

من خلال الجدول الموالي لاختبار كولموغوروف_سميرنوف

الجدول رقم 20: التوزيع الطبيعي

البند	القيمة
عدد الحالات (N)	35
المتوسط الحسابي	4,3159
الانحراف المعياري	0,76022
أعلى فرق مطلق (D)	0,184
إحصائية K-S(Z)	1,089
الدلالة الإحصائية	0,186

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بيانات الاختبار من الجدول:

عدد العناصر (N) 35

المتوسط الحسابي 4.3159

الانحراف المعياري 0.76022

أعلى فرق مطلق (Absolut) 0.184

إحصائية K-S (Z) 1.089

الدلالة المقاربة (Significance) 0.186

في اختبار كولموغوروف-سميرنوف:

إذا كانت الدلالة $\rightarrow 0.05 > (sig.)$ لا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي، أي أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

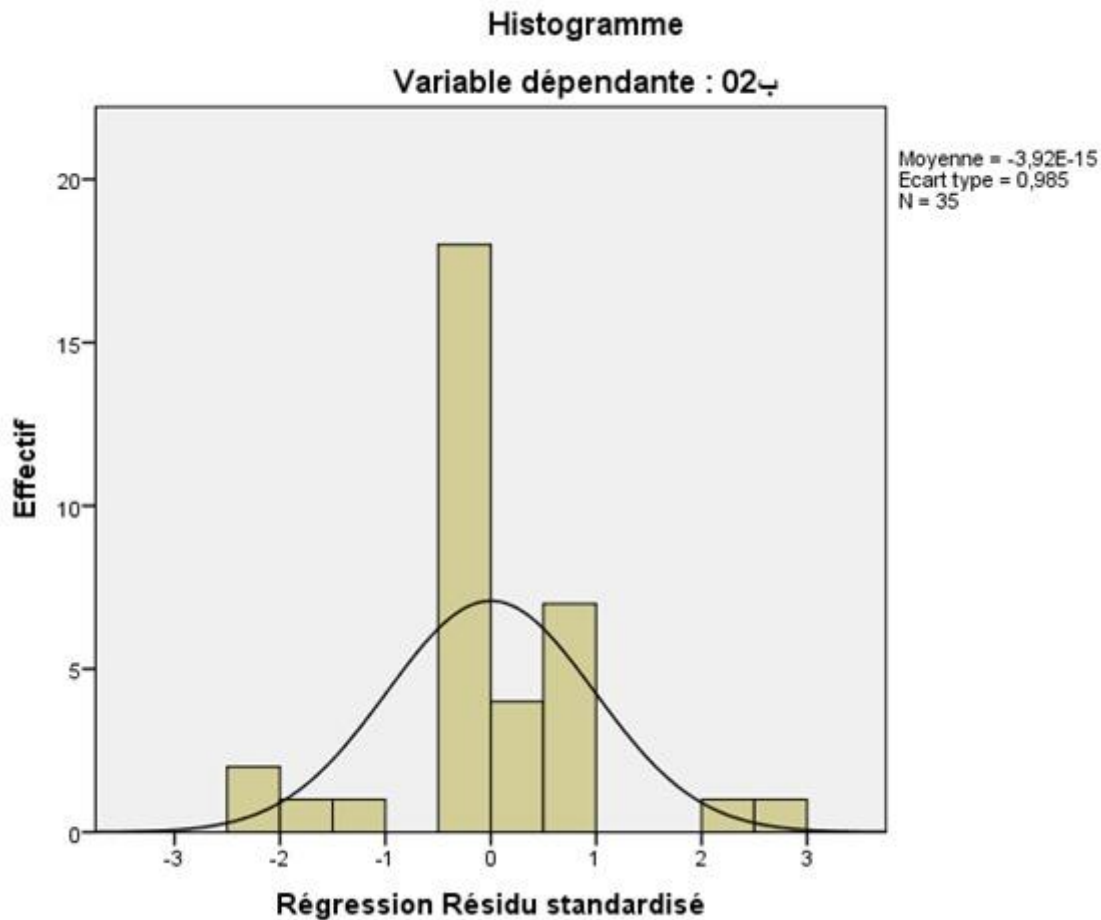
إذا كانت الدلالة $\rightarrow 0.05 \leq (sig.)$ نرفض الفرضية، أي أن البيانات لا تتبع توزيعاً طبيعياً

الدلالة المقاربة = 0.186 وهي أكبر من 0.05

إذا، لا نرفض الفرضية

بمعنى آخر، يمكن القول إن بيانات المتغير قيد الدراسة موزعة بشكل طبيعي، ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية (Paramétrique tests) في التحليل الإحصائي لاحقا) مثل اختبار (t) و (ANOVA) رغم أن هذا الاختبار يُستخدم كثيرا لاختبار طبيعة التوزيع، إلا أنه حساس للحجم الصغير كما هو هنا (N=35) وبذلك فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والشكل الموالي يدعم هذا التحليل.

الشكل رقم 14: التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

-قبل الشروع في تحليل استجابات الافراد لابد من تحديد اتجاه الإجابات ويتم ذلك من خلال:

حساب المدى على النحو التالي:

بما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي فالمدى $5 = 1 - 4$ حساب طول الخلايا = المدى \div عدد الفئات $\hookrightarrow 4 \div 5 = 0,8$ بعدها نضيف النتيجة إلى الحد الأدنى للمقياس (1) $\Rightarrow 1,8$

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

تم تحديد اتجاه إجابات أفراد العينة استنادا إلى المتوسط الحسابي لكل فقرة ولتفسير هذه المتوسطات ، تم الاعتماد على مقياس خماسي متدرج من (5 إلى 1) بحيث تم تصنيف قيم المتوسط إلى مستويات توضيحية للاتجاه وفق التصنيف التالي:

الجدول رقم 21: تصنيف مجالات درجات الموافقة على عبارات أداة الدراسة.

من 4,21 إلى 5	من 3,41 إلى 4,20	من 2,61 إلى 3,40	من 1,80 إلى 2,60	من 1 إلى 1,80	مجال الإجابة
مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا	درجة الموافقة (الاتجاه)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مكتسبات قبلية

-استجابة أفراد الدراسة حول البعد الأول: التدقيق الجبائي

الجدول رقم 22: استجابة أفراد الدراسة حول متغير التدقيق الجبائي

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يواجه المحقق الجبائي تحديات عدة أثناء أداء عملهم أغلبها عدم تعاون المكلفين.	4,3714	0,877	مرتفع جدا
02	يمكن للتكنولوجيا ان تساهم بشكل أكبر في عمليات التدقيق الجبائي مستقبلا.	4,4000	0,811	مرتفع جدا
03	التحليل المسبق ضروري لتحديد النقاط التي تستدعي التدقيق.	3,8857	1,470	مرتفع
04	هناك عوامل متعددة تحدد مجال التدقيق مثل حجم المؤسسة أو نشاطها.	4,4000	0,811	مرتفع جدا
05	تشجع هيئة الضرائب العمل التشاركي بينها وبين المكلفين بالضرائب.	4,4000	0,811	مرتفع جدا
06	تستخدم الهيئة تقنيات وبرامج حديثة في عمليات التدقيق الجبائي.	4,4286	0,814	مرتفع جدا

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

مرتفع جدا	0,811	4,4000	لا يتم تدقيق جميع المكلفين بنفس الطريقة، بل هناك اختلافات في الأساليب المتبعة بناء على نوعية او حجم الشركات.	07
مرتفع جدا	0,968	4,3429	يمكن للمكلفين بالضرائب الحصول على مشورة أو مساعدة خلال فترة التدقيق.	08
مرتفع جدا	0,811	4,4000	التدقيق الداخلي الخاص بالمؤسسة محل التحقيق، يعتمد عليه في استكمال متطلبات التدقيق الذي تقوم به مصالح الضرائب.	09
مرتفع جدا	0,811	4,4000	الضغط الزمني قد يؤدي الى تقليص نطاق التدقيق أو التغاضي عن بعض الجوانب	10
مرتفع جدا	0,811	4,4000	يتم تدريب الموظفين المسؤولين عن التدقيق الجبائي على المعايير الأخلاقية والمهنية بانتظام	11
مرتفع جدا	0,968	4,3429	السلطات أو الإدارات العليا للجهاز الضريبي تتابع نتائج التدقيق لتحسين السياسات بشكل دوري	12
مرتفع جدا	0,811	4,4000	جميع أعوان التحقيق بدون استثناء يكتسبون المهارات التي تأهلهم لإجراء تحقيقات معمقة في وضعية المكلفين	13
مرتفع جدا	0,811	4,4000	يتم قياس أداء موظفي التدقيق بناء على جودة التقارير وليس فقط عدد الملفات المفحوصة	14
مرتفع جدا	0,811	4,4000	أغلب حالات التدقيق الجبائي تتم بشكل معمق بالانتقال لعين المكان لأننا نشهد تهرب ضريبي على نطاق واسع	15
مرتفع جدا	0,968	4,3429	غالبا ما تتضارب مصالح الإدارة الجبائية مع مصالح المكلفين خلال عملية التدقيق.	16
مرتفع جدا	0,811	4,4000	التدقيق الجبائي قد يسبب ضغطا نفسيا ومهنيا على المكلفين عند تنفيذه بشكل مفاجئ	17

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة حول بعد التدقيق الجبائي (الفقرات من ف01 إلى ف17) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.88 و4.45، والانحرافات المعيارية بين 0.81 و1.47.

وقد بلغ المتوسط العام التقديري لهذا البعد حوالي 4.37، مع انحراف معياري قدره 0.86.

وبالاستناد إلى مقياس ليكارت (5 = أوافق بشدة)، فإن هذه القيمة تقع ضمن فئة "مرتفع جدا"، مما يدل على وجود اتفاق قوي من طرف أفراد العينة حول أهمية التدقيق الجبائي، ودوره في التنظيم والمراقبة وتحقيق الشفافية في المعاملات الجبائية.

-استجابة أفراد الدراسة حول البعد الثاني: الإقرارات الضريبية

الجدول رقم 23: استجابة أفراد الدراسة حول متغير الإقرارات الضريبية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
18	الإقرارات الضريبية المقدمة تحتوي على بيانات دقيقة وخالية من الأخطاء	4,3714	0,877	مرتفع جدا
19	هناك حاجة ماسة لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الجهات الضريبية	4,4000	0,811	مرتفع جدا
20	توجد أنواع خاصة من الإقرارات الضريبية للمكلفين الذين يحققون دخلا من مصادر مختلفة	3,8857	1,470	مرتفع جدا
21	يستخدم المكلفون برامج محاسبية وتطبيقات معينة لتقديم الإقرار الضريبي	4,4000	0,811	مرتفع جدا
22	هناك آليات مشتركة بين الجهات الضريبية (مثل مركز الضرائب وقبضة الضرائب) لضمان تحسين جودة الإقرارات الضريبية	4,4000	0,811	مرتفع جدا
23	يتم تقديم الإقرارات ضمن المدة الزمنية المحددة دون تأخير	4,4286	0,814	مرتفع جدا
24	توجد درجة عالية من التوافق بين النتائج المحاسبية والنتائج الجبائية في معظم الإقرارات	4,4000	0,811	مرتفع جدا
25	يقدم المكلفون إقراراتهم الضريبية في الموعد المحدد.	4,3429	0,968	مرتفع جدا
26	يواجه المكلفون صعوبة في تعبئة إقراراتهم الضريبية.	4,4000	0,811	مرتفع

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية

مرتفع جدا	0,811	4,4000	ان المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الضريبية أو آجال الطعون غير كافية	27
مرتفع جدا	0,811	4,4000	ليس كل أخطاء الإقرارات الضريبية ناتجة عن اهمال الموظفين بل قد تكون بسبب تعليمات غير واضحة	28
مرتفع جدا	0,968	4,3429	صعوبة استخدام المنصات الالكترونية تعيق تقديم اقرارات دقيقة	29

المصدر: من اعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تتراوح المتوسطات الحسابية لفقرات بعد الإقرارات الضريبية (ف18 إلى ف29) بين 3.68 و4.45، بينما بلغ المتوسط العام التقديري حوالي 4.35، بانحراف معياري تقريبي 0.89.

وتشير هذه النتائج إلى أن الاتجاه العام يقع في فئة "مرتفع جدا"، مما يعكس ثقة أفراد العينة في نظام التصريحات الجبائية، ومدى الالتزام بإعدادها بدقة وشفافية.

كما أن هذا يعبر عن رضاهم تجاه آليات التصريح الضريبي ومدى انتظامها في الواقع العملي

استجابة أفراد الدراسة حول البعد الثالث: علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

الجدول رقم 24: استجابة أفراد الدراسة حول متغير علاقة التدقيق الجبائي بجودة الإقرارات الضريبية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
30	التدقيق الجبائي فعال فقط إذا رافقه وعي ضريبي لدى المكلفين	4,4000	0,811	مرتفع جدا
31	في بعض الحالات تبقى الإقرارات الضريبية ضعيفة الجودة رغم وجود نظام تدقيق جبائي نشط	4,4000	0,811	مرتفع جدا
32	يعمل التدقيق الجبائي على تقليص المخاطر المتعلقة بالمؤسسة قبل صدور الإقرارات	4,4000	0,811	مرتفع جدا
33	يساهم التدقيق الجبائي في تحديد الأخطاء والتجاوزات في الإقرارات الضريبية قبل صدورها	3,5429	1,52	مرتفع
34	قد يكون لضعف التواصل بين المدقق والمكلف أثر سلبي على جودة الإقرار	4,4000	0,811	مرتفع جدا

مرتفع جدا	0,811	4,4000	التدقيق الجبائي ضروري لضبط النظام الضريبي رغم انه لا يمنع جميع الأخطاء	35
-----------	-------	--------	--	----

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- أما بالنسبة إلى بعد العلاقة بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية (ف30 إلى ف35) ، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.54 و4.40، وبلغ المتوسط العام التقديري حوالي 4.28، بانحراف معياري يقارب 0.88.

ويقع هذا المتوسط ضمن فئة "مرتفع جدا" كذلك، مما يدل على أن المبحوثين يؤمنون بوجود علاقة مباشرة وقوية بين فعالية التدقيق الجبائي وتحسين جودة التصريحات الضريبية من حيث الدقة، والالتزام، ومصداقية المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية.

المطلب الثاني: تحليل وعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على الأساليب الإحصائية، بهدف التحقق من مدى صحتها أو رفضها إلى جانب تحليل الفروقات في تطبيق إجراءات التدقيق الجبائي.

1. اختبار الفرضية:

-صيغة الفرضية الإحصائية

-الفرضية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية.

- الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية.

الجدول رقم 25: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التدقيق الجبائي

البند	القيمة	التفسير
-------	--------	---------

يعبر معامل الارتباط عن درجة قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، إذ تزداد قوة هذه العلاقة كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد. وبناء على النتائج المحصل عليها، نلاحظ وجود علاقة ارتباطية قوية جدا بين البعد الأول والبعد الثاني في الدراسة.	0,985	معامل الارتباط R
يبين نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل، هنا 97,1 من التغيرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل.	0.971	معامل التحديد R^2
هو تعديل R^2 يأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات وحجم العينة، يؤكد هنا قوة النموذج بعد تعديل عدد المتغيرات	0,970	R^2 المعدل
تستخدم لاختبار ما إذا كان النموذج دال احصائيا أي إن كان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بشكل معنوي هنا معنوية النموذج عالية.	1110,793	قيمة اختبار فيشر F
أصغر من 0,05 \hookrightarrow دال احصائيا أي أن النتيجة ليست عشوائية	0,000	Sig. (F)
هو قيمة المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل =0 أي لو لم يكن هناك تأثير من المتغير المستقل فإن قيمة التابع تبدأ من 0,325	0,325	الثابت
يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في المتغير المستقل (ب) تؤدي إلى زيادة مقدارها 0,919 في المتغير التابع (ب) بشرط ثبات العوامل الأخرى	0,919	معامل الانحدار B ل (ب) 01
يقيس مدى دقة تقدير قيمة B كلما كان هذا الرقم أصغر كان تقدير B أكثر دقة.	0,028	خطأ معياري ل B
مرتفعة جدا مما يدل على معنوية قوية	33,329	قيمة T ل B
أصغر من 0,05 \hookrightarrow نرفض H_0	0,000	Sig. (T)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

-بعد إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل (بعد 01) على المتغير التابع (بعد02)، أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة مرتفعة تقدر بـ 0.985، ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.971، مما يعني أن 97.1% من التغيرات التي تطرأ على بعد 02 يمكن تفسيرها من خلال بعد 01. كما أن اختبار F أظهر معنوية النموذج الإحصائي حيث بلغت قيمته 1110.793 عند مستوى دلالة (Sig.) يساوي 0.000، وهو أقل من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل دال إحصائياً.

-كما أظهرت معادلة الانحدار أن قيمة الثابت بلغت 0.325، وهي تمثل التقدير المتوقع لجودة التصريحات الجبائية (بعد 02) في حال غياب تأثير أدوات التدقيق الضريبي (بعد 01 = 0)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، ما يعكس أن جودة التصريحات تكون ضعيفة بدون وجود إجراءات رقابية فعالة. أما معامل الانحدار (B) للمتغير 01 فقد بلغ 0.919، مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في درجة تطبيق التدقيق الضريبي تؤدي إلى زيادة متوقعة قدرها 0.919 في جودة التصريحات الجبائية. كما أن هذه القيمة كانت دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة $T = 33.329$ ومستوى دلالة (Sig.) = 0.000، ما يدعم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الضريبية وقبول الفرضية البديلة (H_1)، تشر وجود تأثير معنوي لتطبيق التدقيق الضريبي على جودة التصريحات.

-وبناء على النتائج السابقة التي أظهرت دلالة إحصائية قوية للنموذج يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير المستقل (بعد 01) والمتغير التابع (بعد02) من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = a + bX + \epsilon \iff 02 \text{ ب} = 0,325 + 0,919 \times 01 \text{ ب} + \epsilon$$

بحيث:

Y = المتغير التابع (جودة الإقرارات الضريبية)

a = الثابت

b = معامل الانحدار

X = المتغير المستقل (مستوى التدقيق الجبائي)

ϵ = هامش الخطأ أو التباين العشوائي

-وأيضاً في إطار تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (بعد01) والمتغير التابع (بعد02)، تم استخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA) كجزء من النموذج الاحصائي للتحقق من معنوية هذا النموذج ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كان المتغير المستقل بفسر نسبة دالة إحصائية من التباين في المتغير التابع، مقارنة بالتباين الناتج عن العشوائية، وهذا ما سيتم تفسيره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:26 تحليل التباين ANOVA

البند	القيمة	التفسير
مجموع المربعات	18,566	الجزء من التباين في المتغير التابع (ب 02) الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغير المستقل (ب 01).
درجات الحرية	01	عدد المتغيرات المستقلة في النموذج (في هذه الحالة متغير واحد فقط وهو ب 01).
متوسط مجموع المربعات	18,566	ناتج قسمة مجموع مربعات الانحدار على درجات الحرية الخاصة به.
قيمة F	1110,793	تستخدم لاختبار معنوية النموذج، كلما ارتفعت زادت قوة تأثير المتغير المستقل.
مستوى الدلالة	0,000	أقل من 0,05 دليل قوي على معنوية النموذج ككل.
مجموع مربعات البواقي	0,552	الجزء من التباين في ب 02 الذي لم تتم تفسيره بواسطة ب 01 (الخطأ العشوائي)
درجات حرية البواقي	33	عدد المشاهدات ناقص عدد المعلمات المقدرة
متوسط مربعات البواقي	0,017	ناتج قسمة مجموع مربعات الخطأ على درجات حريته، يمثل متوسط الخطأ المتبقي
مجموع التباين الكلي	19,118	مجموع التباين في المتغير التابع قبل إدخال أي تفسير أو نموذج
درجات الحرية الكلية	34	عدد المشاهدات ناقص 1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج جدول تحليل التباين أن مجموع مربعات الانحدار بلغ (18,566) بدرجة حرية واحدة، وهو ما يمثل التباين المفسر بواسطة المتغير المستقل (ب 01) في المقابل، بلغ مجموع مربعات الخطأ (0,552) بدرجة حرية (33) وهو الجزء غير المفسر (العشوائي)، وبلغ مجموع التباين الكلي في المتغير التابع (ب 02) قيمة قدرها (19,118) بدرجة كلية (34).

أما قيمة اختبار (f) قد بلغت (1110,793) عند مستوى دلالة (0,000) وهي قيمة منخفضة جدا (أقل من 0,05)، مما يدل على وجود فرق دال إحصائيا بين التباين المفسر والتباين غير المفسر، وبالتالي فإن النموذج ككل معنوي إحصائيا وعليه نرفض الفرضية الصفرية (التي تنص على أن النموذج غير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تأثير دال للمتغير المستقل (بعد 01) على المتغير التابع (بعد 02).

كما تشير هذه النتائج إلى أن النموذج المستخدم في تحليل الانحدار الخطي البسيط يفسر نسبة كبيرة من التباين في المتغير التابع، وأن المتغير المستقل له دور فعال ومؤثر في تفسير التباين.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

بعد معالجة البيانات الميدانية تم التوصل إلى جملة من نتائج ميدانية تسلط الضوء على العلاقة بين التدقيق الجبائي ومدى تأثيره في تحسين جودة الإقرارات، مما يعكس الواقع العملي للموضوع محل الدراسة.

-النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة

-بينت الدراسة ان تطبيق التدقيق الجبائي يسهم بشكل فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

-أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية إجراءات التدقيق الجبائي وارتفاع مستوى دقة وشفافية التصريحات الجبائية أظهرت المعطيات

-أكدت الدراسة أن التدقيق الجبائي لا يقتصر على التصحيح بعد التصريح بل يلعب دورا وقائيا واستباقيا يحد من التلاعبات قبل وقوعها

-كشفت البيانات أن إدراك المكلفين بوجود رقابة جبائية صارمة ينعكس إيجابا على مدى التزامهم بالتصريح

السليم

-أظهرت الدراسة أن جودة التصريحات الجبائية تتأثر إيجابيا بمدى تنظيم وتحديث أساليب التدقيق وكذلك بكفاءة المدققين المكلفين بالعملية

-خلصت الدراسة الى أن تفعيل آليات التدقيق الجبائي يمثل أحد اهم العوامل المؤثرة في تحسين الأداء الجبائي العام والحد من التهرب.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية المستخرجة من استجابات عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الفرضيات، وقد تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة ثم التأكد من انطباق البيانات على التوزيع الطبيعي، مما سمح باستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين التدقيق الجبائي وجودة الإقرارات الجبائية، حيث تبين أن فعالية التدقيق الجبائي تساهم في تقليص الأخطاء والتلاعبات، وتعزز من التزام المكلفين ودقة التصريحات المقدمة، كما كشفت النتائج عن وعي عال لدى المبحوثين بأهمية التدقيق الجبائية كأداة للوقاية والتصحيح في آن واحد.

وتشكل هذه النتائج إجابة مباشرة على إشكالية الدراسة، وتدعم فرضيتها النظرية التي تؤكد أن التدقيق الجبائي يساهم بشكل ملموس في تحسين التزام المكلفين بالإقرارات الضريبية.

خاتمة

خاتمة:

تعيش البيئة الاقتصادية والمالية الجزائرية تطورات مستمرة ومتسارعة، حيث تتعرض المؤسسات لعدة ضغوطات ناتجة عن تغييرات التشريعات الضريبية وتنوع السياسات المالية، بالإضافة إلى تعقيد العمليات المحاسبية المرتبطة بها، في ظل هذا الواقع، تبرز أهمية وجود آليات رقابية فعالة قادرة على ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة من قبل المكلفين بالضرائب، وهو ما يجعل التدقيق الجبائي ركيزة أساسية لضمان تطبيق القوانين والأنظمة الجبائية بشكل صحيح، إذ أن التدقيق لا يقتصر فقط على كشف الأخطاء والتلاعبات، بل يمتد إلى تعزيز شفافية القوائم المالية وتحسين جودة الاقرارات الضريبية، مما يساهم في بناء نظام جبائي أكثر عدالة وفعالية.

وتعكس الدراسة هذه الأهمية من خلال التركيز على العلاقة بين التدقيق الجبائي وجودة الاقرارات الضريبية، بهدف الكشف عن مدى قدرة التدقيق في تحسين الالتزام الضريبي وجودة البيانات المقدمة خاصة، في ظل التحديات التي تواجه الإدارات الجبائية، حيث تبين من خلال الجانب النظري أن الرقابة الجبائية تعد من أهم آليات تصحيح الانحرافات وتحسين الالتزام الجبائي داخل المؤسسة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم اعتماد استبيان موجه لموظفي مديرية الضرائب بولاية تيارت، بغرض قياس مدى فاعلية التدقيق الجبائي في التأثير على جودة الاقرارات وقد مكنت المعالجة الإحصائية بواسطة برنامج **spss** من استخلاص نتائج دقيقة تدعم الطرح النظري.

نتائج الدراسة:

- قد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها
- التدقيق الجبائي يساعد على تقليل الأخطاء والتجاوزات، ويعزز الالتزام الطوعي للمكلفين.
- توفر الكفاءات البشرية والتقنية يعد عاملا مهما في نجاح عمليات التدقيق وتحقيق أهدافها.
- يسهم التدقيق الجبائي في تعزيز مصداقية التصريحات من خلال مراجعة دقتها والتقليل من الأخطاء المحاسبية.
- جودة الاقرارات الضريبية تتوقف على مدى توفر الشفافية، والامتثال في التصريحات المقدمة من طرف المكلفين

-وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق الجبائي وجودة الاقرارات الضريبية.

-الموظفون المستجوبون أكدوا على أهمية التدقيق الجبائي كآلية رقابية ضرورية لضمان الشفافية والامتثال الضريبي

-التدقيق الجبائي يلعب دورا توجيهيا، حيث يدفع المكلفين إلى تصحيح سلوكهم الجبائي وتفادي الأخطاء في المستقبل.

وعلى ضوء نتائج التحليل، تم تأكيد صحة الفرضية المطروحة، والتي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الجبائي على جودة الاقرارات الضريبية، بما يؤكد فعالية هذه الأداة الرقابية في دعم النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية.

التوصيات: انطلاقا من النتائج توصي الدراسة بما يلي:

ضرورة دعم التكوين والتأهيل المستمر للمدققين الجبائين بما يتماشى من التحديثات القانونية والتقنية.

رقمنة عمليات التدقيق من خلال إدخال أدوات حديثة للتحليل والمراقبة.

تبسيط الإجراءات الضريبية وتكثيف حملات التوعية للمكلفين.

تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية لضمان أداء أكثر تكاملا وفعالية.

الآفاق المستقبلية: أما من حيث الآفاق المستقبلية، فترى الدراسة إمكانية تعميم نتائجها على إدارات جبائية أخرى، أو توسيع نطاق البحث ليشمل مواضيع مرتبة مثل أثر التدقيق الالكتروني أو العلاقات بين نوع المؤسسة ومستوى التزامها الضريبي، وهو ما قد يشكل انطلاقة لأبحاث أكاديمية أعمق.

وبذلك تكون هذه الدراسة قد حاولت في حدود إمكانياتها المساهمة في إثراء النقاش العلمي حول فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في تحسين التصريحات الضريبية، مع الأمل أن تفتح المجال امام دراسات لاحقة أكثر تخصصا ودقة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- التميمي هادي. (2004). *إلى التدقيق ن المالية النظرية والعملية، دار واء للنشر. الاردن: دار وائل للنشر.*
- العلي عادل . (2008). *المالية العامة والقانون المالي الضريبي . عمان : اثراء للنشر والتوزيع .*
- الوردات خالد عبد الله. (2006). *التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار وائل للنشر.*
- أمين عبد الله خالد . (2014). *تدقيق الحسابات. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.*
- أمين عبد الله خالد. (2007). *علم تدقيق الحسابات(الناحية النظرية والعلمية). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.*
- جمعة أحمد حلمي. (2005). *المدخل الى التدقيق الحديث. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.*
- حسين الوادي محمود، و أحمد عزام زكرياء. (2000). *المالية العامة والنظام المالي في الاسلام. الأردن: دار المسيرة.*
- حميداتو صالح. (2019). *المراجعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.*
- حميدان عبد الناصر. (2023). *تدقيق الحسابات (الاسس والاجراءات). حلب: البديل للنشر والتوزيع.*
- حولمي محمد، و حمانة كمال. (2022). *تدقيق الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية . عنابة: زمزم للنشر والتوزيع.*
- ديدان مولود . (2010). *أبحاث في الاصلاح المالي . الجزائر: دار بلقيس للنشر .*
- سمير أحمد محمد. (2009). *الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية . عمان : دار السيرة للنشر.*
- عبد الله خالد أمين. (2012). *التدقيق والرقابة في البنوك. عمان: دار وائل للنشر.*
- عقل مفلح. (2000). *مقدمة في التحليل المالي . عمان : دار المستقبل للنشر.*
- علي حبابة سعد فؤاد. (2022). *اصول تدقيق الحسابات. عمان: الابتكار للنشر والتوزيع.*
- محمود حسين، و أحمد غرام زكرياء . (2007). *مبادئ المالية العامة . عمان: دار السيرة للنشر.*
- مزيد رفاعة تامر . (2023). *أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر المعلومات في المنشأة . الأردن: دار المنافع للنشر والتوزيع.*

➤ نظمي إيهاب، و العزب هاني . (2012). *تدقيق الحسابات الإطار النظري*. الأردن: دار وائل للنشر.

البحوث الجامعية:

أولاً: أطروحة الدكتوراه

- بن عثمان عائشة. (2019). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة المسيلة الجزائر.
- سميرة بوعكاز. (2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ثانياً: رسالة ماجستير

- المجهلي ناصر محمد علي. (2009). *الصالحات المعلوماتية وأثرها في اتخاذ القرار*، (رسالة ماجستير) في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الجزائر.
- بلخوخ عيسى. (2004). الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب الضريبي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة لعقيد الحاج لخضر.
- حميداتو صالح. (2012). دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- زناتي فريدة . (2012). العلاقة القانونية بين المكلف وإدارة الضرائب (رسالة ماجستير). شعبة العلوم والحقوق السياسية، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- سردوك فاتح. (2004). دور المراجعة الخالوية للحسابات في النهوض بمصدافية المعلومات المطبعية، (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة المسيلة.
- سمور ابراهيم خليل. (2008). مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل (رسالة ماجستير). غزة فلسطين، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- صلاح قاسم . (2003). التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح .
- عتير سليمان. (2012). دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- محمد حرية، و قزاز عبد الله . (2011). دور اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في تشجيع الاستثمار في العراق (نيل شهادة الدبلوم العالي). بغداد: معهد الدراسات والبحوث العربية.
- نوي نجاة. (2004/2003). فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .
- قحموش سمية. (2012). دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.(رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

ثالثا: مذكرة ماستر

- بالرقي رشيد، و صالح عبد الحليم. (2018). دور محافظ الحسابات في التدقيق الجبائي(مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غرداية: جامعة غرداية .
- محمد بلقاسم فاطمة، و يعقوب حياة. (2021). أثر جودة التصريحات الجبائية على التحصيل الضريبي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.
- نواورية هديل، و طراد هدى . (2023). دور التدقيق الجبائي في التخفيف من سلبيات المحاسبة الإبداعية(مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 08 ماي

المجلات والمقالات:

- سماعيل طارق. (2019). كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية . مجلة دراسات اقتصادية صندوق النقد الدولي.
- العيد محمد، و بن زازة منصورية . (2015). التدقيق الداخلي ودوره في عملية اتخاذ القرار. مجلة المالية والأسواق ، 144_161.
- لقشي ظاهر، و العبادي هيثم. (2009). [ر العولمة على]ظم المعلقات الخفقات المالية في الأردنات المطلوبة لدى[ر. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين.
- بلعوجة حسبية. (2019). تحسين العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية في الجزائر. مجلة جيل الابحاث القانونية.
- بن بادة عبد الحليم، و شول بن شهرة. (2017). الرقابة الجبائية كألية للوقاية من جريمة الغش الضريبي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد العاشر .
- بن بار أمحمد، و شريط صلاح الدين. (2017). تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. مجلة الدراسات المالية والمحاسبة ، 224-233.

- بن يوسف خلف الله، زبير عياش ، و معاش قويدر . (2021). دور التدقيق الخارجي في تفعيل نظام حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 136_121.
- بوعكاز يوسف، و كسكس مسعود. (2024). الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية. المجلة الجزائرية للتنمية، صفحة 64_53.
- حيمران محمد ، و بورنيسة عبد النور . (2021). تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب الضريبي . مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 428-411.
- خضراوي الهادي، و سعيداني محمد السعيد . (2015). الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي. مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، 55-29.
- دربال سفيان، و سي محمد لخضر. (2023). فعالية النظام الضريبي الجزائري تحديات الواقع ورهانات الغد. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 712_692.
- ذبيح محمد امين، و ولهي بوعلام. (2019). مدى إلتزام مفتشي الضرائب بقواعد سلوك وأداب ممارسة مهمة التدقيق الجبائي دراسة تحليلية على مستوى مديرتي الضرائب لولاية سطيف والمسيلة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 141.
- زايبي مولود، و طالبي محمد . (2020). فعالية الرقابة الجبائية_النظرية والواقع. مجلة الاقتصاد والتنمية ، 34_22.
- زغيب مليكة ، و رمينة عبد الغني . (2013). مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني. مجلة الدراسات الجبائية ، 476_451.
- سليمان سعيدة ، و قارة ملاك. (2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
- سليمان سعيدة ، و قارة ملاك . (2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين[الضريبة]. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 379_362.
- عبد العزيز النجار إبراهيم. (2019). امكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، 31-01.
- علي ابراهيم آمال . (2021). دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية. مجلة البحوث المالية.
- علي محمد منازع حسين. (2021). أثر الوعي المالي في وفرة الإيرادات الضريبية. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، 502_434.

- عوضه ماجدة، و الشمراي فالح. (2019). أثر الحوسبة السحابية على عملية المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للأدب والدراسات الانسانية*، 252-286.
- غربي محمد، و خضراوي الهادي. (2020). الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*، 994-1012.
- فندوس أحمد. (2013). ضمانات المكلف بالضريبة الخاضع للتدقيق الضريبي. *مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون*.
- فنغور عبد السلام. (2015). الملذات الضريبية المواطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الازمة المالية لسنة 2008. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 174_200.
- قاشي يوسف . (2007). قراءة واقع المنازعات الضريبية في الجزائر وسبل التخفيف منها . *مجلة المعارف العلمية*.
- قوادي محمد . (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة املتندى للدراسات وأبحاث الاقتصادية*، 235_248.
- كحال حمزة . (2022). التوسع الضريبي يهدد استثمارات الجزائر. *مجلة العربي الجديد* .
- محمود عمر محي الدين ، و بوزيان فيصل . (2021). عصنة الادارة الجبائية كألية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة . *مجلة الدراسات الاقتصادية* .
- محمود مراد سامي. (2018). دراسة تحليلية لآليات تجنب الازدواج الضريبي الدولي. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، 91_105.
- مداحي عثمان، و كويدي محمد أمين. (2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس*، 781.796.
- مكاحلية محي الدين ، و لراي سفيان. (2022). مساهمة التدقيق الجبائي في كبح سلوك التهرب الضريبي. *مجلة الدراسات الجبائية العدد 01*، 156.
- نبق بوبكر. (2020). أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري . *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 121_146.

الملتقيات والمؤتمرات:

- حثانة شرين. (2008). التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي . *مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الضريبي الرابع عشر . مصر .*

- سوالم سفيان . (2015). واقع الرقابة الجبائية في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرقابة الجبائية في الجزائر (الصفحات 01-10). ورقة : جامعة 08 ماي 1945.
- سوالم سفيان. (2015). الرقابة الجبائية في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر (صفحة 1_11). قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
- صديقي فؤاد، و نمر محمد الخطيب. (بلا تاريخ). لدى [عكاس الإصلاح المطابي على [ودةالمعلوات المطابةالماللة. مقدمة ضمن [المقى الوطني [حول الإصلاح [المى و المعايير المحاسبية الدولية (صفحة 1_18). ورقة: جتمعة قاصدي مرباح.
- مالح سعاد. (2015). قدرى التحقيق المحاسبى على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر (صفحة 1_21). قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

المواد القانونية:

- المادة 01 قانون الرسم على رسم الاعمال . (2025).
- المادة 1" مكرر قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (بلا تاريخ).
- المادة 1,2,3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (2025). المديرية العامة للضرائب.
- المادة 141. (2007). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر: وزارة المالية.
- المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية . (2025). المديرية العامة للضرائب : وزارة المالية .
- المادة 183 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (2025).
- المادة 217 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (2023).
- المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (2023).
- المادة 229 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (2025).
- المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2025).
- المادة 327 من قانون الاجراءات الجبائية . (2025). المديرية العامة للضرائب.
- المادة 60 و62 من قانون الاجراءات الجبائية. (2017). المجيرية العامة للضرائب.
- المادة 135 و136 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . (بلا تاريخ).

التقارير:

- البنك الدولي. (2016). تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي العوائد الرقمية.
- الهيئة الاتحادية للضرائب. (2023). التسعير التحويلي دليل ضريبة الشركات . الامارات العربية المتحدة.
- توفيق سواد زاهرة. (بلا تاريخ). مراجعة الحسابات والتدقيق .
- سليمان سعيدة ، و قارة ملاك . (2003). [ساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والانتقال الجلي للمكافئين]الضريبة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 362_379.
- صندوق النقد الدولي. (2023). مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.
- عبد السويدي منى. (2022). الضريبة المباشرة وغير المباشرة . دبي: حكومة دبي الدائرة المالية .
- عبد اللطيف أمال . (2024). نبذة عن المديرية العامة. الجزائر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Alvin, A., Randal, J., Mark, S., & Chris, E. (2003). *auditing and assurance services*. London: Pearson Education, Inc
 - Biber Edmund .(2010) .*Revenue Administration: Tax Payer Audit-Development of effective plans,technical notes and manuals* .Fiscal Affairs Department,International Monetary Fund.
 - Bulletin des services fiscaux DJI .(2000) .Alger print
 - C Evans و B Tani-Nam .(2014) .owards the development of a taxsystem complexity index . *Fiscal Studies*371-341
- The Complete Guide To Auditing* (2008) .Siegel J.G و Levine M.H ،Quresh A.A ،N.A Dauber
Canada: Published By John .Standards, And Other Professional standards for Accountants
.Sons, Inc., Hoboken, New Jersey & Wiley
- Piet, V. (2017, 01 16). the growing trend to wards digitization of tax Procedures in Belgium. (D. T. newspaper, Interviewer)
 - Williams on A.L. (1994). Audit Automation. Accousatant digest. ICAEW(*Institute of Chartered Accountants in England and wales*).
 - Wibowo, R. (2024). Auditors Role in Ensuring Tax Compliance: Insights into Tax Audits and Regulatory Adherence. 1(2), 172–182. <https://doi.org/10.69725/raida.v1i2.165>
 - Jaramillo-Armijos, J. M., & Torres-Palacio, M. M. (2024). Tax compliance auditing as a tool for detecting and preventing tax risks for the detection and prevention of tax risks. *Revista Metropolitana de Ciencias Aplicadas*. <https://doi.org/10.62452/tcg30j71>

المواقع الالكترونية

- A Business Pillars. (2024). *التدقيق الضريبي: كيف يساعد الشركات في الالتزام بالتشريعات الضريبية*. تاريخ الاسترداد 19 02, 2025, من ركائز الاعمال محاسبون ومراجعون قانونيون: <https://bpcpsa.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A>
- *الاقرار الضريبي التعريف_ الأهمية وتطبيقاته*. (2024). تاريخ الاسترداد 15 03, 2025, من أعمال رقمية للبرمجيات: [url=https://aam&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=talsoft.com.sa/blog/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25B1%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25B1%25D9%25](https://aam&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=talsoft.com.sa/blog/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25B1%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25B1%25D9%25)
- الفجر. (2016). *الاجتماع الاقليمي الاول لمشروع Solifame*. تاريخ الاسترداد 11 02, 2025, من الفجر TV: <https://alfadjr.dz/article/58560>
- *باي فلو*. (2024). *كل ما تحتاج معرفته حول الإقرار الضريبي لشركتك الناشئة أو المتوسطة*. تاريخ الاسترداد 30 01, 2025, من Pi Flow: <https://www.piflow.net/blog/all-you-need-to-know-about-the-tax-declaration-of-your-startup-or-medium-company>
- *حوسبة سحابية*. (2024). تاريخ الاسترداد 25 03, 2025, من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: [url=https://ar.wi&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=tikipedia.org/wiki/%25D8%25AD%25D9%2588%25D8%25B3%25D8%25A8%25D8%25A9_%25D8%25B3%25D8%25AD%25D8%25A7%25D8%25A8%25D9%258A%25ved=2ahUKEwjmsJHaupyNAXURBdsEHdLsOH0QFnoECBcQAQ&D8%25A9](https://ar.wi&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=tikipedia.org/wiki/%25D8%25AD%25D9%2588%25D8%25B3%25D8%25A8%25D8%25A9_%25D8%25B3%25D8%25AD%25D8%25A7%25D8%25A8%25D9%258A%25ved=2ahUKEwjmsJHaupyNAXURBdsEHdLsOH0QFnoECBcQAQ&D8%25A9)
- *عتير سليمان ، بعيليش نور الدين ، و زرقون عمر الفاروق . (بلا تاريخ). دور الشفافية الضريبية في مكافحة الفساد المالي والاداري*. تاريخ الاسترداد 20 03, 2025, من جامعة قاصدي مرباح ورقلة: [url=https://dspace&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t](https://dspace&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t)

- ce.univ-ved=2ahUKEwjwZCU&ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7645/1/slimen_atir.pdf
usg=AOvVaw0FDTXz3Rx8nhQmpV1oVS&14qNAXWFS_EDHUI2JugQFnoECBUQAwWq
- عموميات حول مهمة المراجعة الجبائية وتسيير الخطر الجبائي . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من جامعة محمد خيضر : سكيكدة
http://archive.univ-biskra.dz/moodle2022/pluginfile.php/415707/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9.pdf
- فاستر كابيتل. (2024). معايير التدقيق: تدقيق المدققين: المعايير والممارسات في القطاعين العام والخاص. تاريخ الاسترداد 30 01 2025، من فاستر كابيتل:
<https://fastercapital.com/arabpreneur/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%82%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%88>
- قاسمي محمد. (2022). التدقيق والمراجعة الجبائية. تاريخ الاسترداد 11 03 2025، من منصة التعليم عن بعد جامعة البلدية :02
[url=https%3A%2F%2Flearning.univ-&https://www.google.com/url?sa=i&psig=AOvVaw2pCd5&blida2.dz%2Fmod%2Fresource%2Fview.php%3Fid%3D15910&opi=899784&cd=vfe&source=images&ust=1746293536679000&5YOlvytgQ5afTPpEuved=0CAYQrpoMahcKEwi494i9qIWNAXUAAAAAHQAAAAAQBA&49](https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Flearning.univ-&https://www.google.com/url?sa=i&psig=AOvVaw2pCd5&blida2.dz%2Fmod%2Fresource%2Fview.php%3Fid%3D15910&opi=899784&cd=vfe&source=images&ust=1746293536679000&5YOlvytgQ5afTPpEuved=0CAYQrpoMahcKEwi494i9qIWNAXUAAAAAHQAAAAAQBA&49)
- محمود محمد. (2022). الثغرة القانونية. تاريخ الاسترداد 20 02 2025، من حماة الحق للمحاماة:
<https://jordan-lawyer.com>
- معهد التدريب وبناء القدرات. (2024). التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية". تاريخ الاسترداد 20 02 2025، من صندوق النقد العربي:
<https://www.amf.org.ae/ar/news/06-02-2024/sndwq-ahnqd-ahrby-ynzm-dwrt-n-bd-hwl-althlyl-alaqtsady-llmwshrat-alaqtsadyt-alyryst>

➤ مفهوم الاقرار الضريبي وكيفية إعداده مع نموذج قابل للتحميل. (2024). تاريخ الاسترداد 15 03, 2025،

قيود:

من

[.qoyod.com/%25D9%2585%25D9%2581%25D9%2587%25D9%2588%25D9%2585](https://blog&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t.url=https://blog&opi=89978449&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t.qoyod.com/%25D9%2585%25D9%2581%25D9%2587%25D9%2588%25D9%2585)

—

[%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B1-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B6%25D8%25B1%25D](https://www.google.com/url?sa=t.url=https://www.google.com/url?sa=t.%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B1-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B6%25D8%25B1%25D)

قائمة الملاحق



الملحق رقم (01)

(الاستبيان)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وجباية



استمارة استبيان

أخي الفاضل/اختي الفاضلة

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية تحت عنوان " دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية" نرجو من سيادتكم أن تمنحوا لنا يد المساعدة بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في نتائج هذه الدراسة التي نأمل أن تعود على مجتمعنا بالفائدة، ونؤكد لكم أن الآراء التي ستدلون بها سوف نتسم بالسرية التامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

تحت إشراف الأستاذ

زياني عبد الحق

من إعداد الطالبة

عنين أسماء

قائمة الملاحق

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع علامة (x) في الخانة التي تناسبك:

1. الفئة العمرية:

أقل من 30 سنة 40_30 سنة 50_40 سنة أكثر من 50 سنة

2. المؤهل العلمي:

شهادة الكفاءة المهنية شهادة ليسانس شهادة ماستر أو ما بعد التدرج
 شهادات أخرى

3. سنوات الخبرة:

05_01 10_06 15_11 16 فأكثر

4. المستوى الوظيفي

مدير نائب مدير رئيس مصلحة موظف

الجزء الثاني:

1. التدقيق الجبائي:

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
01	يواجه المحقق الجبائي تحديات عدة أثناء أداء عملهم أغلبها عدم تعاون المكلفين.					
02	يمكن للتكنولوجيا ان تساهم بشكل أكبر في عمليات التدقيق الجبائي مستقبلا.					
03	التحليل المسبق ضروري لتحديد النقاط التي تستدعي التدقيق.					
04	هناك عوامل متعددة تحدد مجال التدقيق مثل حجم المؤسسة أو نشاطها.					
05	تشجع هيئة الضرائب العمل التشاركي بينها وبين المكلفين بالضرائب.					
06	تستخدم الهيئة تقنيات وبرامج حديثة في عمليات التدقيق الجبائي.					

قائمة الملاحق

					لا يتم تدقيق جميع المكلفين بنفس الطريقة، بل هناك اختلافات في الأساليب المتبعة بناء على نوعية أو حجم الشركات.	07
					يمكن للمكلفين بالضرائب الحصول على مشورة أو مساعدة خلال فترة التدقيق.	08
					التدقيق الداخلي الخاص بالمؤسسة محل التحقيق، يعتمد عليه في استكمال متطلبات التدقيق الذي تقوم به مصالح الضرائب.	09
					الضغط الزمني قد يؤدي الى تقليص نطاق التدقيق أو التغاضي عن بعض الجوانب	10
					يتم تدريب الموظفين المسؤولين عن التدقيق الجبائي على المعايير الأخلاقية والمهنية بانتظام	11
					السلطات أو الإدارات العليا للجهاز الضريبي تتابع نتائج التدقيق لتحسين السياسات بشكل دوري	12
					جميع أعوان التحقيق بدون استثناء يكتسبون المهارات التي تأهلهم لإجراء تحقيقات معمقة في وضعية المكلفين	13
					يتم قياس أداء موظفي التدقيق بناء على جودة التقارير وليس فقط عدد الملفات المفحوصة	14
					أغلب حالات التدقيق الجبائي تتم بشكل معمق بالانتقال لعين المكان لأننا نشهد تهرب ضريبي على نطاق واسع	15
					غالباً ما تتضارب مصالح الإدارة الجبائية مع مصالح المكلفين خلال عملية التدقيق.	16
					التدقيق الجبائي قد يسبب ضغطاً نفسياً ومهنيًا على المكلفين عند تنفيذه بشكل مفاجئ	17

2. الاقرارات الضريبية.

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
01	الاققرارات الضريبية المقدمة تحتوي على بيانات دقيقة وخالية من الأخطاء					
02	هناك حاجة ماسة لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الجهات الضريبية					
03	توجد أنواع خاصة من الاقرارات الضريبية للمكلفين الذين يحققون دخلاً من مصادر مختلفة					
04	يستخدم المكلفون برامج محاسبية وتطبيقات معينة لتقديم الإقرار الضريبي					

قائمة الملاحق

					05	هناك آليات مشتركة بين الجهات الضريبية مثل (مركز الضرائب وقباضة الضرائب) لضمان تحسين جودة الاقرارات الضريبية
					06	يتم تقديم الاقرارات ضمن المدة الزمنية المحددة دون تأخير
					07	توجد درجة عالية من التوافق بين النتائج المحاسبية والنتائج الجبائية في معظم الاقرارات
					08	يقدم المكلفون اقراراتهم الضريبية في الموعد المحدد.
					09	يواجه المكلفون صعوبة في تعبئة اقراراتهم الضريبية.
					10	ان المواعيد النهائية لتقديم الاقرارات الضريبية أو آجال الطعون غير كافية
					11	ليس كل أخطاء الاقرارات الضريبية ناتجة عن اهمال الموظفين بل قد تكون بسبب تعليمات غير واضحة
					12	صعوبة استخدام المنصات الالكترونية تعيق تقديم اقرارات دقيقة

3. علاقة التدقيق الجبائي بجودة الاقرارات الضريبية

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	التدقيق الجبائي فعال فقط إذا رافقه وعي ضريبي لدى المكلفين					
02	في بعض الحالات تبقى الإقرارات الضريبية ضعيفة الجودة رغم وجود نظام تدقيق جبائي نشط					
03	يعمل التدقيق الجبائي على تقليص المخاطر المتعلقة بالمؤسسة قبل صدور الاقرارات					
04	يساهم التدقيق الجبائي في تحديد الأخطاء والتجاوزات في الاقرارات الضريبية قبل صدورها					
05	قد يكون لضعف التواصل بين المدقق والمكلف أثر سلبي على جودة الإقرار					
06	التدقيق الجبائي ضروري لضبط النظام الضريبي رغم انه لا يمنع جميع الأخطاء					

الملحق رقم (02)

مخرجات برنامج SPSS

1. ملخص معلومات المعالجة الإحصائية للمتغيرات الديمغرافية.

Remarques

	نتيجة	19-MAY-2025 05 :57 :46
	ملاحظات	
	بيانات	D:\FAROUK\SPSS\اسماء\00.sav
	مجموعة البيانات النشطة	Ensemble_de_données1
	فلتر	<Aucune>
إدخال	أوزان	<Aucune>
	تقسيم الملف	<Aucune>
	عدد السجلات في الملف قيد العمل	35
إدارة القيم المفقودة	تعريف القيم المفقودة	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	ملاحظات تؤخذ في الاعتبار	Les statistiques sont basées sur toutes les observations dotées de données valides
	تراكيب	FREQUENCIES VARIABLES=الخبرة الوظيفية الفئة العمرية المؤهل العلمي /ORDER=ANALYSIS.
مصادر	وقت المعالج	00 :00 :00,00
	وقت استغرقه	00 :00 :00,00

2. معاملات ألفا كرو نباخ:

مؤشرات موثوقية

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
H,985	17

ألفا كرو نباخ للبعد الأول:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,958	12

ألفا كرو نباخ للبعد الثاني:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,865	6

ألفا كرو نباخ للبعد الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,988	35

ألفا كرو نباخ الكلي:

معاملات التجزئة النصفية:

3.معاملات التجزئة النصفية:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur
		,987

Coefficient de Spearman-Brown	Partie 2	Nombre d'éléments	18 ^a
		Valeur	,964
		Nombre d'éléments	17 ^b
		Nombre total d'éléments	35
		Corrélation entre les sous-échelles	,978
		Longueur égale	,989
		Longueur inégale	,989
		Coefficient de Gutmann split-half	,984

نتائج اختبار الفرضية

Variables introduites/supprimées

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	b01 ب	.	Entrée

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,985 ^a	,971	,970	,12928

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1	18,566	1110,793	,000 ^b
	Résidu	33	,552	,017	

قائمة الملاحق

Total	19,118	34		
-------	--------	----	--	--

Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,325	,122		2,662	,012
01	,919	,028	,985	33,329	,000

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية، من خلال الجمع بين الإطار النظري والتحليل الميداني، تناول الجانب النظري المفاهيم الأساسية للتدقيق الجبائي أنواعه وأهدافه... إلخ ومؤشرات جودة الإقرارات الضريبية، إضافة إلى استعراض الأدبيات السابقة ذات صلة. أما الجانب التطبيقي فتمثل في دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب بولاية تيارت بالاعتماد على المنهج الوصفي القائم على التحليل، وقد تم جمع البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية بين فعالية التدقيق الجبائي وجودة التصريحات المقدمة من المكلفين، مما يعكس أهمية هذا الاجراء في الحد من الأخطاء والتهرب الضريبي، واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات الهادفة إلى دعم عمليات التدقيق وتطوير كفاءات الأعوان الجبائيين، مع التأكيد على ضرورة اعتماد أدوات رقمية حديثة في الرقابة والتحليل.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الجبائي- الإقرارات الضريبية- تحليل احصائي- spss-

Abstract:

This study aims to highlight the role of tax auditing in improving the quality of tax returns. By combining the theoretical framework and field analysis, the theoretical aspect addressed the basic concepts of tax auditing, its types and objectives...Etc. And indicators of the quality of tax returns, in addition to a review of relevant previous literature. The applied aspect was represented by a field study at the level of the Tax Directorate in the state of Tiaret, based on the descriptive approach based on analysis, and the data was collected using the SPSS program. The results showed a strong and statistically significant correlation between the effectiveness of the tax audit and the quality of statements submitted by taxpayers, which reflects the importance of this procedure in reducing errors and tax evasion. The study concluded with a set of recommendations aimed at supporting audit operations and developing the competencies of tax agents, while emphasizing the necessity of adopting tools. Modern digital control and analysis

Keywords: tax audit - tax returns - statistical analysis - spss - tax evasion

